بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

احسن كلمة يبتدأ بها الكلام وخير خبر يختتم بها المرام حمدك اللهم على جزيل
الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام وآله البررة الكرام سيما ابن عمه
علي الذي نصب علما للاسلام ورفع لكسر الاصنام جازم اعناق النواصب اللئام
وواضع علم النحو لحفظ الكلام وبعد فهذه فوائد الصمدية في علم العربية حوت
من هذا الفن ما نفعه اعم ومعرفته للمبتدئ اهم وتضمنت فوائد جليلة في
قوانين الاعراب وفرائد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب ووضعتها للاخ
الاعز عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين
وتشتمل على خمس حدائق اولها في تعريف الفن وبيان موضوعه وغايته وغيرها
مما يقرب من المقدمة والثانية فيما يتعلق بالاسماء والثالثة في الافعال و
الرابعة في الجمل والخامسة في المفردات والحديقة الروضة ذات الشجر والنخل شبهه
بها مقاصد الكتاب في النفع والاثمار الحديقة الاولى فيما اردت تقديمه لأنه
مقدمة او كالمقدمة غرة خبر لمبتدأ محذوف وكذا نظائره الآتية وهو غرة الشهر اوله وغرة الجبهة

بيانها النحو علم بقوانين الفاظ العرب وقواعدها فخرج العلم بغير القوانين وبقوانين غير
الفاظ والفاظ غير العرب ودخل الصرف والمعاني والبيان وخرجت بقوله من حيث
الاعراب والبناء لان قوانينها متعلقة بابنية الالفاظ وصيغها او كيفية تاديتها المراد
بها او تطبيقها لمقتضى الحال لا باعرابها وبنائها ولذا اختص النحو بان فائدته حفظ
اللسان عن الخطاء في المقال اعرابا وبناء بل حفظ الذهن ايضا عن الخطاء في فهم
المراد بالالفاظ المسبب عن الخطا في الاعراب والبناء لاختلافه باختلافهما ثم موضوع
كل علم ما يبحث فيه عن الاحوال اللاحقة له او لجزئه وبه موضوع علم النحو الكلمة و
الكلام كلاهما على الاصح فالكلمة المعهود الواحد اي جنسها لفظ يصح ان يتلفظ
به حقيقة كزيد او حكما كضمير المستتر فان التلفظ يعامله في حكم التلفظ به و
انما لم يقل لفظة لانه اخصر ولانه مصدر في الاصل وان اريد الملفوظ فلا يحتمل
التانيث لاستواء مذكره ومؤنثه كهند دل على موضوع مفرد فخرج اللفظ المهمل
نحو ديز مما لم يوضع لمعنى والموضوع المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه
كغلام زيد وقائم زيد ودخل نحو عبد الله علما لانه مفرد وقيل اخراجه بقواعدهم انسب
لانه كلمتان ولذا يعرب باعرابين وفيه نظر اذ الحق انه كلمة لاتحاد الوضع والموضوع
له فانه لا يتصور فيه اكثر من كلمة وانما تسامحوا في اجرائه مجرى كلمتين في الاعراب ابقاء
لهما على ما كان عليه قبل العلمية وتلويحا الى الهيئة الاصلية كما فعل عكسه في نحو قائمة
باجرائهما مجرى واحد في الاعراب لشدة امتزاجهما وعدم استقلال الثانية وهي
اسم وفعل وحرف لا غير للاستقراء ولانها ان استقلت في الدلالة على معناها فاما
ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم والا فالحرف والكلام
لفظ مفيد للفائدة التامة بحيث يصح السكوت عليه بالاسناد فخرج نحو غلام زيد وصاحبه
لعدم الفائدة وهو لتوقفه على الاسناد يتوقف على مسند لا يصلح له الا الاسم و

قوله كلاهما على الاصح مقابله [illegible]

الفعل وعلى مسند اليه ولا يصلح له الا الاسم ولذا لا يتأتى الكلام ولا يحصل الا في
ضمن اسمين احدهما مسند الى الاخر كزيد قائم واضارب الزيدان و
هيهات العقيق وان تصوموا خير لكم او فعل واسم مرفوع به كقام او قوبل زيد وقم
او بالابتداء كزيد قائم ولا يحصل من فعلين او فعل وحرف لعدم المسند اليه ولا
من حرف واسم لعدم المسند اليه ان جعل الاسم مسندا وعدم المسند ان جعل الاسم
مسندا او عدم المسند ان جعل الاسم مسندا اليه ولا من حرفين لعدمهما ايضا
الاسم المعهود كلمة معناها مستقل بالمفهومية منها بلا ضميمة غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل فخرج الحرف بقيد الاستقلال والفعل
بعدم الاقتران ودخل اسم الفعل بالوضع لانه يجاز في معنى الفعل نقل اليه عن المصدر
كصه او هيهات واما المنقول عن الجار والمجرور كعليك واما ما ركبت وضعا وليس
اسما ولا كلمة واما نحو الصبوح والغبوق فهو وان كان مقترنا بالزمان لكنه لا يقترن
باحد الثلاثة من حيث انه احدها فدخل بقيد الثلاثة والحيثية المعتبرة في التعريفات
ويختص الاسم متميزا عن اخويه بالجر سواء كان بالحرف او الاضافة واللام اي ال
التعريف والتنوين وهو نون ساكنة ملفوظة غير مكتوبة لتدل على تمكن الاسم في
الاعراب ويسمى تنوين التمكن والصرف او على الابهام ويسمى تنوين التنكير او لتخلف
محذوف من حرف اصلي كجوار رفعا وجرا عند سيبويه او مضاف اليه كحينئذ ويسمى تنوين
العوض او ليقابل كرجل في نحو مسلمات نون الاعراب في نحو مسلمين ويسمى تنوين المقابلة
واما تنوين الترنم وهو ما يلحق الروي وهو آخر القافية بدلا من حرف الاطلاق للترنم
او تركه فلا يختص بالاسم بل قد يلحق الفعل والحرف ايضا فان لم يكن الروي مطلقا سمي
تنوينه غاليا لتجاوزه عن حد الوزن وقد الغز الزمخشري فيهما بقوله اخرج عن سوق
بجامع لام التعريف في ليس دخاله على الفعل من التحريف فانه يجر في باب منادى عوض

زيدا اذ المنادى مفعول به معنى فلا يصلح لان يجر في الفعل واما نحو يا ليتني ويا اسجدوا
على حذف المنادى او تجريدها عن النداء وجعلها لمجرد التنبيه و التثنية والجمع
نحو زيدان وزيدون واما نحو ضربا وضربوا فالفعل باق على وحدته اذ لم
يقصد تكريره مفهومه وانما وقع التكرير بالتثنية والجمع على ضمير الفاعل وهو اسم
فهذه الامور الستة هي خواص نوع الاسم لا توجد الا فيه فلا يجب جواز وجودها
في كل فرد منه ولا يضره امتناع البعض في بعض كالتنوين في المضاف وذي اللام والاضافة
في الاعلام والفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية منها بلا ضميمة مقترن بالوضع
باحدها اي باحد الازمنة الثلاثة سواء اقترن بواحد منها ايضا كالمضارع على
المشهور في اشتراكه بين الحال والاستقبال ام لا كالماضي فخرج الحرف بالاستقلال و
الاسم بالاقتران واسم الفعل بالوضع ودخل به نحو عسى مما انسلخ عن لزومه وخرج
بالثلاثة وحيثيتها نحو الصبوح والغبوق ويختص الفعل بقد ولم بالمعنى المتقدم
لامتناع دخول لم على غير المضارع وقد تدخل على الفعل الانشائي والجامد والحرف
كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية بل يحتاج في فهمه منها الى ضميمة فخرج كلا اخويه
بعدم الاستقلال فتم حده بين جمعهما جمعا ومنعا لكنه اردفه بقوله ولا مقترن
باحد الازمنة الثلاثة توضيحا لماهية الحرف لانه تتميم الحد ولفظ لا تاكيد للنفي المفهوم من
لفظ غير فان قيل يفهم معنى الظرفية من كلمة في مجردة عن ضميمة المتعلق قلنا ليس معناها
الظرفية العامة المطلقة المفهومة منها مجردة بل معناها ظرفية خاصة فانها وضعت لكل
ظرفية خاصة من افراد تلك الظرفية العامة كما بين في محله والخاصة لا تفهم الا بذكر متعلق
خاص معها لان المعنى النسبي يكون عاما مع عموم متعلقيه وخاصا بخصوصهما ويعرف
الحرف عن اخويه بعدم قبول شيء من خواص اخويه لان كلمة اذا لم يقبل شيئا من علامات
الاسم والفعل فقط لم تكن منهما فتعين للحرفية لما مر في الحصر في الثلاثة تقسيم الاسم ان جمع

قوله حذف المنادى او تجريدها بالكلية [illegible] لا دليل على حذف المنادى وقال شايع واقع في القرآن وغيره ابن جني [illegible] ابو العباس [illegible] بناء على ان [illegible] امكان الاستقلال منه

قوله ولا اسم الا قتران والمراد به ما عدا اسم الفعل من الاسماء بقرينة الله فافهم منه

للذات اي شيء قائم بنفسه فاسم عين اي ذات كزيد ورجل وضراب او وضع للحدث
اي معنى مصدري قائم بغيره فاسم معنى ويسمى مصدرا ايضا كضرب وموت او وضع
لمنسوب اي شيء مبهم نسب اليه حدث نسبة تقييدية غير تامة فمشتق وغير جامد فان
وضع لما صدر الحدث عنه فاسم فاعل او لما ثبت له فصفة مشبهة كحسن ولما وقع عليه
فاسم مفعول كمضروب ولما تكرر منه فصيغة مبالغة كظلام او لما وقع به فاسم آلة
كمقراض او فيه فاسم مكان او زمان كمبحث ولما له فضل على غيره في الاتصاف بذلك
الحدث فاسم تفضيل كأعلم واعلم ايضا ان وضع الاسم لشيء معين ليستعمل فيه بعينه
فمعرفة سواء وضع لمعين خاص بخصوصه كالعلم او لأي معين كان من افراد نوع معين
كالضمير وهي سبعة العلم وهو ما وضع لمعين خاص بخصوصه شخصا كان كزيد او
جنسا كاسامة لجنس الاسد ويسمى الاول علم الشخص والثاني علم الجنس وتعرف بنص
اهل اللغة او اقتضاء الحال عنه ومنع صرفه بعلة واحدة غير العلمية والاشاعة عن الاضافة
وال فان صدر باب وام فكنية كابي الحسن وام السلمة والا فان افاد بوضع سابق
مدحا كمرتضى او ذما كبطة فلقب والا فاسم كزيد وقد ينكر بتاويله بالمسمى به نحو كم
زيد كريم لقيته وبوصف اشتهر به نحو لكل فرعون موسى والمعرف باللام نحو الرجل فان
اريد الجنس من حيث هو هو فالجنسية نحو الرجل خير من المراة او من حيث تحققه في
ضمن كل فرد من افراده فاستغراقية نحو الانسان ناطق او بعضها المبهم فللعهد
الذهني كادخل السوق حيث لا معهود معين في الخارج بين المخاطبين او المعين في الخارج
فللعهد الخارجي كالرجل المعين معهود بينهما وج اسم الاشارة نحو ذا للمفرد المذكر
و الاسم الموصول نحو الذي كذلك و الضمير نحو هو مثلهما وسيأتي هذه الثلثة في مباحثها
و المضاف الى احدها اي المذكورات اضافة معنوية تفيد معنى لم تكن حاصلا قبلها او
لو بواسطة او اكثر كغلام ابن اخيك والمعرف بالنداء كيا رجل ولم نقل المنادى ليخرج

معين
كضاب

منه نحو يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة كما ياتي ونحو يا زيد لتعريفه بالعلمية قبل النداء
في الاصح وان زاد فيه ضوء حمير والا يوضع لشيء بعينه فنكرة كرجل وضارب و
ابيض الاسم ان وجد فيه علامة التانيث وهي الالف المقصورة او الممدودة وتاء نحو
قائمة دون اخت ومسلمات خلافا للكوفيين لانها في اخت وبنت بدل من الواو
المحذوفة وفي مسلمات علامة مع الالف لجمع المونث الا ان اختصاصها بالمونث اغنى عن
علامة التانيث فان قلت من اين يعلم انها ليست من تاء التانيث قلت من انها لا
تقلب بالهاء وقفا وقد الغز في ذلك الزمخشري بقوله اخبرنا عن نسب بغير تاء يري وتاء ثبت
بتاء ليس بتائه ولو تقديرا بان تقدر فيه تاء التانيث لا لفظا ولا تقديرا فمذكر
كزيد والمونث ان كان له حيوانا ذا فرج وعوه فمونث حقيقي سواء ظهرت علامته
كناقة ام لا كدار تقسيم اخر الفعل ان يقترن معناه بزمان سابق على زمان التكلم
وضعا فماض كقام فخرج المقترن بغيره مطلقا سواء كالمضارع او به لكن لا وضعا نحو لم يقم
لان لم تقلب معنى المضارع الى الماضي ودخل نحو ان قمت قمت لانه الماضي وضعا الا ان
قلبها حرف الشرط الى الاستقبال ويختص الماضي بلحوق احدى التاءات الاربع احدها تاء التانيث
الحرفية الساكنة وضعا وهي تلحق الفعل المتصرف والجامد الا حبذا في المدح وعدا وخلا وحاشا
في الاستثناء وقد تحرك لالتقاء الساكنين والثلاث البواقي ضمائر الفاعل المتكلم كقمت
بضم التاء او المخاطب كقمت بفتحها او المخاطبة كقمت بكسرها او يقترن بزمان مستقبل
بكسر الباء او فتحها او بزمان حال التكلم وضعا فمضارع بكسر الراء وهو مشترك بينهما في
المشهور وقيل حقيقة ومجاز ويختص المضارع بالسين وسوف الموضوعتين لتخليصه للاستقبال
ولم واخواتها واحدى زوائد اربع هي حروف انيت اي همزة المتكلم وحده ونون المتكلم مع
غيره وياء الغائب والغائبين وتاء المخاطب والغائبة او يقترن بالحال فقط وضعا فامر
فخرج اخواه وقيل الامر مقترن بالمستقبل فقط وهو الحق وقيل مقترن بها لانه وضع للطلب

كان ذلك الغير مستقبلا او حالا

حادث في الحال متعلق بايقاع المخاطب للمطلوب في الاستقبال ويعرف الامر عن غيره بفهم
معنى الامر منه بنفسه وهو طلب ايقاع الفعل لكن لا بد في الامر مع ذلك من قبوله احدى
نوني التاكيد الثقيلة والخفيفة فلو لم يقبل احدهما لم يكن فعل امر فان فهم عنه معنى
الامر كان اسم فعل كنزال بمعنى انزل ثم صيغة الماضي مبني لان الاصل في الفعل البناء و
بني على الحركة لمشابهته للمضارع بوقوعها خبرا وصفة وصلة وشرطا وجزاء وعلى الفتح
لانه اخف الحركات الا اذا كان آخره الفا لا فتح بل يبنى على السكون لتعذر تحريك الالف
مع بقائه الفا كرمى وغزا وفاقا للتفتازاني في شرح تصريف الزنجاني وخلافا للاكثر لانه
عندهم مبني على الفتح تقديرا او اتصل به ضمير رفع اي مرفوع متحرك كضربت مثلثة التاء
وضربن وضربنا وبني ح ايضا على السكون كراهة لتوالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة
واحدة فان الفاعل لشدة اتصاله بالفعل لفظا ومعنى كان كجزئه ولذا لم يسكن مع الضمير
المنصوب كضربك لانه مفعول ليس كالجزء منه او اتصل به واو الجمع فيبنى لمجانسة الواو على
ضم ظاهر كضربوا او مقدر كرموا وغزوا والفعل المضارع معرب لمشابهته لاسم الفاعل لفظا
في عدد الحروف والحركات والسكنات وترتيبها ولوقوعه محله صفة وصلة وخبرا لكن اذا
اتصل به نون جماعة اناث كيضربن بني على السكون تشبيها له بالماضي المتصل بنونهن او نون
تاكيد خفيفة او ثقيلة مباشرة اي متصلة بالمضارع فيبنى على الفتح كيضربن لان علة
اعرابه وهي مشابهته اسم الفاعل تضعف بلحوق نوني الاناث والتاكيد المختصين بالفعل فان
لا يتصل به النونان سواء تجرد عنهما كيقوم او اتصل بالثاني مع الفاصل بينهما ولو تقديرا
كيضربان ويضربن ويضربن فمرفوع معرب للمشابهة المتقدمة ان تجرد عن كل ناصب وكل
جازم والا يتجرد عنهما فمنصوب مع ناصبه ومجزوم مع جازمه وفعل الامر يبنى كما هو اصل الفعل
على ما يجزم به مضارعه فالمضاعف يجوز فتحه وكسره مع الادغام وسكونه مع فكه ان كان مفتوح
العين او مكسورة والا فالحركات الثلث مع ادغامه والسكون مع فكه كمد مثلثا وامدد

وهو لحدث موضوع للامر الطلب عن خروج ط لا بخار في [illegible]

ساكنا وما فيه نون الاعراب يبني الامر منه على حذفه كاضربا واغزوا واضربي واغزي وعلى
السكون في الواحد وجمع الاناث ان كان اخره صحيحا كاضرب وقم وعد واضربن وقفن وعلى
حذف حرف العلة من الواحد ان كان اخره معتلا كاغز واخش وارم فان كان فاؤه واوا
وحذفت من مضارعه وجوبا بالكسر عينه بقي على حرف واحد وصلا او تلحقه الهاء وقفا كقه وره من
وقى ووأى ثم ان وقع الامر من رأى بعد ساكن من كلمة اخرى نقلت حركة الهمزة اليه وحذفت
الهمزة على قياس تخفيف الهمزة بالنقل في نحو قد افلح فقول قل بخبره هند فالت بخبر يقيد
الخبر اي عنه فلا يبقى من فعل الامر سوى كسرة في لفظ اخر وهذا ما الغزه بعضهم بقوله
ما فعل امر ما بني الحذف سوى حركة يبقى على اللسان وقال الاندلسي ملغزا ايضا ما كلمتان
اوقع نحوية جمعن في حرفين لا تحسبه فانه اجتمع في فعل امر وضمير مستكنان فيهما فقال
ايضا في اي قول يا نحاة الملة حركة قامت مقام الجملة وعليه تقول يا زيد قل هندا او يا هند
ما بقاء الحركة وياء الضمير الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف فالاعراب لغة
الاظهار والبيان وعرفا اثر كحركة او حرف وجزم او حذف يجلبه بكسر اللام والعامل فاعله
في اخر معلق يجلب اي العامل يحدث في اخر جزء الكلمة المعمولة له سواء كان اخر تحقيقا
ام ظاهرا كما في زيد يدعان اصله يدي ولفظا كان الاثر كما مر او تقديرا لمانع عن ظهوره
كما يأتي والاعراب انواعه اربع رفع ونصب وجر بحركة او حرف وجزم بسكون او حذف
فالاولان يوجدان في الاسم والفعل والثالث يختص بالاسم وقدم في خواصه والرابع
يختص بالفعل واما الوقف على الاسم بالسكون فليس اعرابا والبناء لغة جعل شيء على غيره
وعرفا كيفية لا يجلبها عامل بل مستند الى الواضع فلا تختلف باختلاف العوامل والمراد
الكيفية المشابهة للاعراب في اخر الكلمة وانواعه اربع ضم وكسر وفتح وسكون وهو الاصل
لخفته والاصل عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لعلة كما مر فالاولان يوجدان في الاسم و
الحرف فقط نحو حيث فانه ظرف يبنى على الضم وكسره واعرابه لغتان وامس يبنى على الكسر

قوله يا زيد قل و يا هند كما تقول قليا اصله قل يا ء قلوا اصله قل او انقلبه اصله قل ين لجماعة الاناث منه

في اخر الكلمة

في الحجاز بين ذا لم يضف ولم يعرف بال ولم يصغر ولا ربط بمعين وكان ظرفا والا فغير
منصرف اتفاقا في غير الاخير ومنه حرف بني على الضم ولام الجر فانه يكسر مع ياء المتكلم و
كل ظاهر غير مستغاث والاخيران يوجدان في الكلم الثلث جميعا فالمفتوح من الاسم
نحو اين استفهاما مبنية وشرطية ومن الفعل قام ومن الحرف سوف والساكن من الاسم
كم استفهامية وخبرية ومن الفعل قم ومن الحرف هل للاستفهام فان قلت ما ذكر
من ان الاعراب والبناء اثران في اخر حروف الكلمة منقوض بالمثنى وجمع المذكر السالم معربين
كجاء الزيدان والزيدون ومبنيين كيا رجلان ويا زيدون ولا رجلين ولا ضاربين فان
اخرهما النون واثر الاعراب والبناء هو الالف والواو والياء سابق على الاخر قلت النون فيهما
بمنزلة التنوين في المفرد فكما لا يخرج بها اخر المفرد عن كونه اخرا فكذا النون فيهما نص على
عليه الشيخ ره نعم قد يتبع ما قبل اخر المعرب له في الاختلاف بالعوامل في نحو امرء وابنم
تقول جاءني امرء وابنم بضم الراء والنون ورايت امرء وابنما بفتحهما ومررت بامرء وابنم
بكسرهما لكن الاعراب هو ما على الاخر واما حركة ما قبله فاتباعية ليست باعراب والغرض
بعضهم بقولهم ما اسم لم تغير بعامل محله من اخر فان هذا قول البصريين وقال الكوفيون
هما معربان باعرابين هو مردود وفتح الراء والنون بدا لغة الاتباع افصح توضيح علامة
الرفع اي علاماته اربع لا غير للاستقراء الضمة وهي اصلها والالف والواو والنون
وهو تنوب عن الضمة اذا تعذرت فالضمة تكون في الاسم المفرد اي ما ليس بمثنى و
مجموع ولا ملحق باحدهما ولا من الاسماء الستة المعربة بالحروف تبرئته لمقابلته كقام زيد و
احمد وموسى وفي الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة او نقص بحرف او حركة
كصنوان لصنو وغزى لغاز وغلمان لغلام وطرق لطريق ومنه نحو فلك مما جاء مفردا
وجمعا التغير الحركة تقديرا فانه مفرد كقفل وجمعا كاسد جمع اسد وفي الجمع المونث السالم
فيه بناء مفرده اي ما كان بالف وتاء كمسلمات وسجدات وفي المضارع المتكلم والمفرد مطلقا

والمخاطبة وبالالف في الاسم المثنى وهو [illegible] اسم دل على اثنين متغايرين واغنى
المتكلم عن ذكرهما متعاطفين من لفظه بحيث [illegible] اثنين لا احتاج الى تكرير مفرده بالعطف
فخرج ما لا مفرد له من لفظه نحو كلا واثنان وشفع وزوج ودخل نحو قمرين باب تغليب
لانه مثنى بعد تسمية المغلب مجازا مع انه لا يقدح خروجه عن الحد للحقائق دون المجاز
وفي ملحقاته وهي كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين حال كونهما مضافين الى مضمر كلاهما
وكلتاهما وكلا وكلتا اذا اضيفا الى الظاهر فيعربان بحركات مقدرة في آخرهما نحو كما انه بالجر
مط ومثلها حارث بالحركات مط وهما عند الكوفيين مثنيان حقيقة مفردهما كل با
لتشديد واثنان للمذكرين واثنتان في الحجاز وثنتان في تميم سواء اضيفت الى مضمر
مضمر او لا والواو في الجمع المذكر السالم وهو ما كان بواو ونون كقال الزيدون ولا يجمع
هذا الجمع الا مذكر عاقل مجرد عن التاء اذا كان فيه احد من الاول العلمية مع عدم التركيب
الاسنادي والمزجي والثاني الوصفية مع احد من قبول التاء كقائم او الدلالة على التفضيل كاعلم
فلا يجمع بالواو والنون نحو زينب وحائض للتانيث ونحو سابق صفة للفرس وواشق علما للكلب
لعدم العقل ونحو طلحة وعلامة لوجود التاء فانه يجمع بالالف والتاء تغليبا لجانب لفظه على
معناه وقال الزمخشري فيه خبر يخبر عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء ونحو تابط
شرا ومعدي كرب لتركيبه علما ونحو جريح وصبور واحمر وسكران للوصفية مع عدم الامرين قبول
التاء والتفضيل لكنه اذا كان علما لا يثنى ولا يجمع الا بعد تنكيره تاويله بالمسمى على الاصح فانه
تعذر للعلمية فهي مصححة للجمع كذلك واذا اولناها بالتنكير شرط التحقيق وهو غريب هذا ما الغرض
الثنا مبني قوله فيشكل بما شرطهم وجوده لحكم فلم تقض الحاجة برده فلما وجدنا ذلك
الامر حاصل المنعم ثبوت الحكم الا بفقده وفي ملحقاته وهي اولو وهي اسم جمع مفرده ذو وفي
عشرين وبابه ثلثون الى تسعين ونحو اهلون وارضون مما جمع سالما بالواو والنون مع فقد
بعض شروطه وفي الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال

المغلب عليه باسمه

وفرعاه

مفرده

حالكونها مفردة لا مثناة ولا مجموعة وكون الخمسة الاول مكبرة لا مصغرة ومضافة الى غير
الياء كما ذكرهها هنا الا اليها كما في اخى لانها حينئذ كباب غلامى تعرب بحركات مقدرة فان
ثنيت فبالالف رفعا والياء نصبا وجرا وان جمعت الخمسة مكبرة فبالحركات الظاهرة كآباء واخوة
او مصححة فبالواو والياء الجمع ذو تقول ابون وابين وذوون وذوى مال فاذا سقطت النون بالاضافة
استوى في الخمسة لفظ الجمع والمفرد تقول هذا ابوك الكريم وهؤلاء ابوك الكرام ورايت ابيك
الكرام ومررت بابيك الكرام او الكريم والواو والياء حرفا اعراب فقط في الاول وعلامتا
الجمع ايضا في الثاني وحمل عليه قراءة بعضهم اله ابيك ابرهيم واسمعيل واسحق كما في الصحاح وقوله
فقلت سلوا انا اخوكم وقد الغزه بعضهم بقوله ما كلمة مفردها وجمعها بواو وقد بينهما امثلة
ما جمع نصبه كالجر في مفرده اذ ثنيت او ما اراد بالاول نحو ابوك الكريم وابوك الكرام او جمع
ما مر وبالثاني النصب في نحو رايت ابيك الكرام والجر في مررت بابيك الكريم والنون في المضارع
المتصل بضمير رفع وضع لمثنى وهو الالف او لجمع وهو الواو او لواحدة مخاطبة وهو الياء
نحو يفعلان لغائبين وتفعلان لمخاطبين او مخاطبتين وغائبتين ويفعلون لجمع الغائبين
وتفعلون لجمع الحاضرين وتفعلين لحاضرة وتسمى هذه الافعال بالافعال الخمسة قال الفراء
هي معربة ولا حرف للاعراب فيها اذ لو كان النون حرف اعراب لما اخذه الجازم والناصب وهي
مردود بان الضمة في المفرد اعراب اتفاقا وقد اخذها وايضا الاعراب حركة كان او حرفا هو
ما به اختلاف اخر الكلمة المعرب باختلاف العوامل فلو التزم ابقاؤه مع العوامل المختلفة لم
يكن اعرابا الكال وعلامة النصب خمس الفتحة وهو الاصل والالف والياء والكسرة وحذف النون
الاعرابية وهذه فروع تنوب عن الفتحة فالفتحة في الاسم المفرد والجمع المكسر منصرفين كانا ام لا
والمضارع ان اتصل بناصب معربا بالحركة ظاهرة او مقدرة والالف في الاسماء الستة بشرطها
السابقة والياء في المثنى مطلقا والجمع المذكر السالم وملحقهما المتقدمين والكسرة في جمع المؤنث
السالم وملحقه اولات مؤنثا ولو من باب عرفات مما جمع بالالف والتاء ثم جعل علما وحذف النون

فى الافعال الخمسة السابقة اذا دخلها ناصب ولا يحذف نون الاناث لانه ضمير لا عوض عن رفع

المفرد كغيره من نونات المضارع وبذلك تتميز عنها فى المشترك وذلك فى موضعين احدهما

صيغة جماعة الاناث الغائبات من مضارع الناقص الواوى كيعفون ويدعون لاشتراكها

بينهن وبين جمع المذكر وهى يفعلن على الاول من غير اعلال ويفعلون على الاخير بحذف احدى

الواوين والثانى صيغة جمع الاناث الحاضرة فى الناقص اليائى كتخشين وترمين لاشتراكها

بينهن وبين واحدتهن فالجمع على اصله من غير اعلال والواحدة تفعلين بحذف احدى اليائين

ومن د وافع الاشتراك لفظ حذف النون وعدمه مع مقتضيه فيهما يخل قول بعضهم ما كلمة فى

لفظها واحد فاذا جمعها قد يتغاير فان كذلك الجمع لفظ واحد مذكرا وانثى لا لفظان الاول بالثانى

والثانى بالاول وعلائم الجر ثلاث الكسرة وهى الاصل والياء والفتحة وهما فى الجر فرعان

للكسرة نائبان عنها فلا ينافى فرعيتهما ونيابتهما عن الفتحة فى النصب كما ان الكسرة فى الاسم

المفرد والجمع المذكر المكسر المنصرفين لان غير المنصرف لا ينكسر فيهما بالضمة والفتحة والكسرة

على الاصل وفى الجمع المؤنث السالم فهو بالضمة والكسرة والياء فى الاسماء الستة بالشرط

المتقدم فهى بالواو والالف والياء والمثنى وملحقاته وهى بالالف والياء والجمع المذكر السالم و

ملحقاته فهى بالواو والياء والفتحة فى غير المنصرف فهو بالضمة والفتحة الا مع ال او الاضافة فانه

يجر بالكسرة وعلامات الجزم السكون وهو الاصل والحذف اى حذف حرف العلة او نون الاعراب

وهو الفرع فالسكون فى غير الافعال الخمسة من المضارع حال كونه صحيحا وهو عدم الفساد فى

اخره الذى هو محل الاعراب والبناء صحيحا سواء اعتل عينه وفاؤه او كلاهما ام لا وفى غير

الصور مواضع كله والحذف فيما اى المضارع ايضا فيحذف نونه بالجزم ان كان من الخمسة وحرف

العلة ان كان معتلا وهو فى عرفنا ما اعتل اخره سواء اعتل غيره ام لا وفى اخرها ما اعتل

احد اصوله واكثر فان كان حرف العلة بدلا من الهمزة جاز الحذف والابقاء فائدة يجب تقدير الاعراب

فى المعرب اذا تعذر او تعسر ظهوره وهو سبعة مواضع كما هو المشهور فيه مطلقا رفعا

ـــــ

ور بهما ١٢

بخل قول بعضهم

اى بخل الغرض

الاول بالوضع

الثانى من الوضع و

المذكورين و

بخل الغرض الثانى

او لا الوضعين

منه

تقديرًا في الاسم المقصور وهو ما اخره الف مقصورة لتعذر تحريكها كموسى وعصى ولذا نونت
المقصورة لتنصرف حذف الف لالتقاء الساكنين واذا دخلت التنوين على ما بقيها كهنا عصى فيكون الاعراب
دخلها الذي هو الاخر كلاهما مقدرين فيه قال بعضهم ما تغير اعرابه جزم كلاهما في الوصل
ونحوهما في الاسم المعرب بالحركات الظاهرة المضاف الى الياء كغلامي وابي ومسلمي ودجاجي
ومساجدي لان ما قبل الياء مشغول بكسرة المجانسة فلا يقبل غيرها للاعراب فيقدر رفعا
ونصبًا وجرًا وفي المضارع المتصل اي اللاحق به نون توكيد عنهما شرح الفاضل ايهما
كيضربان بالتشديد اما الرفع فلان علامة النون وقد حذف لاستثقال النونات واما
النصب والجزم فلان علامتهما وهو حذف النون وان كان حاصلا لكن لما من الاستثقال
لا لكونه علامة للنصب والجزم فليقدر كونها محذوفة لذلك وفيه نظر ذكرناه في الشرح وتقدير
رفعا وجرا فقط في الاسم المنقوص وهو ما اخره ياء قبلها كسرة كقاض لثقل الضمة والكسرة
على الياء المكسور ما قبلها فلا يقدر مطلقا مع سكونه لعدم الثقل كظبي وكرسي ولا الفتح نصبا مع
كسرة لخفته ولو بعد الكسر كرايت قاضيا او القاضي قال صاحب البسيط هذه المسئلة مما اتفقا
عليها ونحو اي اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه والمراد بنقصان اللفظ حذف
يائه وبتمام حكمه لحوق التنوين وتقدير رفعا ونصبا فقط في المضارع المعتل بالالف لتعذر
تحريكها اذا لم يتصل به احد النونات الثلث لبنائه مع نون الاناث والمؤكدة المباشرة واعرابه
مع نون الاعراب لفظا كيحيى ويخشى وجزمه بحذف الف فلا تقدير وتقدير رفعا فقط في المضارع
المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما كيدعو ويرمي ويظهر فتحة نصبا لخفته وجزمه بالحذف
ايضا فان قلت ان المص لما قال ههنا تقدير الحركة في المضارع المعتل لم يحتج الى القول بان
جزمه بحذف الحرف كما قال في علامتي الجزم اذ الجازم لا يسقط الحرف مع وجود الحركة ولو
مقدرة بل يشتغل بقول كسيبويه وتابعيه بان جزمه باسقاط الحركة المقدرة به وان خلا الحرف
ليس بالجازم بل هو للفرق بين صورتي المرفوع والمجزوم دفعا للالتباس قلت فاني المص في ذلك

كثيرا من النحاة حيث جزموه بحذف الحرف مع قولهم بتقدير الحركة نظرا الى ظاهر الحال من عدمها
لفظا والى ان حذف الحرف للجزم اولى من حذفه للفرق اذ الاول معهود معروف بخلاف الثاني
ومنهم ابن الحاجب في الكافية حيث قال والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف
والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف انتهى وقال الشيخ رحمه الله في شرحه انما جاء عند
النحاة حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل
محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة
فحذفها انتهى ولعل المصنف انما عدل عن الجزم بما تقدم لانه لا دليل عليه سواء كان بالجازم
ام معه فلا ينافي ما قرره سيبويه فان حذف الحرف عنده انه علامة للجزم لا منه نص عليه في المغني والامالي
ويمكن فان قلت هل ورد هنا فقط في جمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي في جاء مسلمي اصله مسلموي
اجتمعت الواو والياء في كلمة مع سكون السابقة فقلبت الواو ياء قياسا وادغمت الياء وكسرت
الميم للمجانسة وقدرت الواو علامة للرفع واما النصب والجر فعلامتهما وهي الياء ظاهرة وزعمهما
الادغام فتقول مسلمي ابدا لكن الياء الاولى في الرفع منقلبة وفي غيره على اصلها وتقدير الاعراب في
غير هذه السبعة بعض فيما حذف اعرابه للساكنين كابوا القوم وذوا الحرم ومما يقع التبعية في الحكم
كمن زيدا بالنصب لمن قال رايت زيدا او بالجر لمن قال مررت بزيد او بالرفع لحكاية فمن مبتدأ
مبني والمحكي خبره وهو مرفوع تقديرا وقد يستغني عن الخبر بحرف اعرابه في لفظ من لتدل
على اعراب الخبر المحكي المحذوف فيقال منو لحكاية المرفوع ومنا للمنصوب ومني للمجرور وفيه لغة
من قال ما حرف اعراب لمبني وقد ناب عن اسم حل في المكان الحديقة الثانية في ذكر ما
يتعلق بالاسماء وربما يذكر فيها غيره تبعا او اعتبار التعلق بالاسماء بالواسطة الاسم اما
معرب وهو مبني كان اشبه الحرف في الوضع على حرف وحرفين او في الاستعمال او المعنى او المفهوم منه
فبني لمشابهته مبني الاصل ترجيحا للمقتضى لقوتها على مقتضى اصله وهو الاعراب والا اشبه
الحرف سواء انتفى الشبه عن اصله او اشبه لم يسقط بمعارض كالاضافة ونحوها من خواص الاسم

[illegible]

المضعفة لشبه الحرف المقوية لجانب الاسمية ومقتضاها الذي هو الاعراب فعرب على اصله و
حكمه اختلاف آخره باختلاف العوامل والمعربات انواع النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير
ما البناء على الضم لقطعه عن الاضافة والتنوين تشبيه له بقبل وبعد الا غير مرفوع وهو يتنوع اقساما
القسم الاول الفاعل ورفعه واجب كنصب المفعول وجاء عكسه شاذا مع الامن من الالتباس كقول المرء
كقولهم خرق الثوب المسمار للقطع بان الخارق هو المسمار لا الثوب وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا
ومن الغريب ايضا اجتماع جر الفاعل وسكونه في قول طرفة من سيد حين هاج الصبر بكسر الباء وسكون
الراء وهو فاعل هاج واصله الصبر بالجر وقف عليه بالنقل قال ابن جني في خصائصه كان حقه بعد
اسكان آخره ونقل حركته الى ما قبله ان يكون الباء مضموما كعضد لانه مرفوع بالفاعلية لكنه
باضافة الظرف الى الفعل يعني المصدر كانه قال حين هيجان الصبر فنقلت كسرة الراء الى الباء فهو فاعل
جره بالاضافة مع سكون آخره بالنقل وفيهما الغرابة بقولي ما فاعل الفعل يا من جمع مع سكا
فيه اجتمع الاخر المنصوب والرافع مفعول له اذا ذاك قد ادتنفع ندبا بالشاعر الاول وبالاول الثاني
وفيه ايضا الغز بعضهم فقال ما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان قال ايضا ما معرب
لفظ حركة الاعراب والسكون حاصلان وهو اي الفاعل الغير من صدق عليه الفعل وعرفا ما اي اسم
بقرينة الحد بقيد سواء كان اسما صريحا او مؤولا اسند اليه العامل فيه الرافع له من فعل او اسم ومعنى او
مصدرا ومشتق ولو رفعا حكما كما كان مجرورا بزائد نحو كفى بالله شهيدا حال كون ذلك العامل
قائما به اي بذلك الاسم ويعرف قيامه به بصحة وصفه بما وضع لما قام به الحدث كالصفة المشبهة واسم
الفاعل سواء صدر الحدث عنه كقام زيد ام لا كمات بكر وكان الاسناد ايجابيا ام سلبيا خبريا
ام انشائيا كقم وقمت ولا تقوم ولا تقم قال ابن الحاجب في اماليه لا فرق في قيام العامل بفاعله بين
ان يكون العامل مثبتا او منفيا او مستفهما عنه او مشروطا او مأمورا به او منهيا عنه لان الغرض
ذكر العامل متعلقا بمن هو له على اختلاف الاحكام المتعلقة بها فخرج الخبر لانه مسند اليه لكن لغير
عامله ونائب الفاعل الا ان عامله واقع عليه غير قائم به وفيه كلام لا يسعه المقام وهو اي الفاعل

لانه مسند المبتدء

اما ظاهر او ضمير فالظاهر ظاهر اي بارز لا يستتر ويبين لا يحتاج الى البيان والضمير قسمان بارز
ملفوظ كتاء ضربت ومستتر منوي غير ملفوظ كالمنوي في زيد قام وهو ليس هو بل هو ضمير بارز
ولا لفظ للمستتر الا انهم يعبرون عنه بلفظ مرادف عند الحاجة اليه وهذا الاستتار يجب في
الفعل في ستة مواضع فيمتنع ابرازه واظهاره وهو المراد بوجوب الاستتار فهذه المواضع هي
فعل الامر الموضوع للواحد المذكر الحاضر كقم دون المؤنث كقومي والمثنى والجمع كقوما وقوموا
وقس فان الياء والالف والواو والنون ضماير بارزة للفاعل والمضارع المبدو بتاء الخطاب
الواحد المذكر كتقوم يا زيد لا تاء الغائبة اذ يجوز فيها الاظهار والابراز كتقوم هند او هي
او المضارع المبدو بالهمزة للمتكلم وحده او بالنون له مع غيره كاقوم ونقوم او للاثنين او اكثر و
الفعل الاستثنائي المخرج مع ما بعده عن حكم ما قبله كخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون كجاء
القوم عدا زيدا بالنصب ومرجع المستتر مذاهب ثلاثة ذكرها في الحديقة وفعل التعجب نحو احسن
بزيد لانه في الاصل فعل امر للواحد ثم انسلخ عن معنى الامر وما احسنه بصيغة الماضي فان فيه ضميرا
عائدا على ما والصلة او الموصوف على خلاف فيه والحق بذلك المذكور غير ايضا في وجوب
الاستتار فقد الحق به ابن هشام نحو زيد قام او يقوم وهند قامت او تقوم والحق خلافه ولذا
لم ينسبه الى غيره بل ذلك يجوز استتاره كما مر ولا يجب لجواز اظهاره وابرازه ايضا واما ما ظهر في
بعض هذه المواضع الستة السابقة من ظاهر او ضمير بارز كاقوم انا او نحن او كلانا فهو
تاكيد للمستتر تابع له لا فاعل قائم مقامه فليس من باب اظهار الفاعل او ابرازه كي ينافي وجوب استتاره
بل من باب تاكيد الفاعل المستتر بظاهر او بارز مثله في مثل انا فان قلت لعل الامر في الموضعين
الاخرين ايضا كذلك فيكون هو وهي الغائب والغائبة تاكيدا للفاعل لا فاعلا فما الفرق بينهما
وبين المواضع الستة قلت الفرق ان الفعل فيهما قد يرفع الظاهر بالفاعلية فعند وجوب
الاستتار فيه ثابت فيجوز جعل البارز ايضا فاعلا بخلاف هذه المواضع فالعمدة في الباب ملاحظة
حكم الاظهار فما يجوز اظهاره لا يجب استتاره وما لم يجز اظهاره لم يجز ابرازه ايضا فيعلم انه يجب استتاره

كتاكيد الفاعل البارز

قوله عند الحاجة الضمير عائد الى المستتر ... الى الضمير علا الفرق النفعو ... من اي ... الى الخارج ... بلفظ التعجب ... بعضهم لفعل التعجب بمعناه ... او بعض ... لفظ منه

وان التاء تأكيد للفاعل تبصرة وتلازم الفعل علامة التأنيث وهي تاء متحركة في اول
المضارع وساكنة في اخر الماضي واما نون الاناث ويا المخاطبة فضمير الفاعل لا حرف فالتأنيث ان
كان فاعله اسما ظاهرا حقيقي التأنيث غير مفصول عنه باجنبي كقامت او تقوم هند او
الهندان او الهندات او صالحة او صالحتان او الصالحات الا كقوله تعم اذا جاءكم المؤمنات للفصل
بالمفعول ولا يعتد بالفصل بالالف لانها كالجزء وفيه لغة قال ابن غلام التأنيث للفعل لازم حتما
مع الفصل او كان الفاعل ضميرا متصلا لغائبة مطلقا سواء كان تأنيثه حقيقيا كهند قامت
او تقوم ام لا نحو اذا السماء انشقت والشمس طلعت ويستثنى منه المؤنث اللفظي علم المذكر كطلحة
فلا يجوز التأنيث له ولا لضميره خلافا للكوفيين والا فالخيار بين تأنيث الفعل وتذكيره اذا كان
مع فاعل ظاهر غير ضمير من المؤنث اللفظي كطلعت وطلع الشمس فالتأنيث للمعنى والتذكير
للفظ ولكن يرجح مع ثبوت الخيار ذكرها اي علامة التأنيث مع الفصل بين الفعل وفاعله بغير الا
الاستثنائية نحو دخلت ودخل في الدار هند للفصل بالمفعول فان التأنيث على الاصل و
التذكير مغتفر لطول الكلام وبعد الفعل عن فاعله بالفصل ويرجح ايضا مع الخيار تركها مع
الفصل بها اي بالا نحو ما قام الا امرأة مع جواز قامت فان ما بعد الا بدل عن فاعل محذوف وهو
المستثنى منه فبدل الفاعل فاعل وفيه لغز الزمخشري بقوله اخبرني عن فاعل خفي فما بدا وعن اخر
لا يخفى بدا اراد بالاول ما يجب استتاره وبالثاني ما وقع بعد الا ويرجح تركها ايضا مع الجمل في باب
نعم وبئس وحبذا وساء نحو نعم المرأة هند مع جواز نعمت برجوح فالتأنيث على الاصل والتذكير
بتاويل الفاعل بالجنس وحكم المشتق وما الحق به في العمل كالمنسوب حكم الفعل في جميع ما مر واما اذا كان
الفاعل مثنى او مجموعا فلا يجوز تثنية الفعل وجمعه لاستلزامها اجتماع فاعلين لواحد الا في لغة
ضعيفة يسمونها لغة اكلوني البراغيث واولها الجمهور بوجوه بدل الثاني من الضمير وتجريد معنى عن
الضمير وجعله حرفا متمحضا للعلامة الجمع والتثنية وجعل الثاني مبتدأ والجملة خبرا مقدما مثلا
والاصل الراجح في الفاعل تقدمه على المفعول بالاثر للعامل لانه كالجزء منه ولكن يجب تقدمه اذا

معطوف على ... ويمتنع ... مع الفصل عن عامله ... [illegible]

جعفر

خيف اللبس اي التباسه بالمفعول كضرب غلامه عيسى وهذا هذا فان امن لقرينة لفظية
كضربت زيد هندا او معنوية كما ارضعت الصغرى الكبرى جاز تاخير الفاعل تعويلا على القرينة
او كان الفاعل ضميرا متصلا بالعامل بارزا او مستترا والحال ان المفعول متاخر عن
الفعل العامل كضربت زيدا وضربت اياه فلو لم يقصد تاخر المفعول عن الفعل جاز تقديمه
على الفعل والفاعل معا كزيدا ضربت ويمتنع تقديم الفاعل اذا اتصل به ضمير راجع الى
المفعول كقوله تعالى واذا ابتلى ابرهيم ربه اذ لو قدم الفاعل لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وهو ممتنع او اتصل المفعول بفعله اي كان ضميرا متصلا به والحال ان الفاعل هو غير متصل
بل ضمير منفصل واسم ظاهر كضربك هو وزيد فلو قدم الفاعل لزم انفصال المفعول مع امكان
اتصاله وهو لا يجوز اما مع اتصال الفاعل ايضا فيجب كضربتك وما وقع منهما اي كل فاعل
او مفعول وقع بعد الا او بعد معناها وهو انما فانه بمعنى ما والا النافية الداخلة على العامل والا
الاستثنائية الداخلة على ثانيهما انما وجب تاخيره اي الواقع بعد الا او معناها فان الواقع
بعد الا لفظا او معنى هو المحصور فيه لا الاخر من حيث انه متعلق العامل حصر صفته في موصوف فلو
كان ما بعد الا هو الفاعل انحصر فيه وصف الفاعلية للعامل الواقع على المفعول المتقدم وان
كان المفعول انحصر فيه وصف المفعولية للعامل المسند الى الفاعل السابق فلو تبادلا امكانا
مع بقاء الا في محلها متوسطة بينهما انقلب المعنى وصار المحصور فيه محصورا وبالعكس نحو ما ضرب
زيد الا عمرو زيد لا ينقلب الحصر الثاني مرفوعات نائب الفاعل ويسمى مفعول ما لم يسم فاعله
اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وهو المفعول معنى القائم مقامه اي مقام الفاعل لفظا ولذا ينسلخ
عن لباس المفعول وهو النصب ويتلبس بالرفع علم الفاعل ويعامل معاملته في الاحكام من صحة
تقدمه على المفعول واضماره بعامله وكونه كالجزء منه وامتناع تقدمه عليه والمطابقة بينهما تذكيرا
وتانيثا وايجاب بينهما على قياس ما عرفت في الفاعل وغير ذلك ويفترقان في صيغة الفعل العامل
فيهما فان صيغة فعل الفاعل صيغة المعلوم وصيغة فعله اي فعل نائب الفاعل فعل ويفعل

قوله وهو ممتنع اي يجب تقديم الفاعل والحاصل ان مثاله هو مع انفصال الفاعل او مع اتصاله ايضا فالتقديم واجب لا ممتنع نسخة تقديمه

وانما ضرب زيد عمرا لو تقدم المتاخر المحصور فيه مع الاخر فنقول في المثال ما ضرب الا عمرو م

بضم اولهما وكسر عين الاول وفتحهما في الثاني اي صيغة المجهول للماضي والمضارع ثلاثيا كان وغيره
فلو اتفق مثلهما صورة فهو مشترك في الاصل كما في بعض صيغ معتل العين كبعث فانه بحسب
معلوما فالثاني فاعل ومجهولا ايضا فهي نايبة عنه وهذا مما انفرد السخاوي بقوله واما نائب الفاعل
هي تاعل وتكون مفعولا فانت مصدر واسم الفاعل ان نطقت بلفظه وعنيت مفعولا فانت بمعنى
مشترك الاول والثاني نحو بعث مثلثة الثاني فان قلت بعث العبد فهي فاعل واصله بعث معلوما وان قلت
العبد بعث فهي مفعول واصله بعث مجهولا وكذا بعن وبعنا بعوا والثاني نحو بعثنا ومتى
مما يتفق بناما فاعله ومفعوله لفظا ولا يقع نائب الفاعل ثاني مفعولي باب علمت ولا ثالث
مفاعيل باب اعلمت مطلقا عند القدماء وجوزه مع خوف اللبس عند المتاخرين فجوزوه مع الامن فقط كما
اذا كان ثاني الاول وثالث الثاني نكرة والاول معرفة فيعلم ان المنكر هو الخبر ولذا ايضا جاز
اعطي درهم زيدا دون اعطي زيد بكرا اذا كان زيد مفعولا ثانيا ماخوذا لبكر لالتباس الاخذ بين
والماخوذ هذا بالنظر الى القياس والا فالجميع متفقون على عدم سماع نيابة المفعول الاول في
البابين فالاقتصار عليه اولى ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له فلا تقل ضرب التاديب ولا مفعول
معه ولا مفعول فيه مبهما ولا مفعولا مطلقا للتاكيد ولا حالا ولا تمييزا ولا مستثنى ويقع غيرها كذلك
اذا اجتمعت معمولات صالحة للنيابة الفاعل كالظرف والجار والمجرور والمفعول غيرها من تعين
المفعول به له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في المسجد فان لم يكن هناك
مفعول به فالجميع من غيره سواء اي مستو نظرا الى نفسها والرجحان منوط بقصد المتكلم هذا
اذا لم يكن الجار زائدا ولا كلمة مذ ومنذ ورب والكاف وحرف القسم والاستثناء والا فيتعين
المجرد للنيابة في الاول وغيره في غير الثالث والرابع من المرفوعات المبتدا والخبر فالمبتدا
هو الاسم الجامد من غير الصفات الواقعة بعد نفي او استفهام بقرينة المقابلة سواء كان اسما حقيقيا ام تاويليا
المجرد عن كل عامل من العوامل اللفظية غير الزائدة وغيره ولا فيمن جر بهما ورب فانها بحكم الزائد
في عدم اقتضاء متعلقها الكون ذلك الاسم مسندا اليه غيره او المبتدا هو الصفة المشتقة من

الفعل

الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل في حكمها المنسوب كجر حال الكون
تلك الصفة بعد نفي أو استفهام بحرف واسم رافعة لظاهر على الفاعلية أو نيابة أو لغير
الاسم الظاهر مما في حكمه في الاستقلال وعدم الاحتياج لغيره لفظا كالضمير المنفصل نحو أقائم أو
مضروب الزيدان إذا أغنت عن الخبر فالصفة مبتدأ ومرفوعها ساد مسد الخبر مغن عنه فهي
مبتدأ لا خبر له وعكسه الظرف في نحو أفي الله شك عند من جعل مرفوعه فاعلا مغنيا عن المبتدأ
لا مبتدأ والفرق فيهما بقوله حاجب على الحد الأول في المبتدأ العاري عن الأخبار وعكسه
أغنى الخبر معرى عن مبتدأ في كلام الباري فإن كان الصفة رافعة لضمير متصل نحو أقائمان الزيدان
أقائمون الزيدون فهي خبر مقدم والاسم الظاهر مبتدأ لا فاعل بل الفاعل مستتر في الصفة عائد على المبتدأ
لتقدمه رتبة إلا على لغة أكلوني البراغيث فإن طابقت الصفة الواقعة مبتدأ في الإفراد اسما
مفردا مرفوعا نحو أقائم زيد ففيه وجهان أحدهما كونه مبتدأ وكونها خبرا مقدما بتبعية الاستفهام
أو النفي المتصدرين وثانيهما كونها مبتدأ وكونه مرفوعها سادا مسد الخبر كما مر نحو زيد
قائم مثال للاسم المجرد الحقيقي وأما التأويلي فنحو أن تصوموا خير لكم وما قائم أو أقائم الزيدان
وما مضروب وأمضروب الرجلان للصفة المذكورة أو أقائم أو ما قائم أو أمضروب أو ما مضروب
زيد للصفة المطابقة ومثل همزة الاستفهام وما النافية فيما مر كيف ومتى وأين وأيان وكم من
أسماء الاستفهام وهل من حرفه وإن ولا من حروف النفي ثم أشار قدس سره بذكر الأمثلة إلى
الموضع حذف الخبر فضول وقد يحذف وجوبا إذا التزم في محله ما يدل عليه ويقوم مقامه وذلك في
مواضع منها نحو كل رجل وضيعته بالنصب على المفعول معه أي كل رجل مقرون وضيعته فإن
الواو بمعنى مع فهي دالة على معنى الخبر المحذوف أعني المقارنة وقائمة مقامه ومنها نحو ضربي
زيدا قائما فضربي مبتدأ مضاف إلى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال عن فاعله أو مفعوله فإن قلت
قائما إن كان حالا منهما فالخبر محذوف أي ضربي زيدا حاصل وحصل قائما والحال قائمة
مقام الخبر دالة عليه لأنها بمعنى الظرف فتدل على الحصول ونحو من أفهموما الغا ومنها نحو أكثر

تمرة السويق ملتوتا اي حاصل خالكون ملتوتا مثله اخطب ما يكون الامير قائما فكلمة

ما مصدرية والتقدير اخطب اكوان الامير حاصل خالكون قائما ونسبة الاخطبية الى الكون

مجازية اذ المراد انه في حال القيام اخطب من نفسه في غيره من احواله وكذا اذا كان الحال جملة

كما في الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومنها نحو لولا علي لهلك عمر فحذف الخبر

لدلالة لولا عليه لان معناها امتناع الثاني لوجود الاول فيدل على وجوده ولقيام جواب لولا مقامه

اي لولا علي موجود لهلك عمر ومنها نحو لعمرك لاقومن وايمن الله لاصومن اي لعمرك قسمي فحذف

الخبر وهو قسمي لدلالة المبتدا عليه وسد جواب القسم مسده وقد يحذف الخبر جوازا اذا [illegible]

كقولك زيد لمن قال من عندك اي عندك زيد وقد يحذف المبتدا وجوبا اذا كان الخبر في الاصل

نعتا اما تابعا ثم قطع عن متبوعه الى الرفع للمدح او الذم او الترحم نحو بسم الله الرحمن الرحيم بالرفع

اي هو الرحمن وارحم اخاك المسكين بالرفع اي هو المسكين ذلك لانه يشعر بقيا هيئة لنا تبعية

العدول عنها الى الاستيناف والرفع للمبالغة وجوازا القرينة كقولك زيد لمن قال من هذا و

يحذفان معا بعد حرف الجواب لدلالة السؤال عليهما كقولك لا ونعم لمن قال أهذا زيد واعلم

ان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة ولا يكون نكرة الا مع حصول الفائدة بالاخبار

عنها وان لم تكن مخصوصة بوصف او اضافة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ونحو

رجل عالم فصيح ورجل خير من امرأة وارجل عندك ام امرأة وسلام عليك وشجرة سجدت مع ارادة

الجنس والاستفهام او الدعاء او اشتمال الخبر على غرابة وخرق عادة هذا مختار المحققين

واشترط قوم منهم ابن الحاجب في الابتدا بالنكرة تخصيصها بوجه ما وارتكبوا التكلف في

بيان التخصيص والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة فدخل نحو ما زيد

بقاعد المسند به اي المسند الى غيره فلو ترك قوله به كان احصر واظهر وكانه تبع فيه الكافية

لم يعتبر اسميته تعويلا على اعتبارها في المبتدا وان البحث في الاسماء الا ليدخل الفعل في نحو زيد

قام كما قيل اذ الخبر فيه جملة فعلية والبحث في هذا الحد بعينه وتاليها عن المفرد لتخصيصه الجمل

بالجملة

بالجملة الرابع وهو اي الخبر اما مشتق وفي حكمه المشتق او جامد في حكم اسم الالة والزمان
والمكان فالمشتق لدلالته كالفعل على نسبة الحدث الى ذات لا بد له من فاعل ظاهر او مضمر
او نائبه كذلك فالرافع لظاهر لا يتحمل ضمير المبتدا الراجع اليه وهو ظاهر اذ العامل الواحد لا
يرفع فاعلين او نائبين عندنا واما غير الرافع لظاهر فهو يتحمل ضميره وجوبا فيكون المبتدأ
فاعلا او نائبا لفاعل معنى فيطابقه اي يطابق ذلك المشتق المبتدأ او ضميره دائما في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لوجوب المطابقة بين العامل ومرفوعه نحو زيد قائم والزيدان
قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات ففاعل الخبر
مستتر فيه والالف والواو ونحوهما حروف وعلامات لا ضمائر فان قلت من المشتق ما يستوي مذكره
ومؤنثه كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل كهند جريح وصبور فلا يطابق الجملة مع تحمله
لضميره فلا بد من استثنائه من القاعدة قلت هو ايضا مطابق لانه ان اخبر به عن مذكر فمذكر او عن
مؤنث فمؤنث الا انه خال عن علامة التانيث لما ذكر من استواء مذكره ومؤنثه ولذلك لم يستثنه
وكذا المصدر اذا كان مشتقا معنى والا فلا يتحمل الضمير كما شعر فريدة قد يخبر عن مبتدأ واحد
باخبار مشتقة متضادة بعطف وبدونه نحو الرجلان عالم وجاهل اي منقسمان اليهما وقد
الجسم ابيض اسود اي ابلق وهذا الرمان حلو حامض اي مز وفيهما اشكال ذكره ابن جني انه رجع فيه
شيخنا ابا علي نيفا وعشرين سنة وهو ان هذه الاخبار مشتقة غير رافعة لظاهر فيجب منها الضمير
المبتدأ فيلزم اشكال وانحلال المبتدأ وهو تم للتضاد ويتحمل بوجوه فالمشهور ان الخبر هو المجموع
لا كل واحد فهو كمسند واحد يستحق ضميرا واحدا لكنه لما كان مركبا من جزئين كل منهما صالح للاسناد
والتحمل جعل لكل منهما مسند ومحتمل دفعا للتحكم والترجيح بلا مرجح كما استحقا اعرابا واحدا
اعرابا اعرابين لذلك وقيل كل خبر فيهما ضمير لكن العقل اذ تلقى عن عاقل وصف واحد
بمتضادين يطلب له محملا صحيحا فيحكم بتوزيعهما على الاجزاء وانعدامهما وحصول ثالث بعدهما وقيل
فيهما ضمير واحد تحمله الثاني اذ الاول كجزء فيهما كعامل واحد لم تجد من قال بعكسه وقيل فيهما ضميران

المبتداء

فيجب عليه

واحد تواردا عليه ثبا على تاويلهما بواحد كما مر ومنع امثال توارد عاملين على معمول وتوئيد

الاول والاخيرين وحدة الرابطة بالفاد رتبهه الغرت فيه بقولى لفظان في المعنى هما ضدان ما

اجتمعا في واحد شان مع وحدة المعمول والعامل ضارا معا حمد الغلام حامل ان رمت اخبارا هنا

بواحد فاكنت للمجز لم بواحد بخلاف غيره اى غيرما هو مشتق وليس برافع لظاهر سواء كان ذلك

الغير جامدا غير مشتق او مشتقا وافعاله فانه يلزم المطابقة للمبتدا على التقديرين فالاول

نحو الكلمة لفظ فان لفظا جامد لفظا لانه مصدر وان كان هنا مشتقا معنى فلا توجب مطابقته

لغلبة الجانب للفظ في الاحكام اللفظية ولذا صح بكذا لتامع تانيث لمبتدا وان كان متحملا الضمير

لكونه بمعنى المشتق اى الملفوظ كما مر والثاني نحو هند قائم ابوها فان قائما وان كان مشتقا لكنه

رافع لظاهر هو ابوها فليكن مطابقا له للمبتدا الخلوه عن ضميره هذا هو القياس وقد يخالف للتاويل

او نكتة فيؤنث خبر المذكر وبالعكس باعتبار المراد فيه نحو كفر مخصوب خضابا تاويل عضو او

لتذكير اللفظ وكتابه صحيحة تاويل صحيفة وتجمع خبر المفرد والمثنى اذا كانا بمعنى الجمع نحو القوم

او القوم ان غالمون على حد قوله تعالى خصمان اختصموا ويفرد خبر المثنى والجمع لوحدة اعتباريه

نحوها كقوله الا ان جيراني العشية رائح والعزه بعضهم فقال شما خبر مفرد لمبتدا اتى جمعا

وتجاعني المثنى وهو فرد كافيا قطعا قاعدة المجهول ثبوته للشي عند السامع في اعتقاد المتكلم

اى الذى يعتقد المتكلم السامع جاهلا ثبوته للشي المعلوم لم يجعل ذلك المجهول خبر الذلك الشي

ويؤخر عنه ويجعل ذلك الشي المعلوم مبتدا ويقدم لان حق المبتدا ان يكون اعرف وما فقد

عليه وحق الخبر التاخر والافادة وهي انما تحصل بالاخبار بالمجهول للسامع فيقال لمن عرف زيدا

مثلا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد افادة ذلك زيد اخوك ويقال لمن عرف انه اخ على

الاجمال ولم يعرف اسمه واريد افادته له اخوك زيد فلو عكس في الصورتين لم يفد الكلام للمسامع

فائدة معتدا بها لجهله بالمحكوم عليه وهذا معنى ما قال له ابن الخباز ان قولك زيد اخوك تعريفا

للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم فالمبتدا هو المقدم في الصورتين على اصله وكذا يجب تقديمه

اولا

اذا كانا معرفتين نحو الله ربنا او نكرتين صالحتين للابتداء نحو افضل مني افضل منك
او كان الخبر فعلا له كزيد قام اذ لو اخر ايضا التبس بالخبر في الاولين وبالفاعل في الاخير فلو
كان الخبر نكرة غير صالحة للابتداء نحو خز ثوبك جاز تقديمه للامن من اللبس فصل قد تدخل
على المبتداء والخبر افعال وحروف تعمل فيهما فتجعل للمبتداء اسما لها والخبر خبرا لها وتسمى هذه
النواسخ لنسخها حكم المبتدا وخبره وهي خمسة انواع ومن النواسخ ما يجعلهما مفعولين
كافعال القلوب وذكرها المص في حديقة الافعال ولو ستين الانواع واقتصر ههنا على
الحروف واحال الافعال النواسخ كلها على حديقة الافعال كان اولى لان البحث عنها
هناك بالذات وهنا بالتبع الاول الافعال الناقصة والمشهور المتفق على عدة منها كما
في الهمع ثلثة عشر فعلا كان لثبوت خبرها لاسمها ماضيا مستمرا او منقطعا نحو كان الله
عليما وكان زيد جاهلا فعلم وقد تزاد للتاكيد منسلخا عن الحدث كحضر الامير كان لئلا
يتوهم انه اخبار عن الحال والزائدة لا تستدعي اسما ولا خبرا ويدخلها حرف الجر كقوله على
كان المسومة العراب كانها الانسلاخها عن الحدث انسلخت عن الفعلية وصار لانتقال
اسمها الى الخبر كصار زيد عالما والخمر خلا وامسى واصبح واضحى لثبوت الخبر للاسم في الصبح
والمسا والضحى والحق الفراء بها اسحر وافجر واظهر للثبوت في السحر والفجر والظهر وظل وبات
لثبوت خبرها للاسم نهارا او ليلا وقيل ويجيء هذه الخمسة بمعنى صار منسلخة عن الازمنة
المفهومة من موادها نحو فاصبحتم بنعمته اخوانا وظل وجهه مسودا وليس لنفي الخبر عن الاسم
في الحال عند الاكثر ومطلقا عند سيبويه وجمع الاندلسي بين القولين بانه مع القرينة
فتكون للحال وغيرها وهو ما عناه سيبويه وبدونها للحال فقط كما في الايجاب وهو مراد
الاكثر وما زال لثبوت الخبر للاسم دائما من اول زمان اتصافه به نحو ما زال زيد اميرا و
مضارعه يزال لا يزيل ولا يزول وما برح وما انفك وما فتئ بمعنى ما زال ويشترط في
هذه الاربعة تقدم نفي خبري او دعائي ولو بغير ما او نهي نحو لا زال زيد عالما ولا تزل ذاكرا

ولن نبرح عليه عاكفين قوله لا زال يهطل بجرعائك القطر وبعضهم الحق بها ما ونى وما رام بمعناها وشرطها اى ما مضارعهما بنفى او نهى وتكونان تامتين بمعنى فتر ورحال ومضارع رام يريم وما دام لتوقيت حكم الجملة السابقة عليه بمدة ثبوت خبره لاسمه فلا يقع الا بعد كلام تام وما مصدرية ظرفية تتاول بزمان مضاف الى مصدر فعل يليها اكرم ما دمت قائما اى مدة دوام قيامى او غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا اى من دوام احسانك لا من مدته وعملها اى عمل هذه الافعال رفع الاسم ونصب الخبر عند البصرية على اسميتها وخبريتها والكوفية زعموا ابقاء الاول على رفعه السابقة بالابتداء وانتصاب الثانى بالحالية والحق هو الاول ويرتفعان بعد كان باضمار الاسم ضمير الشان ونحوه كون الجملة خبرا وتسمى كان الشانية نحو كان زيد قائم ويجوز فى الكل اى كل هذه الافعال توسط الخبر بتوسطه بينها وبين الاسم مع الامن من اللبس كقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وشهد بثبوته ثقاة النحاة ومنعه قوم فى ليس وابن معط فى ما دام فان خيف الالتباس وجب تاخير الخبر اتفاقا كصاحبى عدوى وصديقى ويجوز فى هذه الافعال سوى الخمسة الاواخر المبدوة بما تقدمه اى الخبر عليها خلافا للجزولى فى ليس وانما امتنع فى الخمسة المنع ما ء المصدرية الموصولة الحرفية فى الاخر والنافية فى البواقى من تقدم معمول الصلة او المنفى عليهما ويجوز فيما عدا فتئ وليس وزال اى فى العشرة الباقية ان تكون تامة بمرفوعها مستغنية عن الخبر فيراد فكان حصل وصار انتقل واصبح وامسى واضحى دخل فى الصباح والمساء والضحى وظل وبات اقام ليلا او ما برح لم يذهب وما انفك ما انفصل وما دام ما بقى كقوله تعالى ما دامت السموات والارض اى ما بقيت وما يتصرف منها اى من مواد هذه فعلا كان ام اسما مشتقا منها كالصفات ام غيره كالمصدر يعمل عملها نحو كونوا حجارة ويكون المولى موليا وزيد كائن عالما واعجبنى كونه معتزلا لكن لم يتصرف ليس اصلا ولم يستعمل من البواقى اسم المفعول والفعل المجهول ومن الخمسة الاواخر فعل الامر والمصدر ايضا مسلتا

طالم

الاولى تختص كان من بين اخواتها بجواز حذف نون مضارعها المجزوم للتخفيف تشبيها لها
بحروف العلة نحو قوله تعالى ولم اك بغيا اصله اكون فلما سكنت النون جزما حذفت الواو لالتقاء
الساكنين على غير حده والنون تخفيفا لكنها لا تحذف مطلقا بل بشرط عدم اتصال الذي مضارع
كان او نونه بضمير نصب اي منصوب ولا بحرف ساكن من كلمة اخرى ومن ثم لم يجز حذف نونه
في نحو ان يكنه لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الكلمات الى اصولها المستعملة ولهذا حذف مع
اليسير لانه لخفائه كالمعدوم ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن وهو اللام
اذ يجب تحريك النون دفعا لالتقاء الساكنين فلا تحذف لثقلها بالحركة وانتفاء مشابهتها
لحروف العلة ولاختصاص ذلك بالمجزوم كان حذف الكل في الحقيقة من عمل الجازم وبسببه وفيه
الغرابة فقلت كاملا في النحو والصرف ما جازم مستقبلا بسرف اذا سقط الاعراب بالجزم مع حذف
حرف منه بعد حرف والثانية كثر حذف كان ناقصة وحدها او مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين
كقوله قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا اي ان كان القول صدقا وان كان كذبا او الوصليين كقوله
لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ولو كان الباغي ملكا واذا تمهد ذلك فاعلم ان لك في المعرب
الواقع بعد ان ولو بعد حذف كان في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
اربعة اوجه نصب الاول وهو ما بعد ان ولو بخبريته لكان مقدرة مع اسمها ورفع الثاني
وهو ما بعد الفاء الواقعة صلة الجزاء بتقدير مبتدا اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان
كان عملهم شرا فجزاؤهم شر ثانيها رفعهما فالاول اسم كان المقدرة مع خبرها والثاني خبر مبتدا
مقدر اي ان كان لهم او في عملهم خير فجزاؤهم خير ثالثها نصبهما فالاول خبر كان المقدرة مع اسمها
والثاني مفعول به لفعل مقدر او خبر ليكون المقدرة مع اسمها اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا
او فيكون جزاؤهم خيرا رابعها عكس الاول اي رفع الاول فيكون اسما لكان المقدرة مع خبرها
ونصب الثاني بالمفعولية لفعل مقدر او الخبرية ليكون المقدرة مع اسمها اي ان كان في عملهم
خير فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا والوجه الاول اقوى لان حذف كان وحدها او مع اسمها

او عملهم

بعد

بعد ان ولو كثير شايع كما عرفت وكذا حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء كقوله تعالى من عمل صالحا
فلنفسه ومن اساء فعليها اى فساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم فى الدين اى فهم اخوانكم و
الاخير اضعف لقلة حذف كان مع خبرها وحذف الفعل الناصب او يكون مع اسمها بعد
فاء الجزاء فانه جائز بدليل قولهم انا افعل كذا ان لا تعيننى فلا مفسدا على اى ان لا تكن معينا
لى فلا تكن مفسدا على لكنه قليل ليس بمثابة حذف كان بعد ان ولو والوجهان المتوسطان
بين الاول والاخير متوسطان فى القوة والضعف لاشتمال كل منهما على امرين احدهما كثير وهو
فى الثانى حذف المبتدأ بعد الفاء وفى الثالث حذف كان واسمها بعد ان وثانيهما قليل وهو فى
الثانى حذف كان مع خبرها وفى الثالث حذف الفعل الناصب او يكون مع اسمها بعد الفاء الثانى
من النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل معنى لانها بمعنى تحققت واستدركت وشبهت وتمنيت
وترجيت ولفظا لبنائها على ثلاثة او اكثر وعملا لانها ترفع وتنصب كالفعل الا انها لما كانت
فروعا عملت عمله الفرعى وهو تقديم المعمول المنصوب على المرفوع وهى ستة ان بالكسر والتشديد
للتحقيق والتوكيد وان بالفتح كذلك وهى مصدرية تأول معمولها بالمصدر ولذا تقع معهما موقع
المفرد نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك وعلمت انك زيد اى كونك زيدا ولكن مشددة للاستدراك
ودفع توهم خلاف الحكم نحو جاء زيد لكن عمرا لم يجئ كانه يتوهم مجئ بكر من مجئ زيد فدفع بها
ولذا لا يحسن الكلام الا مع رابط بينهما موهم لذلك ويجب تناقض الحكمين فيمتنع لكن بين متحدين
وكان مشددة للتشبيه نحو كانه اسد والظن كقوله تعالى عن بلقيس كانه هو وليت للتمنى وهو
محبة امر مستحيل او ممكن غير متوقع نحو ليت الشباب يعود وليتك تحسن الى المسيء ولعل للتوقع
ممكن مرجو او مخوف نحو لعلك حبيبى او رقيبى وعملها عكس عمل كان نصب الاسم ورفع الخبر و
لا يتقدم احد معموليها عليها مطلقا ظرفا كان ام غيره لضعفها عملا ولا خبرها على اسمها
لان تقديم المرفوع وظيفة الفعل وعمله الاصلى وهى لا تعمل الا عمله الفرعى للفرعية كما مر الا
اذا كان الخبر ظرفا او شبهه اى جارا ومجرورا للتوسع فيهما بما لا يتوسع فى غيرهما فيقدم الخبر

اى عمله لنفسه

فانه من الوجوه الاربعة والاول قوى والثانى متوسطان والثالث ثانيهما والرابع ضعيف

ح جوازا نحو ان في الدار او عندك زيدا او وجوبا اذا كان في الاسم لام الابتداء نحو قوله تعالى
ان في ذلك لعبرة اذ لو تقدم للاسم لزم ايلاء لام الابتداء لان وهو ممتنع لانهما حرفا توكيد و
يمتنع اجتماع حرفين لمعنى واحد نص عليه الشيخ وغيره الا اذا كان في احدهما معنى زائد نحو لقد
سمع الله لان قد تفيد التقريب توقع المخاطب ايضا والا ان حزب الله هم الغالبون فان الا
تفيد التنبيه ايضا وقد تلحقهما ما الزائدة الكافة فتكفهما وتمنعهما عن العمل فلا تختص بالاسم
نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وتفيد ح ان المكسورة بالاتفاق والمفتوحة ايضا عند بعضهم الحصر على
معنى ما النافية والا ويتأخر المحصور نحو انما ضرب زيد بكرا اي ما ضرب زيد الا بكرا او المصدر
ان حل في محل ان ومعموليها لوقوعها موقع مفرد كمبتدأ او فاعل او مفعول لفتحت همزتها كما مر و
الا يحل المصدر محلها مع معموليها كسرت همزتها للفرق وان جاز الامران لحلول التنزيلها منزلة
المفرد وعدمه بعدم جاز الامران فتح الهمزة وكسرها فهنا اقسام الاول ما يجب فتح همزتها لوقوعها
محل مصدر فاعل نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او نائب عنه او مفعول لغير القول
كعلم او علمت انك قائم او مبتدأ لغير القول نحو من فضائلك انك جواد او مخبر به عن مبتدأ ليس
بقول ولا صادق عليه خبر ان نحو اعتقادي انك فاضل او مجرور بحرف واضافة كقوله تعالى
ذلك بان الله هو الحق ومثل ما انكم تنطقون او تابع لشيء مما ذكر كاعجبني فضلك وانك سخي
والثاني ما يجب كسر همزتها لامتناع حلول المصدر محلها بوقوعها محكيا للقول نحو قال اني عبد الله
وقيل انك قائم او متصدرا نحو انا انزلناه في ليلة القدر او صلة او صفة او خبر الاسم عين
كقوله واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وجاء رجل انه نديم وزيد انه حكيم
او حالا كقدمت وانك ضيف كريم او جواب القسم كقوله والقران الحكيم انك لمن المرسلين او
مضافا اليه ما لا يضاف الا الى المفرد لان المفتوحة ومعموليها بحكم المفرد كجلست اذ انك جالس
او بكون خبره ذا لام نحو والله يعلم انك لرسوله والثالث ما يجوز فيه الامران بوقوعه خبرا
عن قول ومقولا له نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على مصدرية القول والكسر على كونه

بمعنى

بمعنى المقول او واقعا بعد اذا الفجائية او فاء الجزاء كظننته جاهلا فاذا انه عالم وان جئتني
فانى مكرمك فالفتح على انه مؤول بمصدر هو مبتدأ احذف خبره والكسر على الحكاية ثم المشهور
ان ان المفتوحة كلمة مستقلة بالوضع وقال سيبويه هي فرع المكسورة وهو مختار قوم من المحققين
فالفتح عندهم اعتقب الكسرة لوجود مقتضيه فاشبه الاعراب حتى سماه سيبويه وبعض
القدماء عملا لذلك المقتضي وبالجملة لا اشتباه في مشابهته للاعراب في حدوثه بمقتضى بعد
عدمه وان خالفه حقيقة والغرض بعضهم فقال باي حرف اثر لعامل اعراب معرب وذا
شبهه نحو تقول انك عالم بالكسر فاذا جئت بعامل فتحت كعلمت انك او بانك عالم فالفتح
اثر العامل ثم قد عرفت انه ان دخلت على خبرها لام الابتداء بطل تاثير العامل فتكسر لانها
لا تدخل على خبر ان المفتوحة فتقول علمت انك لعالم واللام هذه لها الصدارة لانها للابتداء
لكنها في باب ان اخرت عن تقديم فانها في الاصل كانت داخلة على ان فكرهوا اجتماع اداتي
توكيد في مفتتح الكلام فاخروا اللام الى الخبر ليفصل الاسم بينهما فهي في باب ان مصدرة في الاصل
وغير مصدرة في اللفظ لوقوعها بين عامل ومعموله وفيه لغز فقيل ما حرف ان سبقه ذو
عمل كر على العامل بالبطلان صدر ولكن ليس صدره اهله تقدم وتاخر وضعان فان
فتح لي ان عمل العامل كما عرفت واللام تبطله وهي صدر في الاصل حشو في اللفظ والمعطوف
على اسمها هذه الاحرف الستة منصوب على الاصل في التوابع سواء تاخر عن الخبر ام تقدم
نحو ان زيدا قائم وبكرا قاعد وان زيدا وبكرا فاضلان وتختص ان وان ولكن برفعه بجواز
اي بجواز رفع على اسمائها حملا على محلها وهو الابتداء بشرط مضي الخبر وتقدمه على
المعطوف والمنع كما عليه المحققون قوي وما اوهم ما اول كما سياتي فريدة استعملت هذه الستة
حروفا كما مر وعلى وجوه اخر فجاء ان بالفتح لغة في لعل بحذف اللام الاولى وقلب الاخيرتين
نونين والعين همزة نحو ائت السوق انك تشتري شيئا اي لعلك وفعلا ماضيا لواحد
مذكر من الانين ومصدرا بمعنى الانين نحو ان زيد ان بكر وان بالكسر فعلا ماضيا

مجهولا

مجهولا للواحد من الاثنين على لغة من كسر الفاء من مجهول حبّ وردّ تشبيها بقيل و
بيع او معلوما لجماعة الاناث من آنَ بمعنى تعب او قرب في فعل امر مؤكد بالنون الثقيلة للواحد
من وأى بأى كيْ من وقى يقي اصله ايْن حذف الياء لالتقاء الساكنين وان كان على احد
لانه يجوز للابقاء لا موجب ومركبا من ان النافية للجنس وكن بالفتح على انه اسم لا وكن الشيء ستره
ووقاه نحو لاكنّ رجل عندك ومن لكن المخففة وانا ضمير المتكلم نحو لكن هو الله ربي اي لكن انا
وكانّ فعلا ماضيا معلوما للاناث ومركبا من الكاف الجارة وانّ وليت مصدر بمعنى الصرف
والحبس والنقص نحو كرهته ليث زيد بكرا ولعلّ مركبا من لام التاكيد وعلّ فعلا ماضيا نحو علّه
اذا امرضه او شرب مرة بعد اخرى وعلّه اذا اسقاه كذلك الثالث من النواسخ ما ولا النافيتان
المشبهتان بليس الناقصة نفيا وجمودا وهما تعملان عند الحجازيين عملها اي عمل ليس رفع الاسم و
نصب الخبر وما هذه تسمى حجازية لاختصاص اعمالها بلغتهم فان تميما يهملونها قيل وهو القياس
اذ الحرف ان اختص بالاسم كحروف الجر او بالفعل كنواصبه وجوازمه استحق العمل فيما اختص به والا
لم تستحق عملا في احدهما كحرف الاستفهام ولذا لم يعملها الحجازيون الا بشرط بقاء النفي اذ به تشبها
ليس فلو انتقض نفيها للخبر بالا وجب اهمالها نحو وما محمد الا رسول ولا يضر انتقاضه بالنسبة الى
معمول الخبر نحو ما زيد معطيا الا درهما و تاخر الخبر عن الاسم فلو تقدم اهملتا نحو ما في الدار احد و
تاخر معمول الخبر ايضا عن الاسم لان امتناع تقدمه يستلزم امتناع تقدم معموله بالاولوية ويشترط
في عمل ما خاصة عدم زيادة ان الزائدة معها كما لا تزاد مع ليس فلو زيدت معها اهملت لفوات الشبه
كقوله وما ان طبنا جبن ولكن ويشترط في عمل لا خاصة تنكير معموليها نحو لا رجل خيرا منك فلا
تعمل مع معرفة او معرفتين نحو لا زيد خير منك او خير الناس وان لحقتها التي لا هذه التاء لتانيث
الاسم او مبالغة النفي قلت لات بفتح التاء على المشهور او بالضم او الكسر واختص بالاحيان
المضافة الى النكرات فلا تدخل على غيرها و يجب حذف احد معموليها لكن كثر حذف اسمها
وقل حذف خبرها نحو قوله تعالى ولات حين مناص قرئ مشهورا بنصب حين على خبريته بحذف

الاسم

وانا ضمير المتكلم نحو ان [illegible] فانه اصله ان انا [illegible] حذفت همزة انا [illegible] والف للوصل وكان مركبا من لا والتاء النافية صح

الاسم اي لات حين حين مناص و شاذ ابرفعه على اسميته بحذف الخبر اي لات حين مناص لهم
ولات هذه جاءت حرفا كما مر وفعلا ماضيا ايضا نحو لات يليته ويلوته ليتا اذا حبسه وصرفه ولات يليت
اذا نقص واسما للصنم وهو مخففة لات بتشديد التاء اسم فاعل من لت يلت الرابع من النواسخ
لا النافية للجنس اي جنس اسمها المتصف بالخبر اما بنفي الاتصاف او نفي اصل الجنس وهي تتميز
عن لا بمعنى ليس معنى وعملا لان تلك لنفي الواحد لا الجنس الا فيما شذ وعملها كليس وهذه تنفي
الجنس ابدا وتعمل عمل ان نصب الاسم ورفع الخبر بشرط عدم دخول جار عليها سواء كان حرفا ام اسما
والا الغي العمل للجار نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وهو ابن لا شيء فان كان اسمها منكرا مضافا
لمنكر او شبيها به بالمضاف وهو ما يتم بما اليه ويحتاج اليه لفظا ومعنى نصب اتفاقا نحو لا غلام
رجل ولا شرها ابوه ولا طالعا جبلا ولا خيرا منك ولا ثلثة وثلثين عندك والا يكن اسمها
مضافا ولا شبيها به بنى على ما اي حركة او حرف كان ينصب به قبل دخول لا عليه فبنى على الفتح مفردا
او جمعا مكسرا مطلقا نحو لا رجل او رجال او لا احمر او لا مساجد وعلى الياء مثنى او جمعا سالما
مذكرا نحو لا رجلين حاضران او لا مسلمين حاضرون وعلى الكسر جمعا سالما مؤنثا بلا تنوين في
المشهور وقيل معه وقيل على الفتح به ونحوه ويشترط في اسم لا تنكيره ليكون نصا في العموم لكونه نكرة
فيحصل نفي الجنس ويجب تنكير الخبر ايضا اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلو كان اسمها معرفة نكر نحو لا زيد اي لا
مسمى به ولا ابا حسن اي لا حلال ومثله ويشترط ايضا مباشرته لها اي اتصالها فلا تعمل في مفصول
لضعفها فان عرف الاسم لفظا ومعنى او فصل عنها او عرف وفصل اهملت لا وجوبا فيرتفع ما بعدها
بالابتداء والخبرية وكررت جبرا لضعفها بالاهمال فالمعرف نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ومع عدم
التأويل والنكرة والمفصول مثل لا في الدار رجل ولا امرأة ولم يذكر مثال المعرف المفصول لسهولة
حصوله باخذ لا مع الفاصل من المثال الثاني واسمها من الاول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو ومع عدم
التأويل ويجوز اهمالها مع شروط الاعمال ايضا فيجب تكريرها ايضا خلافا للبعض وفي الارتشاف
شرط تحتم عملها ان لا تتكرر والا جاز الغاؤها واعمالها وان يراد بها خلوص النفي العام والا

اهمل

ا تعمل الا عمل ليس او تلغى فيرتفع تاليها بالابتداء او عليهما احتمل النفى العام ونفى الوحدة ونفى
الوصف فان يليها اسمها فلا تعمل مفصولة قال وزاد بعضهم ان لا تقع بين عامل ومعمول كجئت
بلا زاد وان لا تدخل على معرفة فتامل تبصرة لك فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله مما كررت فيه لا
على منكرين خمسة اوجه فتحهما على الاصل فلا لنفى الجنس فى الموضعين والمنكر اسمهما مبنيا على الفتح
بتقدير خبرين فالعطف بين الجملتين او خبر واحد فالكلام جملة واحدة والعطف لمفرد على مثله
والفرض توارد عاملين عليه لانهما لما تماثلا صارا كالواحد تبديد فعهما بالابتداء وباهمال لا جوازا
وعلى الاعمال اى اعمال لا كليس فالمرفوعان اسمان بحذف خبر او خبرين فان رفعت احدهما بالابتداء
والاخر بلا العاملة كليس تعين تعدد الخبر وج فتح الاول بالاسمية وجعل لا الاولى نافية
ورفع الثانى بجعل الثانية مهملة وزائدة للتوكيد والرفع بالعطف على الاول باعتبار المحل
وهو الابتداء مرفوع للاول ومنصوب للثانى او باعمال لا الثانية كليس بتقدير خبرين فيقدر
خبران فى الشق او واحد عند سيبويه د عكس الثالث فتح الثانى على الاصل ورفع الاول على
اعمال لا الاولى كليس فالاول اسمها فيقدر خبران او على الغائها فالاول مبتدا وفى
الخبر قولان ه فتح الاول باولى نصب الثانى بزيادة الثانية بالعطف على الاول حملا على
لفظه ويجوز تقدير خبر واحد وكان مقتضى القياس الحمل على اعرابه المحلى دون بنائه اللفظى
كما هو قياس توابع ساير المبنيات لكن خولف فيها لمشابهة هذا الفتح البنائى فى المتبوع
النصب الاعرابى لان فتح اسم لا ليس وضعيا كفتح اين ونحوه بل حادث بحدوث لا فهو كالاعراب
ولا كعامل ولذا اعتبر فى توابع المنادى المبنى ايض لفظه كما يأتى الخامس من النواسخ افعال
المقاربة وهى ما وضعت لتدل على اعتقاد المتكلم قرب ثبوت خبرها لاسمها واتها او
رجاء او نظر الى شروع الاسم فى الخبر وهى كاد وكرب بفتح الراء وكسرها او شك وهذه
الثلثة لدنو الخبر وقرب حصوله فى الواقع وعسى لقربه لرجائه اى لرجاء حصوله وانشا
وطفق بفتح الفاء وكسرها القرب بثبوته للاسم للشروع فيه اى شروع الاسم فى الخبر وطفق

خاص بالاثبات خلا يجوز ما طفق وتعمل هذه الافعال عمل كان رفع الاسم ونصب الخبر واخبارها
ابدا جملة فعلية مبدوة بمضارع كعسى او كاد زيد يقوم وجاء خبرهما في الشعر خاصة مفردا كقوله
فابت الى فهم وما كدت ايبا وقوله لا تكثرن انى عسيت صائما وقد يأول بتقدير ما كدت اكون
ايبا وعسيت ان اكون صائما كما في قوله فطفق مسحا اي يمسح مسحا ويغلب في المضارع المتصدر
في خبر الاولين كاد وكرب تجرده عن ان الناصبة المصدرية نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقل
اقترانه بها ويغلب في المضارع في خبر الاوسطين عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى
عسى ربكم ان يرحمكم وقل تجرده عنها وهي اي ان الناصبة في خبر الاخيرين انشاء وطفق ممتنع
نحو طفق زيد يكتب ولا فرق بين المقترن بان والمجرد عنها في كونهما منصوبين محلا بالخبرية في المشهور
وسيبويه ان نصب الاول بالمفعولية او نزع الخافض فعسى زيد ان يقوم معناه قارب القيام او قرب
منه لا بالخبرية والا لزم الاخبار بالحدث عن الذات وهو ممنوع واجيب بانه كزيد عدل في المبالغة او
التاويل بالمشتق او تقدير مضاف ومنهم من فرق بين المصدر الصريح والماول فاجاز الاخبار عن
الذات بالثاني دون الاول وقيل ان زايدة وهو تعسف وعسى وانشاء وكرب لا تعمل الا ماضية
فهي ملازمة للمضي دون البواقي وذلك لانه جاء يكاد ويوشك ويطفق ايضا كقوله تعالى يكاد
زيتها يضيء وقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وقولك يطفق زيد يقوم
تتمة تختص عسى واوشك من بين هذه الافعال باستغنائهما عن الخبر اذا كان الاسم جملة في نحو
عسى ان يقوم زيد فتكونان تامتين لتمامهما بالمرفوع وحده عند الاكثر وناقصتين سدت الجملة مسد
معموليهما عند ابن مالك واذا قلت زيد عسى ان يقوم بتقديم زيد فلك فيه وجهان احدهما
اعمالها اي عسى في ضمير زيد فهو اسمها فما بعدها من الجملة الفعلية خبرها وعسى ومعمولاها خبر
لزيد ويمكن اجراء هذا الوجه في صورة تاخير زيد ايضا بجعله مبتدا موخرا واعمال عسى في ضميره لتقدمه
رتبة فهي ومعمولاها خبر مقدم وثانيهما تفريغها عنه اي تجريد عسى عن ضمير زيد فما بعدها من
الجملة الفعلية في مرفوع محلا اسم لها مغن اياها عن الخبر كما مر في صورة تاخير زيد ولا اختلاف



المعنى ويظهر من ذلك الاختلاف في اللفظ بحسب التأنيث والتثنية والجمع في عسى واوشك
ومن فوق الظاهر فعلى الوجه الاول تقول هند عست ان تقوم والهندان عسيتا ان تقوما والهند
عسين ان يقمن وزيد عسى ان يقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا لان
الاسم على هذه الوجه ضمير المبتدأ فلا بد من مطابقتهما كما ذكر وتقول على الوجه الثاني عسى مفردا
مذكرا في الجميع سواء كان المبتدأ مذكرا او مؤنثا مفردا ام غيره لعدم ضمير له في عسى وهذا الافصح وعليه
تنزيل التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان
يكن خيرا منهن تنبيهان اجاءت هذه الافعال تامة ايضا يقال كاده منعه واراده وكاد بنفسه يكود
جاد وكاد يكيد كيدا مكر وكرب جرت والدلو شد الحبل في وسطها واوشك اسرع السير كواشك
وعسا زيد يعسو كبر والنبت غلظ ويبس والليل اشتدت ظلمته وانشاء احدث ومنه منشئ السحاب
من اسمائه تعالى والانشاء في عرف الفن لما ليس بخبر فانه يوجد ويحدث معناه باللفظ ويطابق الموضع له
ويرادف وحصل اليه ولطف الله به قرب المشأن نفي كاد اثبات لخبرها واثباته نفي له قال صاحب القاموس
كاد يفعل قارب ولم يفعل ثم قال هي مجردة تنبئ عن نفي الفعل ومقرونة بالجحد تنبئ عن وقوعه والغز
المعري بقوله انحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت بلساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد
اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود وحله ابن مالك بكاد فقال نعم هي كاد المعنى ان يروي الحمى فاتى
لاثبات ونفي ورد وفي عكسها ما كاد ان يروى الحمى فخذ نظمها فالعلم غير بعيد وقال غيره ايضا
يقانه ابن الوردي فقال الا ان هذا اللغز في زال واضح والا فعند كاد غير بعيد اذا قلت ما كاد
والبردين فقد راد ولكنه من بعد غير جهيد وان قلت قد كادوا يرون فما رادا فخذه لا تسمع به لعنيد
والحق ان خبرها منفي ابدا بلا لزم فيه مع اثباتها الا انه لا اقتصار على الاخبار بقربه يؤذن عرفا بعدم
حصوله وبدلالته الالتزامية مع نفيها الا ان نفي قرب الاسم من الخبر يستلزم عدم فعله اياه فصح ان
اثباتها نفي دون العكس كيف ويقتضيه قوله تعالى لم يكد يريها اذ المراد نفي الرؤية بسبب الظلمة البالغة
نفي واما تفسير كاد بارادة فلا يمشي فيه ونزله على نفي ارادتها للعلم بالامتناع بعيد ركيك

النوع

النوع الثاني من المعربات ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وضميره عائد الى
الموصول لما الذي فعل به الفعل هو الفضلة الزائدة على ركني الكلام عمدتيه المسند والمسند اليه
فشمل جميع المنصوبات وخرج غير المحدود بقوله الواقع عليه الفعل او شبهه فالمراد اعم من الفعل الاصطلاحي
واللغوي كنظائره الاتية ومعنى وقوعه عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر كضربت زيدا وهو ضارب
بكرا او كرهت ضربه اياه واما المجرور في مررت به فمفعول به بالواسطة والكلام هنا فيما يرد منصوبا
لا غير ولم يدخل في الحد نحو زيد في زيد ضربته لانه مبتدأ فليس فضلة وان كان مفعولا به
معنى والاصل الراجح فيه في المفعول به تاخره عنه اي عن الفعل لانه معموله وعن فاعله لانه فضلة والفاعل
عمدة الا لامر موجب ومانع كما ياتي وقد يتقدم المفعول به على عامله جوازا لافادة الحصر في المفعول
كزيدا ضربت اي لا غيره مطلقا او لا الذي ظن المخاطب انه المضروب وحده او مع زيد او تردد بينهما والاول
قصر حقيقي وما بعده اضافي قلبا او افرادا او تعيينا ووجوبا للزومه اي المفعول به الصدر كاسماء الاستفهام
والشرط وما اضيف لها نحو من ضربت وغلام من ضربت ومن تدع ادعه وقبر من تزره ازره
ويحذف عامله جوازا لقرينة حضورية معنا كقولك زيدا لمن اراد ضربا او اعطاء اي اضرب او اعط وخيرا
الحاكي رؤياه اي رايت وخيرا لك لمن قطع كلامه اي اذكر ومكة لمن سافر والهلال للطالبه اي ترى
او قرينة سؤالية كزيدا لمن قال من رايت او اضرب ولغير ذلك كقولك بلى زيدا للرد على من قال
ما رايت احدا او لا تزور او تزور واحدا اي رايت او ازور وقولك لا بل زيدا للرد على اكرم بكرا ووجوبا
في التحذير وهو التخويف عن مكروه نحو الاسد الاسد واياك الاسد واياك من ان تتهور اي اتق او احذر
والاغراء وهو الترغيب في محبوب نحو اخاك اخاك اي الزمه والصلاة الصلاة اي احضرها او اقمها و
النداء بحرف نائب عن ادعو كيا زيد فان المنادى مفعول به لادعو وباب الاشتغال كزيدا ضربته
وقد يستغنى عن المفعول لان المراد بيان وقوع اصل الفعل على اي مفعول وقع فيحذف تنزيلا للعامل
المتعدي منزلة اللازم نحو الله يحيي ويميت ويعطي ويمنع اي يفعل هذه الافعال ومنه واسمعوا و
اطيعوا وسمعنا واطعنا ومن يظلم منكم نذقه وكتب الله لاغلبن انا ورسلي والاغلب عموم

المحذوف

المحذوف كما مر ومن غير الاغلب قوله تعالى فان لم تفعل وقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا او قولك ولدت هند
ولا يجوز فيه او ناب عن الفاعل او حصر بالا او انما او وقع غاية له وجوبا الا بعد حرف الجواب كنعم في جواب
هل ضربت زيدا او شذ حذف مفعول فعل التعجب كقوله بكاء على عمرو وما كان اصبرا اى اصبرها الثاني من المنصوبات
المفعول المطلق وهو مصدر يؤكد عامله اى لا يفيد امرا زائدا على مفهوم عامله او يؤكده باعتبار تاكيده جزء مفهومه
اعني الحدث او يبين معه نوعه او عدده ايضا نحو ضربت ضربا للتوكيد دفعا لتوهم السهو او التجوز او ضربت ضرب الامير
للنوع اي ضربة او ضربتين او ضربات بالعدد والمفعول المؤكد مفرد دائما لا يثنى ولا يجمع لحصول غرض التاكيد به
فيلغو تثنيته وجمعه وفي النوعي خلاف فقيل بالجواز كضربت ضروب الامير او ضربا بانه وهو المشهور وقيل بالمنع وقلما
العددي فلا خلاف في الجواز فيه كما نبه عليه بالمثال وقصر الخلاف على النوعي ثم الجمهور اوجبوا كون المفعول المطلق
مطلقا مصدرا وهو مختار المصنف وقيل قد يقع غير مصدر ايضا وعليه خرج المنصوب في نحو خلق الجان وليس لشيء يجب
حذف عامله سماعا في نحو سقيا ورعيا اى سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وقياسا فيما اذا وقع بعد
اما تفصيلا للمجمل نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى تمنون منا وتفدون فداء وفيما كان
مؤكد الجملة صريحة في معناه نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترف به اعترافا فان قولك له على الف صريح في
اعترافك به او لجملة محتملة لغيره معناه ايضا نحو زيد قائم حقا اى احقه حقا فان زيد قائم يحتمل الحقيقة و
عدمها كغيره من الاخبار وفيما يقع بعد الا او انما في موضع خبر اسم ولم يصلح خبرا له نحو ما انت الا سيرا او انما
انت سيرا اى ما انت الا تسير سيرا اى ما شانك الا السير فلم يجب الحذف واذا كان فعل الجوارح وشبهه
اسم بمعناه مذكور مع موصوف في جملة سابقة نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت ومنع اعمال
المصدر المذكور فيه لان عمله مقصور على ما اذا صح حلول الفعل مع ان محله وهو لا يصح هنا لان ان للاستقبال
والمصدر هنا ماض واجيز نصب الثاني بالحالية ورفعه على انه بدل او بيان او نعت
بتقدير مثل او تاكيد لفظي للاول واجيز نصب الثاني بالحالية ورفعه على انه بدل او
نعت بتقدير مثل او تاكيد لفظي للاول وفيما ثنى للتكثير نحو لبيك اى الب لك البابين
اى اقيم لطاعتك اقامة كثيرة وسعديك اى اسعدك بخدمتي اسعادين اى كثيرا ثم حذف الزوائد

للزمان المعيّن ودعوت ساعة الاجابة للمبهم وصلّيت خلف زيد المكان المبهم وسرت
عشرين يومًا او عشرين فرسخًا لما هو بمنزلة احدهما الا انّ اسماء العدد تكتسب من المعدود ظرفيته
ومصدريته ومنه المضاف الى احدهما النائب عنه كجئت صلوة الفجر اي وقتها وانتظر حلب ناقة
اي مقدار زمانه وجلس قربك او جوارك اي مكانهما ومنها ما هو صفته معنى كسرت طويلا من الدهر
كثيرا من البلاد وامّا المنصوب في نحو دخلت الدار فمفعول به لا فيه على الاصح لانّ الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول لا يتم بدون المدخول فيه فيكون مفعولا به ولو
كان مفعولا فيه لصحّ الاستغناء عنه وقال ابن مالك في شرح العمدة المفعول فيه ما تضمّن معنى
فيه باطّراد بان لا يختص نصبه على الظرفية بحدث دون آخر وبحال وقوعه غير خبر
كصمت يوم الجمعة لجواز صلّيت او بعت يوم الجمعة والصوم او البيع يوم الجمعة
بالنصب قال وما ليس كذلك فليس ظرفا ومفعولا فيه كالدار في دخلت الدار لانّ نصبه
بمعنى في مختصّ بالدخول دون غيره من الاحداث فلا يقال جلست الدار وبحال وقوعه
غير خبر فلا يقال الدخول الدار وذلك لانّ المكان لو نصب بتقدير في التبس بالمفعول
به في نحو بعت الدار بخلاف المكان المبهم والزمان مطلقا كبعت اليوم او ساعة الاجابة
او امامك لوضوح قرينة الظرفية وفي الاوضح لابن هشام انّ انتصاب نحو دخلت
الدار وسكنت البيت على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية اذ لا يطّرد تعدّي
الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صلّيت الدار ونمت البيت السادس
من المنصوبات المنصوب بنزع الخافض وهو المفعول به بواسطة حرف جرّ مقدّر وهو
الاسم الصريح او المأوّل به المنصوب لفظا وتقديرا او محلّا بفعل لازم في نفسه او بالنسبة الى
ذلك الاسم غير متعدّ اليه بتقدير حرف جرّ بشرط ان لا يكون مفعولا له او فيه بقرينة المقابلة
فانّهما منصوبان بنزع الخافض غير انّهما اختصّا باسم عليحدة عرفا ويسمّى ايضا المنصوب بالحذف والايصال
اذ فيه حذف الجارّ وايصال مدخوله بعامله تشبيها له بالمفعول به ولعامله القاصر بالمتعدّي وجرّه

بالمقدر

بالمتعدّي ضعيف خاص بالشعر كقوله اشارت كليب بالاكفّ الاصابع وهو اى المنصوب بالنزع او
نصبه قياسي مطّرد مع أنّ وأن الناصبة للمضارع وأنّ المفتوحة المشبّهة بالفعل المثقّلة ولكن مع صلتهما
بالمفرد نحو او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم اى من ان جاءكم اى من مجيئه بدليل تقدّر بعجب من نحو
عجبت انّ زيدا قائم اى من انّه قائم اى من قيامه ومن القياسي المفعول فيه وله غير في المشهور كى
المصدرية ايضا عند ابن هشام في الاوضح نحو كيلا يكون دولة اى لكيلا سماعي في غير الاربعة عندهم
والخمسة عنده فلا يتجاوز ذلك عن محلّ السماع نحو ذهبت الشام اى اليها وتمرّون الديار اى
بها قال تع ولا تعزموا عقدة النكاح اى عليها وان تسترضعوا اولادكم اى لهم وقيل ضمّن ذهب
ومرّ وعزم واسترضع معنى ورد وجاوز ونوى وارضع فالنصب بالمفعول به لا بالنزع وقال المص
في شرح الاربعين تبعا للشيخ انّ التضمين لكونه اكثر ورودا اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض
السابع من المنصوبات الحال المفردة وتاتي الجملة الحالية في باب الجملة وهي الحال وهو يذكر
ويؤنّث الصفة اى المشتقّة او ما يوصف به مطلقا فدخل المشتقّ والجامد والنعت من التوابع
والخبر المبيّنة للهيئة والحال زحال لكونها غير نعت نحوي فخرج مبيّن الذات كالتمييز في
لله درّه فارسا والنعت في نحو رايت رجلا ضاحكا وبقي الخبر في نحو كان زيد عالما فالصواب
ان يؤتى بغير نعت ولا خبر او يقيّد الصفة بالفضلة قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول في كونها
فضلة مستغنى عنها ولذا استحقّت النصب ويشترط تنكيرها فانها خبر معنى فالغرض منها ح
مع تنكيرها فلغوا التعريف والاغلب كونها منتقلة كجاء زيد راكبا لانّ الركوب غير لازم لزيد بل ينتقل
الى غيره من الاحوال مشتقّة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة واسم التفضيل وصيغ
المبالغة واسما المكان والزمان والالة وفي حكمها المنسوب مقارنة لعاملها زمانا بلا تقدّم
تاخّر كما مرّ لتقارن الركوب والمجيء وانّما كان ذلك اغلب لا كليا لانها قد تكون ثابتة غير منتقلة
قياسا في المؤكدة كزيد ابوك عطوفا وقوله تع ولّى مدبرا وفيما دلّ العامل على تجدّد صاحبها
كخلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها وسماعا في غيرها كقوله انزل اليكم الكتاب مفصّلا

وقد تكون

وقد تكون جامدة وهي نوعان اما محضة غير مأولة بالمشتق وهي ثلثة المنعوتة بمشتق او ما يحكم
وتسمى موطئة لانها توطئة لذكر نعتها الذي هو الحال في الحقيقة كجاء زيد رجلا عالما و
المقسطة الدالة على تقسيط صاحبها كبعت الثياب ثوبا بدرهم او درهما والمبينة اصل صاحبها
او فرعه او نوعه او مقداره كتعجبني الخاتم فضة او الفضة خاتما وهذا بسرا اطيب منه رطبا و
فاسمنا المال ثلاثا ثلاثا ومنه فتم ميقات ربه اربعين ليلة ان لم يكن تم متضمنا معنى صار واما غير
محضة فتأول بمشتق وهي ايضا ثلثة المشبهة بها كقوله وفاحت عنبرا ورنت غزالا اي طيبة
وعينا والدالة على مفاعلة كبعته يدا بيد اي متقابضين وكلمته فاه الى في اي متشافهين و
الدالة على تقسيم او ترتيب كادخلوا الاكبر فالاكبر اي مترتبين كذلك او رجلا رجلا او رجلين
رجلين او رجالا رجالا او ثلثة ثلثة او رهطا رهطا او مثنى وثلثة اي منقسمين كذلك هذا
هو المشهور ومنهم من اول الجميع والحق ما قال الشيخ رضي وفاقا لابن الحاجب وغيره ان الحال ما بين
الهيئة فكل ما قام بذلك صح كونه حالا فلا حاجة الى تاويل شيء من الجوامد اصلا وقد تكون مقدرة
تخالف زمانها زمان عاملها كجاء زيد امس معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا او مريدا اي يصيد به
غدا وصعد المنبر خطيبا اي مريدا لان يخطب فيه فادخلوها خالدين والاصل الراجح تأخرها
عن صاحبها لانها صفة وخبره معنى ويجب تأخرها ان كان صاحبها مجرورا بالاضافة اتفاقا
كيد او جه هند ضاحكة اذ لو قدمت فصلت بين المتضايفين او تقدمت عليهما وهي معمولة
للمضاف اليه وكلاهما ممتنعان او مجرور الحرف غير زائد عند سيبويه واكثر البصرية كبعته بالدرهم
رابحا وهو ظاهر المصنف خلافا لقوم وجاز تقديمها ان جر بزائد كما جاء راكبا من احد وقوله ...
طرا عنكم بعد بينكم ويمتنع تأخرها عنه ان كان نكرة محضة غير مخصوصة كضربت هند واكبا
رجلا اذ لو اخرناه التبست بالنعت في بعض الصور مع ان في تقديمها عليه نوع تخصيص له
وبه يحسن وقوعه ذا حال وهو اي كون صاحبها نكرة محضة قليل والغالب كونه معرفة او نكرة
مخصصة بغير تقديم الحال من صفة او اضافة الى منكر او مشاركة لمعرفة او قصد العموم كجاء زيد

ورجل

ورجل او رجلا راكبين وما جاء او هل جاء رجل راكبا الا انه مخبر عنه معنى ثم الراجح تاخر الحال
عن عامل صاحبها الا انه معمول لمعموله ويجب تقدمها على العامل ان كان لها الصدر كاستفهام
نحو كيف جاء زيد اى على اى حال وهيئة جا فان قلت كيف استفهام عن الهيئة فكيف تكون حالا
مبينة للهيئة قلت ليس المراد بكون الحال مبينة للهيئة انها تفيد ذكر الهيئة وشرحها على الاخبار بل
المراد انها وضعت للدلالة عليها على اختلاف الاغراض المتعلقة بها فلا فرق بين كون الهيئة
المدلول عليها بلفظ الحال منفية وموجبة ومجردة ومفهمة ومستفهما عنها او لبيانها هنا على وجه
الاستفهام كانه قيل راكبا جاء زيد او ماشيا او نحو ذلك وقد استغنينا بنظيره عن امالى ابن الحاجب
فى حد الفاعل ولا تجئ الحال عن المضاف اليه كجاء غلام هند راكبة الا اذا صح قيام اى المضاف
اليه مقام المضاف نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا فان حنيفا حال عن المضاف اليه وهو ابرهيم و
يصح حذف المضاف وهو الملة باقامة المضاف اليه مقامه مع افادة المراد بلا تغير وافساد بان يقال
نتبع ابرهيم حنيفا او كان المضاف اليه كلا والمضاف اليه بعضه وان لم يصح حذفه ونيابة المضاف
اليه عنه نحو اعجبنى وجه هند راكبة فراكبة حال من هند والوجه المضاف بعضها ويصح حذفه
ونيابة هند عنه فيقال اعجبنى هند راكبة بخلاف نحو لا تحرك يد زيد ماشيا اذ لا يصح لا تحرك
زيد ماشيا او كان المضاف لدلالته على حدث عاملا فى الحال ايضا كما انه عامل فى صاحبها
المضاف اليه نحو اعجبنى ذهابك مسرعا وشارب السويق ملتوتا الثامن من المنصوبات التمييز و
يسمى مميزا بكسر الياء ايضا وهو الاسم النكرة الرافعة المزيلة وضعا للابهام المستقر فى الكلام اى
المقصود منه لا الموهوم للسامع عن ذات مفردة كاحد عشر كوكبا او عن نسبة واقعة فى جملة او
شبهها فخرجت النكرات الرافعة لابهام الهيئة كالحال او ذات مبهمة عند المخاطب لا فى مقصود
المتكلم كالنعت فى نحو رايت عينا جارية والمضاف اليه فى نحو جا غلام رجل وهو يشارك الحال
فى كونها اسما منكرا او فضلة منصوبة رافعة لابهام او يفترق عن الحال باوجه منها اغلبية جمود
كالتمييز وقلة اشتقاقه نحو لله دره فارسا كما ياتى واغلبية اشتقاقها وقلة جمودها كما عرفت و عدم

جواز مجيئه جملة او ظرفا او شبهه بخلافها وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح خلافا للكسائي والمبرد
وابن مالك وابي حيان حيث جوزوه واذا كان عامله فعلا صريحا او اسم فاعل او مفعول ولهم شواهد
كثيرة بخلاف الحال لجواز تقدمها على عاملها اتفاقا كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون بل قد يجب
نحو كيف جاء زيد كما مر ومنها عمل غير الفعل ومعناها كاسماء العدد فيه دونها ومنها جواز جره بمن البيانية
وخلع نصبه عنه ومنها فان كان التميز مشتقا صلح ان يحتمل الحال ايضا لوجود شروطها ان لم يكن
مانعا نحو لله دره فارسا والاجود تميزا بقرينة جره بمن في قولهم لله دره من فارس وظاهرهم اشتراط
اشتقاق الحال فالاول من نوعي التميز وهو تميز المفرد يكون او يرفع الابهام عن مميز مقدار اي مقدر مذروع
او مكيل او موزون او معدود او ممسوح غالبا والاكثر نصبه كهذا ذراع ثوبا وصاع زيتا ومن سمنا وعشرة
دراهم وجريب رضا ومقدار كفه سحابا ويجوز الخفض باضافة المميز الى تميزه بمعنى من لكنه قليل كذراع ثوب
وصاع زيت ونحوهما وغير الغالب في هذا القسم ان يرفع الابهام عن مميز غيره اي غير مقدار فانه ينصب عنه
قليلا كخاتم حديدا او باب ساجا والخفض بالاضافة كثير كخاتم حديد وباب ساج والثاني من قسمي التميز وهو
تميز النسبة يرفع الابهام عن نسبة تامة كاسناد في جملة او نحوها من نسبة غير تامة في شبه جملة كمصدر
مع مرفوعه او صفة كذلك ويأتي تحقيق معنى الجملة في بابها او في اضافة نحو رطل زيتا مثال للتميز المقدار من
القسم الاول وخاتم فضة لغير المقدار منه وقوله تعالى واشتعل الراس شيبا لتميز الجملة وهو مشتعل شيبا
لشبهها ولله دره فارسا للاضافة اي عجبا منه فارسا اي من حيث الفارسية والدر بالفتح والتشديد
اصله مصدر استعمل في اللبن بمعنى المدرور ثم استعير لكل خير لان اللبن عند العرب فيه خير كثير واضافوه الى الله
تعالى اعظاما له وقصدا لحق التعجب لما فيه من التنبيه على ان الممدوح والمتعجب منه خيره عظيم لا يصدر مثله الا من الله
تعالى وقيل اي لله در اللبن الذي ارتضعه الممدوح من ثدي امه والناصب لمبين الذات من قسمي التميز هو اي الذات
المميزة ولمبين النسبة هو المسند من فعل او شبهه الكائن في الجملة او شبهها او في نفس الجملة فرده ان يتلخ التميز
خبرا عن مميزه كطاب زيد ابا جاز جعله فالاب بدل المتعلق المقدر فهو الاب وح يكون منقولا عن طاب
ابو زيد فيمتنع الجر بمن وعلى الاول احتمل الحال ايضا ان دل على النوع الثالث من المعرفات بما يرد مجرورا

لا غير

لا غير وهو اثنان الاول المضاف اليه وهو ما اي اسم صريح او ما اول به نسب اليه شيء اي اسم آخر

نسبة تقييدية غير تامة بواسطة حرف جر مقدر لفظا مراد معنى وعملا بابقاء جره فخرج المنصوب

بنزع الخافض مطلقا وما ناب عن مضافه واعرب باعرابه توسعا كالقرية في واسئل القرية اي اهلها

لعدم بقاء الجر ويكفي دخول الاخير في الحد نظرا الى اصله وحقيقته فلا يقدح خروجه (اي لا يضر) باعتبار صورته

المجازية اذ الحد في الحقايق فلا تنتقض بالمجازات لا جمعا ولا منعا ثم المضاف اليه بالاضافة اللفظية ليس

بتقدير الحرف عند الجمهور خلافا لقوم فلعل المصنف ادخله في الحد بناء على انه بتقدير الحرف عنده

او اخرجه بناء على وفاقه للجمهور نظرا الى جعل الحد للاضافة الحقيقية كما عرفت وان اللفظية اضافة

مجازية غير حقيقية اتفاقا فلا يضر خروجها وتمتنع اضافة المضمرات عند غير الخليل فانه قال في اياي

ونحوه حيث جعل ايا ضميرا مضافا الى ضمير والحق ان الثاني حرف الحق به ليدل على حال الاول من التكلم

والتذكير والافراد واضدادها كما في ذلك وذلكما واخواتهما فلا تصح الاضافة اليه واضافة اسماء

الاشارة ولعل الكاف في ذلك حرف كما مر مع انفصالها باللام الحرفية واضافة اسماء الاستفهام وهي

عشرة كيف للحال وايان ومتى ومهما للزمان واين للمكان ومن للعاقل وما واي للاعم وانى بمعنى كيف

او اين وكم للعدد واسماء الشرط وهي التسعة الاول من الاسماء الاستفهامية اذا تضمنت معنى الشرط

والاسماء الموصولات سوى اي المشددة كائنة في الثلثة فانها تضاف وجوبا موصولة وشرطية

واستفهامية وبعض الاسماء يجب اضافتها انث ضمير بعض لانه بمعنى الاسماء او اكتسب تانيث المضاف

اليها اما الى الجمل وهو اي هذا البعض والتذكير هنا باعتبار لفظه اذ ظرفا للزمان الماضي وحيث

للمكان اتفاقا وللزمان ايضا على قول وربما اضيف لمفرد كقوله حيث لي العمائم لكن لا يقاس عليه

خلافا للكسائي الاصح واذا للزمان المستقبل او الى مفرد اي غير جملة صالحا لكونه ظاهرا او مضمرا

وهو نوعان اما يجوز قطعه عن الاضافة منونا للعوض كبعض وكل واي في قوله تعالى وفضلنا

بعضهم على بعض وكل في فلك وايا ما تدعوا او ما لا يقطع عنها بل يجب اضافته لفظا ومعنى الى

ظاهر او ضمير وهو كلا وكلتا ولا يضافان الا الى متعدد معنى كالمثنى والجمع وذلك لا لاحدهما او ضميره

كذا في نسخ شيخنا الوالد ... السيد وفي نسخة ... مستقلة العمائم

المتكلم

المتكلم مع الغير لفظاً فلا يقال كلا زيد وبكر الا ضرورة وعند للمكان قريباً او حاضراً حسيين
كعند زيد او عقليين كعند الله وعند السحر نوال وقيل ان اضيف الى حدث فللزمان وينصب
ابداً بالظرفية وقد يجر بمن وجره بالى لحن وآباه من الحريري بقوله ما ينصب ابداً على الظرف لا يخفضه
سوى حرف ولدى للمكان الحاضر الحسي او العقلي نحو الفيا سيدها لدى الباب وانه في ام الكتاب لدينا
لعلي عظيم وسوى كالا للاستثناء ياتي في بابه او الى مفردها لكونه ظاهراً فقط فلا يضاف الى مضمر و
هو اولو نحو اولو قوة واولي الامر وذو بمعنى صاحب من الاسماء الستة وفروعهما اولات وذوا
وذوي وذو وذوو وذوي وذات وذواتا وذوات وسمع ذووه في الشعر شاذاً وقيل هو لحن وقد
اجتمعت في الآلات ذو مضاد بحيث تكون موصولة بلغة طي كما ياتي فتمتنع اضافتها وبمعنى صاحب
اضافتها وقد يقطع عنها مجموعاً كقوله ولكني اريد به الذوينا ومؤنثاً نحو هذه ذات وتلك صفة
والتزم الزمخشري فقال الخبر عن اسم ناقص له او صفا موصول ولازم للاضافة ومضاف وغير
مضاف او الى مفردها لكونه مضمراً فقط فلا يضاف الى ظاهر وهو وحد يقال وحده وحدهما
وحدهم وحدك وحدكما وحدكم وحدي وحدنا ولبيك كما مر واخواته سعديك وحنانيك وهذا
ذيك وهجاجيك ودواليك تكميل يجب تجريد المضاف من التنوين مفرداً منونا ومن نوني
المثنى والجمع وملحقاتهما ان كان معها نحو تبت يدا ابي لهب وبني اخواتهن وخذ عشيرتك لان
الاسم تام بالتنوين والنونين والاضافة وانما هي لاتمام الناقص فان كانت الاضافة المطلقة
اضافة صفة مشتقة الى معمولها من فاعل او مفعول كضارب زيد ومضروبه وحسن الوجه
فلفظية وتسمى غير محضة وغير حقيقية اذ المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة من العاملية
والمعمولية فلا تؤثر الا في المعنى ولا تفيد الا تخفيفاً في لفظ المضاف باسقاط تنوينه
ونونيه او المضاف اليه بنقل ضميره الى المضاف واستتاره فيه او كليهما بالاول في الاول و
الثاني في الثاني كما ياتي من الصفة معمولها كغلام بكر ومصاع مصر معنوية وتسمى محضة و
حقيقية ايضاً وتفيد هذه تعريفاً للمضاف بما تجدد فيه من نسبة الى معين ان كان مع المضاف

اليه

اليه المعرفة فلا يقع غلامك او غلام زيد او الرجل او هذا او من جاء الا المعين معهود بحيث
ينصرف اللفظ اليه لكونه اكمل والاشهر في غلامية المضاف اليه فلو استعمل لغير معين فقد خولف
اصل وضع هذه الاضافة فيكون مجازا كاستعمال المعرف بال لغير معين وتخصيصا للمضاف
بتقليل شركائه حال الكونه مع المضاف اليه النكرة بما تجدد بينهما من نسبة معنوية كغلام رجل
يخرج عنه غلام المرأة والمضاف اليه فيهما اي في الاضافة المعنوية ان كان جنسا للمضاف شاملا له
ولغيره فهي بيانية بمعنى من البيانية كخاتم فضة وخمسة رجال اذ الفضة جنس يشمل الخاتم و
غيره والرجال يشمل الخمسة وغيرها او كان المضاف اليه ظرفا له للمضاف زمانا او مكانا حقيقيا
او مجازيا فبمعنى في الظرفية كمكر الليل وقائم البيت ونظر الكتاب او كان المضاف اليه غيرهما لا
جنسا ولا ظرفا فبمعنى اللام كغلام زيد ومنه نحو شجر الاراك ويوم الاحد على الاشهر وقيل هو بمعنى
من وهو انسب فينبغي تعميم بعضهم في الاضافة البيانية ليشمله ايضا بان يعتبر فيها كون احد
المتضايفين جنسا للاخر وصالحا لحمله عليه ولا يضاف لفظ الى مساويه كجنس منع ولث
لعدم الفائدة فريدة لا يجوز الفصل بين المتضايفين اذ المضاف اليه كتنوين المضاف الا بمفعول
او ظرف كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي
يقارب او يزيل وبالنداء كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام وبلام زائدة نحو
لا ابا لك وحمله الجمهور على الاضافة بقرينة لا يذكر وكا بني له بحذف التنوين فاللام عندهم
زائدة بدليل لا اباك بلا لام تحسينا للفظ وتاكيد الاختصاص المعنى بالاضافة ورضي الا
ستهجان تعريف اسم لا في بادي النظر وقد الغزه الزمخشري فقال اخبرني عن زائد يمنع الاضافة
ويؤكدها ويفك تركيبها ويؤيدها واخر فقال وما الذي هو حرف خافض يفصل ما
باستهجان او بال الموصولة مطردا كغلام الضارب كما يقع بين حرف الجر ومجروره كمررت بالكاتب
وقيل فيه ما اسم يجيء فاصلا حتى بين الخافض والمخفوض مفصولا ان وقد يكتسب المضاف المذكر
من المضاف اليه المؤنث الظاهر او المضمر تانيثه فيجري عليه حكم المؤنث وبالعكس فيكتسب المضاف

[illegible]

ليشمله ايضا

باستهجانه

المؤنث

المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره فيلحقه حكم المذكر لكن لا مطلقا بل بشرط ان يصح حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه بلا تغير في المراد كقوله اي الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم انث الفعل المسند الى الصدر لتانيث القناة يقال شرق فلان اذا غص بريقه فلم يقدر على بلعه والمعنى انك تشرق بالسر الذي افشيته فلم تقدر على كتمانه دون بلعه فافشاه وقوله تمنيت شمسا استضيء بنورها فلما اضاءت احرقتني ضياؤها انث الفعل المسند الى الضيا لتانيث ضمير الشمس وقوله انارة العقل ونوره مكسوف بطوع هوى وطاعته وآخره وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر الخبر المشتق وهو مكسوف مع تانيث المبتدا وهو انارة وتحمل الخبر لضميره باعتبار تذكير العقل المضاف اليه لا يقال الانارة مصدر لفظا فتذكير خبره ليس لاكتسابه التذكير من المضاف اليه بل لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث لانا نقول معنى قولهم المصدر يستوي مذكره ومؤنثه انه لا يلحقه علامة التانيث لا انه يجوز معاملة المذكر والمؤنث في مسنده وضميره مطلقا ولو كان مؤنثا لفظيا كالدلالة والارادة ونحوهما ومن ثم اي من اجل اشتراط الاكتساب بين لصحة الاستغناء عن المضاف امتنع الاول نحو قامت غلام هند والثاني في نحو جاءت امة زيد لعدم جواز الاستغناء المذكور فلا تقول قامت هند وجاء زيد مريدا غلامها وامته وكذا يكتسب المضاف من المضاف اليه تصديره كغلام من عندك ومصدريته كقد مت خير قدوم وظرفيته كصمت كل شهر وبناءه كقراءة انه لحق مثل ما انكم تنطقون ومن خزي يومئذ بفتح مثل يوم الثاني من المجرورات المجرور بالحرف وهو ما اي اسم نسب او سند اليه شيء من فعل او اسم بواسطة حرف جر ملفوظ لا مقدر فيخرج المضاف اليه مطلقا نظرا الى اصله وضعه واما نحو لا ابا له عند الجمهور فعلى خلاف وضع الاضافة على ان المتبادر من الحرف هنا غير الزائد لانه الاصل وهو في لا ابا له زائد عندهم فيخرج عن الحد قطعا وحروف الجر ما وضع لايصال حدث او معناه الى مدخوله والمشهور من حروف الجر تسعة عشر اسقط المصنف منها باء القسم فلم يعدها مستقلة بل ادرجها تحت مطلق الباء

وهو التعدية بالمعنى الاعم

اختصارا

بغضا او حاشا وعدا وخلا ويجيء بحثها في باب الاستثناء فبقيت اربعة عشر وهي نوعان

منها ما يجر الاسم الظاهر والمضمر ومنها ما يختص باحدهما وهي من للابتداء غاية المكان اتفاقا كسرت

من البصرة الى الكوفة والزمان على الاصح كنمت من العشاء الى الصبح وتعرف بحسن مقابلتها بالى

وللتبعيض كاخذت من الدراهم وللتبيين نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتعليل كقوله يغضي

حياء ويغضى من مهابته وللبدلية نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقد تزاد على النكرة بعد نفي

لتاكيد عمومها كما جاءني من احد او للتنصيص عليه لئلا يحتمل على نفي الوحدة كما جاءني من رجل والى

لانتهاء غاية المكان والزمان كما مر وللمعية نحو من انصاري الى الله وللتبيين فاعلية مدخولها نحو رب السجن احب الي

وعن للمجاوزة حقيقة كرميت السهم عن القوس او مجازا كاطعمته عن جوع وللبدلية نحو لا تجزي

نفس عن نفس وللتعليل كما فعلته عن امري وعلى للاستعلاء حقيقة كزيد على السطح او مجازا

كعليه دين وللتعليل نحو لتكبروا الله على ما هديكم اي لهدايته وللظرفية نحو دخل المدينة على

حين غفلة وفي للظرفية حقيقة نحو في الكوز ماء وفي الدار زيد او مجازا كنظرت في الكتاب

او في قولك وللتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه وقد تزاد توكيدا نحو اركبوا فيها والباء

للالصاق حقيقة كامسكت بزيد ومجازا نحو به داء وللاستعانة نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة

كدخلت بثياب السفر وللتعليل كضربته بظلمه وللمقابلة كبعته بدرهم وللتبعيض نحو فامسحوا

برؤسكم كما في صحيح زرارة عن ابي جعفر الباقر ع وللقسم وهي اصل حروفه عند الزمخشري وجماعة

والقسم ضربان استعطافي وغيره والاول ما يؤكد الطلب نحو بالله اخبرني والثاني ما يؤكد

الخبر نحو بالله لاقومن وتستعمل الباء فيهما مع الظاهر والمضمر بخلاف اخواتها من احرف

القسم لانه اصل حروفه فاختصت باحكام وقد تزاد في نحو كفى بالله شهيدا وكثرت زيادتها

في خبر ليس حتى قد يتوهم وجودها عند عدمها فيجر المعطوف على خبرها المنصوب بتوهم وجود

الباء كليس زيد قائما ولا قاعد وقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا

كان جائيا بجر سابق كما قد ينصب معطوف خبرها المجرور بالباء الزائدة حملا على محله وهو

وعدوا واو رب في القسم
واحد المعينين او لسعة
واو رب لان العمل لرب
كما عليه البصريون لا
للواو كما قاله الكوفيون

او زيد
او ربيب
مبين فاعلية ما بعدها
بعينه من التفضيل او فعل التعجب
حبا او بغضا [illegible]

بغضا او بغضا ها في التعجب او التفضيل نحو هو احب الي او ابغض الي وما احبه الي او ابغضه الي

النصب بليس كليس زيد بقائم ولا قاعدا وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا او الغرض فيه
فقلت ما عامل موجود يهمل مع انه معد ومن يعمل الاول الثانى والثانى الاول وقيل
ما عامل وعمل تمّا مهملا وفى نعدّما قد يقدر ان واللام للاستحقاق كالحمد لله وللكافرين
النار وللملك نحو لله ما فى السموات وللاختصاص نحو الجنة للمؤمن وللتعليل كصام لله و
للتوقيت كاقم الصلوة لدلوك الشمس وللظرفية نحو نضع الموازين القسط ليوم القيمة
كسمعت له صوتا وللتبليغ داخلة بعد قول ومعناه على سامعه كقلت له ورويت له وللتعجب
فقط كيا للماء ومع القسم كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيل وللتقوية عامل ضعيف لفرعيته
فى العمل او لتاخره عن معموله نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون ومصدقا لما معهم وللتبيين مفعولية
مدخوله بحب او بغض فى تعجب او تفضيل نحو ما احبنى وما احبه لى وقد تزاد للتوكيد كقوله ملكا
اجار لمسلم ومعاهد وهى تكسر مع الظاهر الا المستغاث وتفتح مع الضمير ففى نحو ان الزيدين
لهما غلامان وجهان كون اللام ابتدائية فمدخولها مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان اى هما غلامان
وكونها جارة فهى مع مدخولها خبر لما بعده والجملة خبر ان اى لهما غلامان والغرض بعضهم فقال
ما مجرور حرف قد قلب مبتدأ مؤكدا ان له وجهان وسبعة منها من حروف الاربعة عشر تجر الاسم
الظاهر فقط وهى مذ ومنذ خلافا للمبرد حيث جوز يوم جمعة ما رايته مذه ومنذه وتختصان
بالزمان غير المستقبل بمعنى من مع الماضى وفى مع الحال نحو ما جاء زيد مذ يوم الجمعة الذى
منذ او مذ يومنا هذا اذا دخلنا على غير العدد واما معه فهما بمعنى من والى نحو ما رايته مذ
ثلثة ايام اى من اولها الى اخرها ورب للتقليل قليلا او للتكثير كثيرا او بالعكس او للتقليل ابدا
او للتكثير كذا او فى المباهات ولهما سوا او لمجرد الاثبات بلا تقليل ولا تكثير وان تعين احدهما
بالقرائن الخارجة على الخلاف وهى تختص بالنكرة واجاز واربّ رجل واخيه لانهم يغتفرون
فى التوابع ما لا يغتفر فى غيرها والتزموا نكارة مدخولها لانه متعدد معنى سوا اريد التقليل
او التكثير وسوا دلت عليهما بنفسها ام بقرينة ولا تعدد فى المعرفة على وجه صالح للتقليل و
التكثير

التكثير والتاء للقسم وتختص بالتعجب وباسم هو لفظ الله وشذ ترب الكعبة واشذ منه تالرحمن
وتك وهي كواو القسم فرع الباء وهي اصل الباب لذا اختصت باحكام فتستعمل مع فعل القسم
المذكور نحو اقسم بالله ونحو لا اقسم بيوم القيمة وفي القسم الاستعطافي ومع الضمير بخلافهما وقلت ملغزا لذلك
ما عامل ليس له عند الضمير مستقر فظ غليظ اخذ بالحنث كل غير بر لكن له مرادف يعمل اينما استقر
قد يصفح عن ذنب من خالفه فما اعتذر الاول تاء القسم وواوه اذ لا تستعملان الا في غير الاستعطاف
فيلزم الحالف المخالف عن حنثه الاثم والكفارة والثاني الباء فانها قد تستعمل في الاستعطاف فلا يلزم الحانث
اثم والكفارة وحتى للانتهاء غاية المكان او الزمان كرايت البلاد حتى الصين وهي حتى مطلع
الفجر وتفترق عن الى بدخول ما بعدها في حكم سابقها مع عدم القرينة وبعكس جواز كتبت حتى
زيد وسرت حتى الكوفة وباختصاصها بالظاهر وبوجوب كون تاليها اخر اجزاء سابقها او ملاقيا
ها فلا يق نمت يوما حتى الظهر وليلتي حتى نصفها بخلاف الى في الجميع والكاف للتشبيه كزيد كالاسد
وللتعليل مع ما المصدرية نحو فاذكروه كما هداكم اي لهدايته وقد تزاد للتوكيد كما قيل في ليس كمثله
شيء والواو للقسم وهي وان كانت فرعا عند قوم للباء لكنها اكثر استعمالا من الاصل وفيها الغز الحريري
اي عامل باسم الله ارحب منه وكرا واعظم مكرا واكثر لله تعالى ذكرا ولا تختص الثلثة الاخيرة بظاهر
معين فوائد انه قد تدخل كاف الجر على ان المفتوحة المشددة فتزاد بينهما ما وجوبا للفرق بين
كان هذه والمشبهة بالفعل نحو قيامي كما انك تقوم اي كقيامك وتسمى ما الفارقة وهي زائدة
لفظا لان تاليها مجرور محلا لسابقها ومعنى لانها لا تفيد الا فرقا لفظيا وقد تخفف ان هذه
كقمت كما ان تستقوم اي كما انك تقوم وقد تحذف ما هذه في الشعر وتكون منوية وعليه قوله
كان باخذ المرء الكريم فيقتلا فيمن رفع يوخذ اي كما انه يوخذ بتقدير ضمير الشان اسما لان
والجملة خبرا وعطف يقتل منصوبا بان مضمرة على المصدر المنسبك من ان ومعموليها من باب قوله
ولبس عباءة وتقر عيني كما ياتي وفيه الغز بعضهم فقال ما لفظ لفظا ومعنى لازم بنوا اذا لم
يلف في الكلام سوى جاء بعض حروف الجر اسما وفعلا ايضا وهو تسعة من فالاسمية من القسمية

لغة في ايمن والتبعيضية ايضا عند بعضهم قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات
رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول له وقال الطيبي اي فقدر
من مفعولا كانت اسما تبعه السيوطي واخطاء فيه وانما اراد الزمخشري ان الجار والمجرور في
موضع نصب على المفعولية به بالواسطة والفعلية امر من مان يمين اذا كذب وشق ارضا
للزرع والى اسم بمعنى النعمة مفرد الآلاء بالمد وفعل امر للاثنين من وأل اذا لجاء او للواحد مؤكدا
بنون خفيفة في الوقف وعلى اسم بمعنى فوق فيجر بمن وفعل ماض من العلو وفي اسم بمعنى فم
جرا وفعل امر للواحد من وفى يفي ورب بفتح الراء لغة في رب بضمها اسم بمعنى سيد ومالك
وفعل ماض كذلك رب اي رباه واصلحه وحتى اسم امرأة حكاه ابن مكتوم في تذكرته عن احمد المصري
والموضع بعمان ذكره ابن دريد في بيت له وفعل ماض من حت الشيء اذا اسقط او حته اي فركه
وقشره والكاف اسم بمعنى مثل عند قوم منهم ابن مالك وفعل امر من وكى يكي وحاشا مصدر بمعنى
التنزيه ومضى ما يحاشي بمعنى استثنى وخلا اسم لرطب الحشيش وماض من الخلو وجاء بعضها اسما
فقط ايضا وهو ثلاثة عن بمعنى جانب فيجر بمن ومذ ومنذ لو رفع تاليهما كما رايته مذ يومان وهما
ومبتدآن ح ظرفان اخبرهما ما بعدهما عند الاخفش وعنهما به عند المبرد وظرفان مضافان الى الجملة حذف
فعلها عند اكثر الكوفية اي مذ كان يومان وجاء بعضها فعلا فقط ايضا وهو ثلاثة الى جاء امر من
وليه يليه اذا قرب وعدا جاء ماضيا من العدو وان ينصب تاليه على الاستثناء كما ياتي ورب
بضم ماض مجهول من رب اي رباه واصلحه وفعل امر منه ايضا ح يجوز جر ما يستحق غيره للمجاورة والمجرور
اذ لا التباس ولا فصل بينهما بعاطف وغيره ويسمى جر الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بجر خرب
لمجاورة ضب وحقه الرفع لانه صفة جحر وقد يدعى مجيئه في الشعر مع الفصل بالعاطف والدليل
النوع ٤ يقبل التاويل وناظره متمم غير صالح للتعويل ولو تم ففي الشعر خاصة الرابع من المعربات ما يرد
منصوبا وغير منصوب وهو اربعة اقسام الاول المستثنى وهو الاسم المذكور بعد الا وغير الصفة
او اخواتها غير وسوى وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون اي الذي ذكر بعدها الا لدلالته على عدم

اتصاله بما نسب الى سابقه ولو كان سبقه تقديراً او حكماً كما قام الا زيداً اذ تقديره ما قام احد
الا زيد فاحد سابق تقديرا او كما جاء الا زيدا القوم فان المستثنى منه سابق رتبة وحكما
وان تاخر لفظا فان كان المستثنى مخرجا من متعدد ملفوظ او مقدر بحيث لولا اخراجه لدخل
فيه دخول جزئي في كلي او جزء في كل فان الواحد المركب ايضا متعدد نظرا الى الاجزاء فمتصل اي فهو
المستثنى المستثنى منه ولدخوله فيه والاستثناء ح تخصيص بعد تعميم كاكرم العلماء الا زيدا وبع
عبدك الا نصفه والا يكن كذلك فمنقطع كجاء القوم الا حمارا او الا زيدا ان لم يكن منهم فاداة
الاستثناء للاستدراك وقد ضع توهم دخول تاليها في حكم سابقها فقدر بلكن عند البصرية
وسوى عند الكوفية فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظا اعرب بحسب اقتضاء العوامل
برفع او نصب او جر لقيامه ح مقام المستثنى منه كلم يقم الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا
بزيد وسمى المستثنى ح مفرغا اي مفرغ العامل حيث صار بحذف المستثنى منه فارغا عن العمل فيه
للعمل في المستثنى منه او المفرغ له بالحذف والايصال والكلام معه مع المفرغ غير موجب غالبا بل
منفي كما مر وفي حكمه النهي والاستفهام كلا تضرب الا زيدا وهل ضربت الا زيدا فيمتنع في الموجب غالبا بطريق
لفساد المعنى كضربت الا زيدا اذ معناه ضربت كل احد الا زيدا ولو تعكس فصح في الموجب كيغفر الله
الا الشرك ويمتنع في غيره كلم يمت الا زيد لكنه قليل واجرى المبرد لو ولولا مجرى النفي للزومهما
معنى فاجاز التفريغ معهما والمشهور المنع وان ذكر المستثنى منه مع المستثنى فان كان الكلام موجبا نصب
المستثنى على الاستثناء وجوبا كجاء القوم الا حمارا فشربوا منه الا قليلا وجاء الا زيدا القوم و
حكى ابو حيان ابداله من المستثنى منه عن بعض العرب وحمل عليه قوله تعالى فشربوا منه الا قليل فيمن
رفع والناصب الا عند الشيخ لانها مقومة لمعنى الاستثناء والعامل به ما يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب فهو اقرب والا يكن الكلام موجبا فان كان المستثنى متصلا فالاحسن اتباعه بدلا له
من المستثنى منه على اللفظ بدل البعض من الكل عند البصرية وبالعطف عند الكوفية فالا عندهم
عاطفة [illegible] لا نحو ما فعلوه الا قليل منهم ومن يغفر الذنوب الا الله بالرفع حملا على اللفظ [illegible]

منه وهو ضمير الفاعل فان تعذر الحمل على اللفظ فليحمل على المحل نحو لا اله الا الله بالرفع حملا
على محل اسم لا التبرئة وهو الرفع بالابتداء قبل نسخه بلا عند الجمهور وعلى محل لا مع اسمها
عند سيبويه لانهما عنده في محل الرفع بالابتداء وعلى القولين انما امتنع الحمل على لفظ اسم لا لان
عامل البدل هو عامل المبدل منه ولا لا تعمل في المعرفة ولا المثبت ومقتضى الاخفشية جوازه
النصب على الاستثناء كما نص عليه السيوطي ومنعه الجرمي وان كان المستثنى الذي ذكر معه المستثنى
منه في كلام غير موجب منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب بالاستثناء والتميميون يجوزون
الاتباع ايضا على اللفظ نحو ما جاء القوم الا حمارا بالنصب بالاستثناء الا حمار بالرفع بالاتباع على
لفظ القوم وانما منعه الحجازيون تخلصا عن بدل الغلط ووجهه سيبويه بان المستثنى منه يقدر
عاما اي ما جاء احد او شيء الا حمار لكن خص القوم من بين افراد المستثنى منه بالذكر حيث ظن
ان السامع يستبعد عدم مجيئهم او ينكره رفعا للاستبعاد او انكاره وتكلفه ظاهر ان لم يمنع منه
مانع تتمة والمستثنى بخلا وعدا وحاشا ينصب مع فعليتها بالمفعولية لها فانها متعدية في هذا
الباب وان كان خلا لازما في غيره والفاعل مستتر وجوبا كما مر وسيأتي بيان الخلاف في موضعه
كجاؤوا صديقهم خلا زيدا والجملة مستانفة لا محل لها عند الجمهور ومحلها نصب بالحالية عند السيرافي
اي خالين عن زيد ويجر المستثنى بها مع حرفيتها كما مر في حروف الجر وهو قليل في الاولين و
لم يحفظ سيبويه في عدا وقد حفظه غيره والمستثنى بليس ولا يكون منصوب بالخبرية لليس ويكون
واسمها ضمير مستتر وجوبا كما مر وانما وجب استتار مرفوع في الفعل الاستثنائي لانه بمنزلة
الا فكما لا يفصل بين الا والمستثنى كذا ينبغي ان لا يفصل بشيء بينه وبين ما بمنزلتها كجاء القوم
ليس زيدا ولعل الخلاف في المرجع هنا كالخلاف في خلا واخويه والمستثنى بما خلا وما عدا منصوب
وجوبا بالمفعولية ويمتنع لان ما مصدرية فلا يكونان معها الا فعلين وقال سيبويه لم يجئ حاشا
فعلا فلا يقال ما حاشا ولا ينصب تاليه وسمعهما غيره كقوله رايت الناس ما حاشا قريشا وقولهم
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ وترك المص ما حاشا لندرته او عكسه ثبوته

والمحلى

[illegible]

عنه

عنده والمستثنى بغير وسوى بالكسر مجرور بالاضافة اللازمة لهما كما مر ويعرب لفظ غير بمثل
اعراب المستثنى بالا فان لم يذكر معه المستثنى منه فبحسب العوامل والكلام معه غير موجب غالبا كما
قام غيرك برفعه وما رايت غيرك بنصبه وما مررت بغيرك وان ذكر نصب في الموجب كجاء القوم غيره
واما في المنفي فان كان منقطعا كما جاء القوم غير حمار فالنصب في الحجاز والوجهان في تميم وان الا
اتباعه على اللفظ لو صح كما جاء القوم غيره وما رايتهم غيره وما مررت بهم غيره والا فعلى المحل نحو لا
اله غير الله بالرفع ولذا تعين رفعه في نحو ما زيد بشئ غير شئ حقير لوجوب رفع المستثنى في ما زيد
بشئ الا شئ ولا شئ على محل المستثنى منه اي محله البعيد هو الرفع بمجرديته المبتدا النعت والحمل
على لفظه او محله القريب هو النصب بلا لان ما النافية لا تعمل فيما بعد الا فغير هنا تابع لم يتبع لفظ
متبوعه ولا محله وانما تبع اصله المنسوخ الذي قد يسمى بالمحل البعيد والغز فيه القاضي الجندي فقال
ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله يا ذا الثبت ماذا بعلم غير علم نافع بالغت في اتقانه حتى ثبت
ولقد انشده على الزمخشري فقال لقد جئت شيئا ادا ومن لفظه اشارة الى المطلوب بقوله
ماذا يعلم غير علم نافع وقد علم بذلك ان لفظ غير اداة الاستثناء وليس بمستثنى مع انه معرب
باعراب المستثنى ما بعده لكن تعذر فيه اعرابه للزوم جره بالاضافة فاعرب غير نفسه بذلك الاعراب
والغز فيه فقيل ما اسم في الاستثناء منصوب به وهو اداته له الحكمان وسوى كغير اعرابا عند قوم
منهم ابن مالك وظرف غير متصرف اي منصوب ابدا بالظرفية عند اخرين هم الجمهور وسيبويه
فقد تلخص مما مر ان اداة الاستثناء اما حرف كالا او اسم كغير او فعل كليس او مترددة بين الحرفية و
الفعلية كخلا ولها ادوات اخر ذكرناها في الشرح منها لما مشددة حكاها الخليل وسيبويه والكسائي
على قلته وقلتهما قصرها ابو حيان على السماع ولا يستثنى بها اسم مفرد بل اما الجمل الاسمية بعد نفي
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد لما او الفعلية الماضوية لفظا نحو نشدتك الله لما
فعلت وفي الدعاء سالتك بمحمد واله لما قضيت حاجتي اي اسالك بدا الا ان تفعل او الا
اذا تفعل على الانقطاع او الاتصال وجوز الزجاج ما جاءني الا اخوك ولم ار الا زيدا ولم يثبت و

فيكون متصلا م

مجازا م

فيكون منقطعا م

الغز فيها الزمخشري بقوله اخبرني عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن قط اسما من الاسما

الثاني مما يرد منصوبا او غيره المشتغل عنه العامل ويسمى ايضا ما اضمر عامله على شريطة التفسير و

هو اسم قبل عامل متصرف من فعل او شبهه مشغول عن العمل في ذلك الاسم بالعمل في ضميره او متعلقه

بحيث لو سلط ذلك العامل او لازمه او مرادفه على ذلك الاسم لنصبه كزيدا ضربته او ضربت اباه [او مناسبه]

او حبست عليه او مررت به اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم عليه بنصب [او بلازمه]

ضميره اي ضمير ذلك الاسم او بنصب متعلقه كما مر كان لذلك الاسم المشتغل عنه عامله خمس حالات

نصبه وجوبا ورجحانا ورفعه كذلك وتساويهما فيجب نصبه باعمال العامل المذكور فيه وفي ضميره معا

لاتحادهما معنى عند الفراء في الاول فقط بالغاء الضمير كان لم يكن عند الكسائي ويرد عليهما نحو

زيدا مررت به وبعامل مقدر وجوبا يفسره المذكور المشتغل عند الجمهور اذا تلا او تعقب ذلك الاسم

ما اي لفظا يتلوه الا فعل كادوات التحضيض هلا والا ولولا ولوما وادوات الاستفهام غير الهمزة و

الشرط غير اما المفتوحة فيفصل بين ذلك الاسم وهذا اللفظ ليكون تاليه فعلا كهلا زيدا

اكرمته للتنديم او تكرمه للتحضيض واما الهمزة فقد يتلوها الاسم واما فشرطها فعل لازم واجب

الحذف غير مفسر بشيء عند الجمهور فتقديره اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق و

يجب رفعه بالابتداء اذا تلا ما لا يتلوه الا الاسم كاذا الفجائية التي يلزمها المبتدا بعدها واذ يمتنع

تقدير الفعل بعدها فلا ناصب لتاليها لفظا ولا تقديرا فيجب رفعه نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو

وقيل انما التزم المبتدا بعد اذا هذه لئلا تلتبس بالشرطية فلو اقترنت الفعل بقد جاز النصب بتقدير

فعل بعدها اذ لا لبس حينئذ فان الشرطية لا يقترن بقد او فصل بينه اي بين ذلك الاسم وبين

عامله المشتغل ما اي فاصل له الصدر كالنفي والاستفهام والتمني والشرط والتحضيض ولام الابتدا

ونحوها اذ يمتنع عمل ما بعده فيما قبله لاستلزامه وقوعه حشوا المنافي لصدارته والمفسر عندهم كالمفسر

فيما يمتنع عمله في شيء يمتنع ايضا ان يكون مفسرا لعامله فيمتنع اعمال مقدر يفسره فيه نحو زيد هل

رايته ويترجح نصبه بمقدر على رفعه بالابتداء ان تلا لفظا عقيبه من مظان الفعل ومحال

وقوعه نحو ازيدا ضربته اذ الغالب تلو الفعل لهمزة الاستفهام وذلك انما يحصل بالنصب المحوج
الى تقدير الفعل او ان حصل بنصبه تناسب جملتين متعاطفتين في كونهما فعليتين وذلك
امر مطلوب في باب العطف وهو يفوت بالرفع على الابتداء نحو قام زيد وعمرا اكرمته اذ لو رفع
عمرو لزم عطف الاسمية على الفعلية او كان العامل المشتغل فعل طلب امرا كان او نهيا او دعاء
نحو زيدا اضربه او لا تهنه او رحمه الله اذ لو رفع زيد بالابتداء كان مخبرا عنه بجملة طلبية والانشاء
لا يخبر به الا بتاويل وتكلف كتقدير الخبر العامل في الجملة الانشائية اي زيد مقول في حقه
اضربه كما في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة عند بعضهم قال ابن
السيد وابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالاية والنصب في الخصوص كزيدا اضربه وقال سيبويه الاية
جملتان فليست من الباب اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم استونف الحكم فقيل فاجلدوا
وقال المبرد هي من الباب لكن الفاء لمعنى الشرط في ال الموصولة ولا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما اشبهها
وما لا يعمل لا يفسر العامل فيجب الرفع عندهما او يتساوى الامران رفعه ونصبه اذا لم تفت المناسبة بين
الجملتين في العطف على التقديرين ولم يكن لاحدهما موجب او مرجح نحو زيد قام وعمرا اكرمته لانه
مما المعطوف عليه مسبوق باسمية وفعلية يصح العطف على كل منهما فان رفعنا الاسم المشتغل عنه
في الجملة المعطوفة كانت اسمية فالعطف على الاسمية وهي الجملة الكبرى مجموع زيد قام او نصبت كانت
فعلية فالعطف على الفعلية وهي الصغرى جملة قام ومرفوعه فيحصل التناسب على التقديرين و
يترجح الرفع على نصبه فيما عدا ذلك المذكور في الصور الاربع اذ الرفع مغن عن التقدير فهو اولى
لاولوية عدم التقدير بلا ضرورة نحو زيد ضربته ومن ثم رجح سيبويه مط قال النصب عربي
كثير والرفع اجود ولذا ايض منع بعضهم نصبه مط لكنه مردود بثبوته في الفصيح الثالث مما يرد
منصوبا او غيره المنادى وهو لغة شخص مدعو وعرفا الاسم المدعو به مسماه حقيقة كيا زيد
او حكما كيا سماء بحرف نايب عن ادعو فيه عن يا او هيا او اي او ايا بالمد مع البعد بين الداعي بغيرهن
والمدعو حقيقة وهو ظاهر او حكما كما لو كان المدعو ساهيا او نائما او غافلا او عاصيا او اصم

او غير عالم وبالهمزة مفردة مفتوحة مع القرب بينهما وبيا مطلقا مع القرب والبعد على المشهور و
التوسط ايضا عند بعضهم وهو اصل حروف الباب وظاهر الحد يشمل المندوب وبتقسيمه المتفجع عليه
كيا محمداه وواعلياه وكانك تناديه اذ تتشاقه وتهواه والمتفجع منه كواويلاه وواحسرتاه اي احضر
حتى تتعجب منك وهذا ظاهر سيبويه ومختار الجزولي وقيل المندوب ليس بمنادى ومدعوا و
اختاره ابن الحاجب والاول اظهر وقال الحريري ملغزا في يا ملعامل الذي تتصل اخره باوله ولعله
ترك واهنا على ناظر اليه ويعمل معكوسه مثل عمله ومعكوسه وقلت في ايا اخبرني عن حرف
بسيط عامل مركب من اربعة عوامل طرفيه والحرفية واوليه ويعمل كل واحد منها مثل عمله واخوا
عكس اوليه واصل الاصل واخويه ويشترط كونه اي المنادى مظهرا فلا ينادى مضمر لما مر اذ
النداء خطاب فيلغو معه ضمير الخطاب وينافيه ضمير الغيبة والتكلم وقول الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انت انت
الذي طلقت عام جعت ضعيف ولا يقاس عليه مع احتمال كون يا فيه للتنبيه البحت لا للنداء كما
قالوا في نحو يا ليتني ويا اسجدوا فانت مبتدأ اول وانت مبتدأ ثان او توكيد والموصول خبر فكلام
المص على التنزل والاقوى جيه الفصيح مقدم على تضعيفه وقال المرادي في شرح التسهيل وقول
بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب وفي الفية شعبان ولا تقل عند النداء يا هو
فليس للنحاة من رواه وقد روي في الدعاء عن امير المؤمنين ع والخضر ع فان ثبت فهو من المستثنيات
فلا يقاس ويحتمل كون هو هنا اسما ظاهرا عبرانيا او شبهه لا عربيا مضمرا ولعله مراد المرادي
ويشترط خلوه اي المنادى او المظهر عن اللام اي ال التعريف فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع
اداتي التعريف لفظا بخلاف يا هذا ونحوه من المعارف الخالية عن اداة التعريف لفظا الا في
لفظ الجلالة فقالوا يا الله خاصة لان ال للزومها له كانت كجزئه وقيل ال فيه للتعظيم لا
التعريف وقيل عوضا عن همزة محذوفة فان اصله اله ويشترط خلوه عن ال الموصولة والحرفية
غير المعرفة المشابهة لفظا لال التعريف فيمتنع يا الضارب ويا الذي وقوله من اجلك يا
التي تيمت قلبي شاذ لا يقاس عليه فان اريد نداء ذي اللام توصل اليه بايها او بهذا نحو يا

ايها

ايها الناس ويا ايهذا الرجل وقد يحذف حرف النداء مطلقا كما هو ظاهر المصنف هنا وابن الحاجب
في الكافية ويا خاصة عند قوم من المحققين قال تعالى يوسف اعرض وربنا لا تزغ وايها المؤمنون
الا مع اسم الجنس سواء تعرف بالنداء كيا رجل ام كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا مع المندوب
بقسميه لان اطالة الصوت ومده امر مطلوب فيه حتى تزاد في آخره الالف فينافيه الحذف وفيه
اشعار بدخول المندوب في المنادى عنده ولا مع المستغاث وهو المدعو لاغاثة الداعي في شدة
او لاعانته في مشقة لان مقام الاستغاثة يقتضي المبالغة في الطلب والتنبيه فالحذف ينافيه و
لا يستغاث بغير يا ولا مع اسم الاشارة لانه وضع لما تشير اليه لمخاطبك لا للخطاب فاذا استعمل
للخطاب بالنداء احتاج الى قرينة تصرفه عن اصله وهي اداة النداء فلا تحذف ولا مع لفظ الجلالة
لفظ الله مع عدم الميم المشددة المعوضة عن يا مطلقا عند الجمهور وفي الاغلب عند من جوزه للضرورة
فان وجدت الميم قبل اللهم لزم الحذف كراهة اجتماع العوضين الا لضرورة كقوله اقول يا اللهم
يا اللهما خلافا للكوفية اذ الميم عندهم بقية جملة حذف بعضها اصله الله ام حذف همزة فعل الامر
تخفيفا اي يا الله اقصدنا بالاجابة وسخفه ابو حيان ورده بدر الدين ابن مالك بانه لو صح
لجاز امران احدهما يا الله امنا ارحمنا قياسا على اللهم ارحمنا وثانيهما اللهم وارحمنا قياسا
على يا الله امنا وارحمنا واللازم منتف اجماعا قلت يمكن الاعتذار بانهم التزموا الاستيناف
بعد اللهم ورفضوا العطف تخفيفا لكثرة استعماله وان صح قياسا ورجح ابن فلاح بانه على
قول اصحاب الكوفيين نظير هلم لتركيبه عندهم من هل وام وعند البصرية من حرف التنبيه ولم و
لا نظير له على قول البصرية والحمل على ما له نظير اولى وارجح قيل ولا مع المنادى البعيد اذ الاطالة
والمد مطلوبان فيه لمزيد الاهتمام بالتنبيه فصل المنادى المفرد المعرفة هو هنا ما ليس مضافا ولا
شبهه المعرفة قبل النداء والمفرد النكرة المقصودة اي المعرفة بعده بقصد معين منهما يبنيان
لفظا او تقديرا لوقوعهما موقع الكاف الاسمية في ادعوك المبنية لمشابهة الكاف الحرفية في
ذلك لفظا ومعنى على ما اي حركة او حرف كانا يرفعان به قبل النداء نحو يا زيد ويا فتى ويا رجل

لا علام

ويا زيدان ويا رجلان ويا زيدون ويا رجال ويا قاضي بياء ساكنة بلا تنوين وبالعكس عند
يونس هذا في المعرب قبل النداء فالمبني قبله اولى بالبناء بعده كيا هذا ويا سيبويه والمنادى المضاف
لفظا او معنى وشبهه وهو ما لا يتم الا بما بعده والنكرة غير المقصودة اي الباقية على تنكيرها ينصب
بادعو مقدرا عند سيبويه وبالحرف السادّ مسدّه عند المبرد وبه هو لكونه اسم فعل عند ابي علي
نحو يا عبد الله علما كان ام لا ويا ضارب زيد مضافا ويا طالعا جبلا ويا خيرا مني ويا شريفا
ابوه من شبهه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه من نكرة
غير مقصودة والمنادى المستغاث يعرب ويخفض مقرونا بلامها اي لام الاستغاثة المفهومة
من لفظ المستغاث ولو مفردا معرفة لضعف علة البناء وهي مشابهة الحرف بدخول لام
الجر الخاصة بالاسم ويبنى فيفتح لالفها لتلك المشابهة ولا لام فيه لكراهة الجمع بين اداتي
الاستغاثة وبين العوضين اذ اللام عوض الالف عند الخليل نحو يا لزيد بفتح اللام لان المنادى
نائب عن كاف الضمير وهي تفتح معرب ويا زيدا بالالف ولك الحاق الهاء وقفا والعلم المفرد
الموصوف بابن وابنة على خلاف نقله ابن كيسان فيهما حال كون كل منهما متصلا به ومضافا الى علم
آخر يختار فتحه عند البصريين ويجب عند بعض نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة بكر بفتح زيد و
هند اتباعا لفتحة ابن وابنة لعدم الاعتداد بالحاجز الساكن واعتبار التركيبهما كخمسة عشر او
لاقحام ابن واضافة العلم الى العلم وغير المختار الضم لكونه مفردا معرفة وهو مختار المبرد
للقياس ويتعين الفتح اتفاقا ان لم يكن المنادى علما او متصلا بهما او كانا مضافين الى
غير العلم او بدلين لا صفتين والمنادى المنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص
سلام الله يا مطر عليها وقد روي بالوجهين واوجب سيبويه واختار الخليل ضمه للاصل
في المفرد المعرفة والمنادى المضاف المكرر قبل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول
في نحو قول جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم فضمه الاصل والاكثر لانه مفرد معرفة فتيم الثاني بيان
او بدل او منادى ثان بتقدير يا او مفعول بتقدير اعني ونصبه على الاظهر بنية الى عدي

ويا هؤلاء

او بيانين

المذكور

المذكور بالجام ثم الثاني من المتضايفين لانه عين المضاف والى مقدر يفسره المذكور
في توابع المنادى انجرت عادتهم بذكرها معه وافرادها عن بحث التوابع وتوابع المضاف
تنصب مطلقا سواء كان المنادى لطولها بكثرة استعمالها معربا او مبنيا كيا زيدا وعبد الله صاحب
بكر او اخانا او وشريف النبل اما التوابع المفردة اي غير المضافة بقرينة المقابلة فتشمل شبه
المضاف ايضا فهي نوعان من حيث اعراب متبوعها او بنائه فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف
وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث باللام والمتعجب منه والمنون ضرورة تعرب باعرابه من اي
التوابع كانت كيا عبد الله الظريف اخانا او بكرا او زيدا اجمعين وتوابع المنادى المبني وهو المفرد
المعرفة والنكرة المقصودة من التاكيد والصفة وعطف البيان جاز ان ترفع حملا على لفظه
لمشابهة ضمته البنائية للرفع الاعرابي في حدوثه بحرف النداء كما مر في اسم لا التبرئة وان تنصب
حملا على محله وهو النصب بادعو كما هو قياس توابع المبنيات كيا زيد واجمعون واجمعين والبدل
كالمنادى المستقل مطلقا مبنيا كان المنادى او معربا فتعرب حيث يعرب وتبنى حيث يبنى كيا
زيد ابا عبد الله او بشر اما المعطوف بالحرف فان كان مع ال كيا زيد والحسن الرجل ففيه وجهان
على خلاف في المختار فالخليل يختار رفعه للمشابهة لفظه لانه اكثر ولان المعطوف منادى
مستقل تقديرا وان امتنع دخول يا عليه لفظا لوجود ال ويونس يختار نصبه لانه يمتنع كونه
منادى مستقلا فلا يحمل على اللفظ فيحمل على المحل ليكون مفعولا وفصل المبرد فان كان
المعطوف كالخليل والصعق علمين في العلمية وعدم افادة ال التعريف فهو كالخليل يختار رفعه
والا يكن علما كالرجل والطير مما يتعرف بال فهو كيونس يختار نصبه والا يكن المعطوف مع
ال فكالبدل فهو كالمستقل مطلقا كما مر كيا زيد وبشر واخانا واجاز المازني والكوفية نصبه
قياسا على ما مع ال وتوابع ما اي منادى مبني يقدر ضمه كالمعتل المقصور والمنقوص كيا موسى
وفتى وقاضي مما بني بعد النداء كالمبني قبل النداء كهذا وهؤلاء وتابط شرا وبعلبك فيها
الوجهان كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا من غير فرق فترفع توابع ما يقدر ضمه للبناء المقدر

في متبوعها حملا على اللفظ التقديري كما ترفع توابع المضموم لفظا على ضمة اللفظي وتنصب للنصب
المقدر محلا على المحل وهو النصب بادعو ومثلها او وصف هذا النصب بالمقدر ليس كما ينبغي لانه
محلي لا تقديري الا ان يراد بتقديره اعتباره محلا الا التقدير العرفي او يجعل على في الموضعين متعلقا
بلفظ المقدر لا بلفظ مقدر كيا موسى الفاضل الفاضل اخونا او اخانا ويا هؤلاء العاملون اجمعون
او العاملين اجمعين فنحو هؤلاء هنا حكمان بناء تقديري هو ضمة على انه منادى مفرد معرفة و
اعراب محلي هو النصب بادعو وقد يتجوز بتسميتهما محلين الاول محلا قريبا والثاني بعيدا ويجوز
اتباعه على محليه دون لفظه وفيه الغرض فقيل يا هؤلاء اخبروا اسالكم ما اسم له لفظ ومعنيان
ولا يراعى لفظه في تابع والموضعان قد يراعيان واللفظ مبني كذلك وضع من موضعيه عادمي بيان
ومن لطفه الايما الى المطلوب بقوله يا هؤلاء فريدة قد يرخم المنادى المعرفة غير المضاف والمستغاث
والمندوب والجملة تخفيفا بحذف اخره وهو حرف المطالب كيا صاح ويا حار في صاحب وحارث علمين
وقري يا مال او حرفين ان كانا زايدين في حكم واحد لزيادتهما معا كيا مرو في مروان او كان الاول
حرف مد زايدا ساكنا ثالثا المحركة من جنسه لفظا او تقديرا مكملا اربعة فصاعدا كيا منص ويا
مسك ويا مفض ويا مصطف في منصور ومسكين ومفضال ومصطفون او مصطفين اعلاما
او كلمة ان كان مركبا كيا بعل في بعلبك ويرخم ذو التاء مطلقا ولو ثلاثيا او غير علم كيا هب في هبة
يا جاري في جارية ويا فاطم في فاطمة والمحذوف كالثابت فالغالب بقاء سابقه كما كان كما
مر وقد يلغى فيضم سابقه كانه الاخر كيا حار بالضم بل قد يعل ايضا كيا مراو يا ثمي في مروو ثمو في
مروان وثمود والرابع مما يرد منصوبا او غيره مميز اسماء العدد فانها لوقوعها على كل معدود
تحتاج الى مميز يعينه ومميز الثلثة الى العشرة وهي ثمانية الفاظ مجرور باضافتها اليه و
مجموع ليوافق المميزات في التعدد وهو مكسر من ابنية جموع القلة غالبا وقل نحو ثلثة قروء
وسبع سنبلات واستثنى اسم الجنس واسم الجمع فلا يجمعان اكتفاء بجمعيتهما معنى ويجران بمن او
الاضافة كثلاثة تمر او قوم وثلاثة من التمر او من القوم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير

وكان في المدينة تسعة رهط وكذا ثلثمائة الى تسعمائة لرفضهم جمع مائة قال الجوهري اخبرني
عن مائة بمعنى مئات وكلمة بمعنى كلمات اراد للمائة المميزة لثلث الى تسع ونحو قولهم كلمة الشهادة
وكلمة لبيد ومميز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين مركبا كان كاحد عشر او مبسوطا
كالعقود منصوب على اصل التمييز وشذ الجر مع العقود كعشرة ودرهم فلا يقدح في القياس مفرد
لحصول الغرض به فيغني عن تثنيته وجمعه كاحد عشر كوكبا ومميز المائة والالف وتثنيتهما مائتين و
الفين وجمعه الوف والاف مجرور بالاضافة مفرد كعندي مائة او مائتا او الف او الفا او
الوف كتاب وانما لم يقل جمعهما لانهم رفضوا وتركوا جمع المائة في باب العدد وقد تصادف مفرد
منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما واصول العدد اثنا عشرة كلمة هي واحد الى عشرة
ومائة والف وغيرها فرع منها حاصل بتثنية او جمع او مزجي او اضافة كالفين والوف واحد عشر و
ثلثمائة فالواحد والاثنان يذكران مع المعدود المذكر كقوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما
هو اله واحد ويؤنثان مع المؤنث كامراة واحدة وامراتين اثنتين وكذا الحادي والثاني
الى العاشر ولا يجامعهما اي واحد والاثنين اسم المعدود مميزا لهما الا يقال واحد رجل ولا اثنان
واثنان رجلين بل يكتفى عنهما بالمعدود مفردا ومثنى فيقال رجل ورجلان لدلالته على الجنس و
العدد كليهما واما في الهين اثنين واله واحد فهما تاكيد لان العدد المفهوم من المعدود فليس من
الباب بخلاف البواقي حيث يجب جمعهما مع المعدود اذ لا يستفاد الجنس الا منه ولا العدد
الا منها والثلثة الى التسعة مفردة ومركبة والعشرة مفردة بالعكس فيؤنث للمذكر ويذكر
للمؤنث سواء كانا حقيقيين كثلث نسوة وخمسة رجال ام لا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال
وثمانية ايام فذكر العدد مع ليال لتانيث ليل وانث مع ايام لتذكير يوم فان العبرة فيهما بحال
مفرد المعدود فان جاء فيه الامران فالامران كخمسة او خمس السنة او سوق وفيه قال الجوهري
ابن تلبس الذكر اني عن اقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمايم الرجال هذا مع ذكر التمييز و
وحدة واما مع حذفه كصمنا خمسا من الشهر اي خمسة ايام فيؤنث العدد تغليبا للمؤنث على

الذي وسبق الفيل في تاريخ العرب بها اولا لشهر وهو ما بين هذا البين وكذا لو ميز عدد بين
مختلفين تذكيرا وتانيثا مفصول بين عنه بمن او بين نحو بعنا عشرا من او بين عبد وامة اي الجموع
او كل في عشر من او بين يوم وليلة اي عشرة ايام وعشر ليال فيؤنث العدد تغليبا للمؤنث قياسا
على التاريخ وذلك ما التزم بعضهم بقوله ما موضع يغلب الاناث بهم ولفظ يعد في الذكران
فان فيه تغليبا للمؤنث مع ان لفظ العدد مذكر لكونه بلا تاء تتميم تقول في المركب احد عشر و
اثنا عشر بتذكير الجزئين في المذكر واحدى عشرة واثنتا او ثنتا عشرة بتانيثهما في المؤنث و
تسكن شين عشرة في الحجاز دفعا لتوالي اربع حركات وتكسر في بعض تميم وتفتح في الباقين و
تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر بتانيث الجزء الاول فقط في المذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة
بالعكس في المؤنث فان العشرة بعد التركيب يرجع الى القياس فتؤنث بالتاء وتذكر بتركها بخلاف
ثلثة الى التسعة وفي ثماني عشر اربع لغات فتح الياء كاخواته ثم اسكانها ثم حذفها بفتح
النون او كسرها اليدل على الياء كما قد تحذف قبل التركيب ايضا فيجري الاعراب على النون
كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وليستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين
واخواتها من العقود الى تسعين وفي مائة والف وفروعهما ثم بعد عشرين تعطف ثاني
جزئي المركب وهو العقد على الاول وهو النيف بعاطف مذكور فتقول احد وعشرون
رجلا واحدى وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة بتذكير
الجزء الاول للمذكر وتانيثه للمؤنث لكن لا يقال واحد وواحدة بل احد واحدى وتعكس في ثلثة
الى تسعة فتقول ثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة وهكذا الى تسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تعطف النيف على مائة والف وفروعهما تقول مائة او الفا او
ثلثمائة او الفا المبنيات انواع منها المضمر وهو ما اي اسم وضع لمتكلم او مخاطب حاضرين
بقرينة المقابلة او غائب سبق ذكره سواء وضع لهذه المفهومات العامة ليستعمل في واحد
معين من افرادها كما هو المشهور او للافراد ملحوظة في ضمن تلك المفهومات او بوضع واحد عام
انفسها

كما

كما عليه المحققون وسواء سبق مرجع الغائب لفظا كزيد هو قائم او معنى كاعدلوا هو اقرب
للتقوى او رتبة كضرب غلامه زيد اليوم واليهما اشار بقوله ولو حكما فخرج لفظ المتكلم والمخاطب
لوضعهما للغائب لان الاسماء الظواهر كلها غيب ولفظ الغائب لانه وضع للغائب فقط لا لاشتراط
سبق ذكره والترديد لمنع الخلو لا الجمع فدخل المشترك بين المخاطب والغائب كالف فاما وقوما و
واو قاموا وقوموا ونون قمن فيهما فان استقل الضمير لفظا بحيث يستعمل منفردا بلا احتياج الى
اتصاله بغيره فمنفصل كهو واياه والا يستقل كان فمتصل بارزا كتاء قمت او مستترا وجوبا او جوازا
كالمنوي في قام وقم والمتصل اما مرفوع محلا او منصوب او مجرور والمنفصل غير مجرور فلم يسمع
الا مرفوعا او منصوبا فهذه خمسة انواع نوعان للمنفصل وثلثة للمتصل ولكل نوع اثنى
عشر لفظا فالاول ضربت الى ضربنا معلوما ومجهولا والثاني ضربه الى ضربنا والثالث غلامه
وله الى غلامنا ولنا والرابع هو الى نحن والخامس اياه الى ايانا ولا يسوغ استعمال المنفصل الا
لتعذر المتصل لانه اخصر والغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عنه الا لتعذر كتقدمه
على عامله لغرض حصر او غيره لانه انما يتصل باخره كاياك نعبد وفصله عنه بلفظ كما جاء الا
هو او حذف عامله كاياك والاسد للتحذير اي اتق او احذر اياك او كونه غير صالح لاتصاله
به كالحرف والعامل المعنوي مع ضمير كا مرفوع نحو ما هن امهاتهم وانا زيد او وصفا
مسندا الى غير ما هو له كزيد بكر ضاربه هو اذا كان الضارب زيدا اذ لو قيل زيد بكر ضاربه
لافهم العكس بناء على جعل الضمير المستتر لبكر والبارز لزيد كما هو الظاهر فالاتيان بالمنفصل
دليل على ارادة الاول دون الثاني الذي يكفيه المتصل فحمل عليه ما لا لبس فيه كزيد فرسه
راكبه هو وبكر هند ضاربته هي طردا للباب بخلاف ما لو كان الخبر فعلا كزيد بكر يضربه
اذ يكتفي فيه بالمتصل لقوة الفعل واصالته في تحمل الضمير وهو ما الغرض فيه فان قلت قلنا
النحوي على شرعه ليصل لنا ابحاثا من فرعه من عامل الاسماء في مضمر اولى به من فعله فارعه
وانت في كل ضمير بعد اخر لعرف منه وغيره مرفوع كهاء سلنيه وبابه الكلام بالخيار بين المتصل

لمانع

لذلك

للاصل والمنفصل لثقل تتوالى اتصالان في فصلتين وهما سيان في ظاهر الاكثر ورجح الاول
في التسهيل والفصل فيما يحكى عن الشلوبين وهو بعيد نعم يرجح الفصل بالاتفاق مع جر
الاول كحبي او حبك اياه مع جواز الوصل لقوله كان خيلك حقا يقينا مسئلة قد مر انه يشترط
سبق المرجع في الضمير الغائب لكن قد يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غائب مفسر بالفتح بها لتلك
الجملة تفسيرا بعد الابهام ويسمى مذكره ضمير الشان ومؤنثه ضمير القصة رعاية للمناسبة لا
لان تذكيره باعتبار الشان وتانيثه باعتبار القصة كما توهم اذ الضمير انما يرجع الى المتعقل
في الذهن لا الى هذين اللفظين نعم ناسب التعبير عن ذلك المتعقل بالاول في المذكر وبالثاني
في المؤنث كقل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وانما يجب تفسيره بجملة خبرية
لانه بمعنى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة متضمنة لنسبة تامة خبرية وفيه الغرض فقيل
ما مفرد لفظا ومعنى مبهم معنى كلام فيه لفظ ثان ويجوز مطلقا تذكيره باعتبار ذلك المتعقل
شانا وتانيثه باعتباره قصة ولكن يحسن تانيثه ان كان المؤنث فيها في الجملة المفسرة عمدة
فاعلا او مبتدأ او تذكيره ان كانت عمدتها مذكرا وقد يستتر هذه الضمير في كان وكاد ولا يجوز
حذفه حيث يؤتى لغرض المبالغة فحذفه نقض للغرض الا تبعا لغيره ككونه ان المفتوحة المخففة
من الثقيلة ولا يعمل فيه الا الابتداء او واحد نواسخه فعلا كان او حرفا ولا يثنى ولا يجمع لعوده
على متعقل واحد يعبر عنه بالشان او القصة ولو فسر بجملتين او جمل ولا يفسر بمفرد وغير جملة
لما مر ولا يتبع بتاكيد او بدل او بيان اذ الغرض منه الابهام او نعتا اذ الضمير لا ينعت ولا ينسق
لان هذا الضمير مخبر عنه بجملة وانما استغنى عن الرابط لانه رابط بنفسه في الجملة فلو عطف عليه
غيره شاركه في كونه مخبرا عنه بجملة خالية عن الرابط وهو ممتنع في غيره ولا يفسر الا بامر عظيم
خطره اذ المبالغة لا يليق بها الحقير نحو هو الامير راكب قال الشيخ رضي كان المخاطب لما
احس مما يوجب الاستفهام من الشان من اضطراب الناس وتراكم الركبان سال فقال
ما الشان فقيل هو الامير راكب وهي هند كريمة ذكر المثالين لما عمل فيه الابتداء الاول

اياه واياك

فلا يقال هو الذباب طار

للمذكر والثاني للمؤنث وانما الامر راكب للعمل فيه حرف ناسخ وقوله اذا ماتت كان الناس
صنفان العامل فيه ناسخ فلا يتوهم ان الباب طائف فائدة وذكر بعض المحققين وهو الشيخ الرضي
عود الضمير الغائب الى المرجع المتأخر عنه لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان الضمير مرفوعا
باول العاملين المتنازعين على اسم ظاهر بعدهما واعملنا الثاني وفاقا للبصرية نحو اكرمني
واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع لزيد وهو متأخر عنه لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه
مفعول لفعل متأخر فرتبته متأخرة عن الضمير الفاعل او كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس
مفسرا بتمييز على قاعدة الباب نحو نعم او ساء رجلا زيد فالفاعل ضمير مستتر مبهم يفسره
التمييز المتأخر لفظا ورتبة على المشهور فزيد هو المخصوص بالمدح او الذم وقيل هو مبتدأ و
الجملة خبره فالمرجع مقدم رتبة وقيل هو الفاعل فلا ضمير او كان الضمير مبدلا منه اسم ظاهر
يفسره نحو ضربته زيدا فالضمير المنصوب في ضربته يعود الى بدله زيد المتأخر لفظا ورتبة او كان
الضمير مجرورا برب الجارة على ضعف وشذوذ ولذا عدت رب في حروف الجر مما يختص بالمظهر نحو
ربه رجلا ولذا يجب افراده وتذكيره ابدا عند البصرية خلافا للكوفية حيث اوجبوا مطابقته
للتمييز نحو ربها امرأة وربهم رجالا او كان الضمير للشان والقصة كما مر لرجوعه الى الجملة المفسرة
المتأخرة لفظا ورتبة لانها خبر له بناء على ظاهر تفسيرها له والا فالتحقيق رجوعه الى متعقل
في الذهن او في سؤال مقدر كما مر وذكروا عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة في مواضع اخر غير
مشهورة الخبر عنه بمفرد متأخر يفسره كقوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا وقولهم هي النفس تحمل
ما حملت ج المميز بالبيئة في غير باب نعم ورب نحو فقضيهن سبع سموات فالهما الزمخشري ج
ضمير مفعول المتصل بفاعل مقدم كضرب اخوه زيدا عند الاخفش وابن جني حيث اجازاه لشواهد
كثيرة شعرية وقصره الجمهور على الضرورة فوائد يقع بين المبتدأ وخبره مع الناسخ وعدمه ضمير
مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ مفيد للتوكيد والحصر وان ما بعده خبر لا نعت ويسمى فصلا لفرقه
بينهما واعتمادهم عليه في ذلك ولا بد من تعريف الخبر او امتناعه من ال نحو اولئك هم المفلحون وان

ان جعلته جملتين ع

نون اما اول فهنالك ما لا فان دخله لام الابتداء فهو مبتدأ مستقل وان لم يكن فضلة نحو ان زيدا
لهو قائم وانا لنحن الصافون فان كان من الضمائر المشتركة بين المرفوع والمجرور جاز كون اللام
جارة فينقلب الضمير معها خبرا لما بعده نحو ان الزيدان لهما غلامان والمعنى على الاول ان الزيدين
غلاما للغير وعلى الثاني العكس وقلت ملغزا فيه بين لنا مجرور وحرف قد غدا في حلية الرفع
على الابتدا والعكس في مفهوما الاول منصوبا التوكيد هم للمبتدا ومنها اسماء الاشارة وهي
ما وضع لمشار اليه ليشار اليه اشارة حسية كما هو المتبادر فلا نقض بغيرها من المعارف فلو
استعملت في غائب او غير محسوس نحو ذلكم الله ربي وتلك الجنة فمجاز فان قيل تحديد اسماء
الاشارة بالمشار اليه دور اجيب بوجوه آ ان المراد بالحد المعنى اللغوي وبالمحدود العرفي ب ان
اسم الاشارة كالعلم لجنس الفاظ مخصوصة لغلبته فيها فلا يراد معناه الاصلي كعبد الله علما ج
ما قيل من ان المراد بكل من الحد والمحدود معناه اللغوي وغايته توقف معرفة المحدود على معرفة
جزئه البديهي التصور فلا دور لعدم العكس فللمفرد المذكر ذا وللمثناة ذان حال كون المثنى مرفوع
المحل وذين حال كونه منصوبه ومجروره فليس الالف والياء علامتين للاعراب وليست الياء ولا الياء
منقلبا عن الالف كما في المثنى المعرب على ان الثاني امر اتفاقي سمع عن العرب فكل منهما اصل موضوع
مستقل وليس احدهما فرعا عن الاخر بل مبني تختلف باختلاف العوامل الدالة على المعاني
المختلفة كالمضمرات والموصولات الا ان ذلك الاختلاف مستند الى الواضع حيث وضع
لكل معنى لفظا مستقلا بيانا للمراد فهو من العوامل لا بها وفيها الغرض من قال واي مبني بدا تلا
عقب عوامل ارادت البيان واما ان هذان لساحران فيمن شدد ان فليس هذان بالالف اسما
منصوب المحل بان بل هو متأول بوجوه الاول ان ان حرف جواب بمعنى نعم فما بعده مبتدأ وخبر ب
انها حرف ناسخ اسمه ضمير الشان مقدر ورد بان اللام المؤكدة لا تدخل خبر المبتدأ واعتذر
بان اللام ابتدائية دخلت على مبتدأ مقدر اي لهما ساحران او مؤكدة دخلت على خبر المبتدأ بعد
ان الجوابية لمشابهتها لان الناسخة لفظا بل معنى ايضا ج ان هذان اسم ان على لغة من جعل

المثنى

المثنى بالالف دائما وفيه ان تلك اللغة في المعرب قيل اجتمعت في هذان الفان اصلية والف
للتثنية فحذفت احديهما للساكنين فمن جعل المحذوفة هي الثانية قال ببنائه لان الالف هذا لا
يقبل التغير ومن جعلها الاولى اعربه رفعا بالف التثنية ونصبا وجرا بيائها منقلبة منها وعليه
يتمشى تلك اللغة وللمؤنث المفرد ذى وذه باسكان الهاء او كسرها بلا ياء وتى وته كذه في
الوجهين وللمثناة تان رفعا وتين نصبا وجرا كذان وذين وللجمع اولاء مدا في الحجاز بكسر
الهمزتين وقد تضمان فيكتب بالالف وقصرا في نجد فيكتب بالياء وهو للعاقل غالبا ومن غيره
قوله والعيش في اولئك الايام وقد يقال الولاء باشباع ضمة الهمزة الاولى وهلا بقلبها هاء و
اسماء الاشارة قد تدخلها هاء التنبيه كهذا وهاتان وهؤلاء وتلحقها كاف الخطاب الحرفية
المتصرفة تصرف الاسمية غالبا ومن غيره ذلك خير لكم بلا لام للمتوسط كذاك وتاك ومعه للبعد
كذلك وتلك الا في المثنى والجمع عند من مدهما الا فيما دخله حرف التنبيه فلا لام للبعيد في هذه
الثلثة ويشار بهما الى الزمان والمكان وغيرهما ويختص بالمكان هنا وهاهنا للقريب و
هناك وهاهناك للمتوسط وهنالك وثم بفتح المثلثة وهنا بفتح الهاء او كسرها مع التشديد
وهنت للبعيد وقال الشيخ قد يراد بهنا وهناك وهنالك الزمان قال ومنه قوله تعالى هنالك
الولاية لله الحق اى حينئذ ومنها الموصول وهو نوعان حرفي واسمي فالحرفي كل حرف مصدري
اول مع صلته اى معموله المتصل به بالمصدر ولا عائد له والمشهور منه خمسة وهي ان المفتوحة
المشبهة بالفعل وصلته جملة اسمية تتأول بمصدر الخبر كما مر وان وما المصدرية وصلتها فعل
متصرف غير الامر وقيل او جملة اسمية غير مصدرة بحرف على قلة وهو مختار الشيخ لقوله عليه السلام بقوا
في الدنيا ما الدنيا باقية وهي ظرفية او غيرها وقد سبقنا في ما دام وكي الناصبة وصلتها
ولو على الخلاف ولم تثبت مصدريتها عند الاكثر وتوصل عند مثبتها بفعل متصرف غير الامر
نحو اولم يكفهم انا انزلناه اى انزالنا اياه وبلغني انك منطلق اى انطلاقك وانك زيد او في
الدار اى كونك زيدا واستقرارك فيها وان تصوموا اى صومكم خير لكم ولولا ان من الله علينا

اى المذكر والمؤنث

في الحاجز

وتميم لا يأتون باللام مطلقا

اذ لا يعود الضمير الى حرف

اى منه وحكى سيبويه كتبت اليه بان قم اى بالقيام وبما نسوا اى بنسيانهم يوم الحساب و
لكيلا يكون على المؤمنين حرج اى لعدم كون حرج واسلمت كى ادخل الجنة اى لدخولها ويود احد
هم لو يعمر الفسنة اى تعمير الفسنة وقيل لو فيه شرطية على حذف الجواب ومفعول تود اى يود
التعمير ولو يعمر لسره ذلك ولا يخفى تكلفه والموصول الاسمى ما اى اسم افتقر الى الصلة وضمير فيها
عايد عليه رابط بينهما والصلة اما جملة خبرية فعلية او اسمية او ظرفية معهودة كجاء الذى اعطيته
واذا كان الاعطاء معلوما للمخاطب وقد يكون مبهمة للتهويل والتفخيم كغشيهم من اليم ما غشيهم و
اما صفة محضة دالة على الحدوث كاسم الفاعل والمفعول لانهما بمعنى الفعل وتختص بال نحو
الضارب اذ اصله الضرب بمعنى الذى ضرب فكرهوا دخول ال المشابهة لفظا لال الحرفية
بالاسم على الفعل فجعلوه معلوما بصورة اسم الفاعل ومجهولا بصورة اسم المفعول تحرزا عن ذلك
فلو استعملا للثبوت نحو الطالق والضامر او غلبت اسميتهما كالحارث والمنصور علمين لم يقعا
صلة لخروجهما عن معنى الفعل كالصفة المشبهة واسم التفضيل فال فيها حرف تعريف لا اسم موصول
ويوصل ال شاذا بالمضارع كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته وبالظرف كقوله من لم يزل
شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم ولا يقع الموصول جزءا من كلام
الا بصلته فهو المستحق للاعراب وهى من قيوده وتتمته ولذا عدوا جملة الصلة مما لا محل له من
الاعراب كما يأتى الا انهم اعربوا صلة ال باعراب ال لانها لعدم استقلالها لفظا كانت كالجزء من
لفظ صلتها كال الحرفية فاجريت مجراها ولان صلتها مفردة لفظا وان كانت بمعنى الجملة فلا
بد لها من اعراب واذ لا اعراب لها اعربت باعراب ما هى تابعة له وهو الموصول وقد لغز فى ذلك فقيل
خاصنكم لنحو ولما اسمان اولهما اعرابه فى الثانى وذلك مبنى بكل حال ما هو للناظر كالعيان
وفى قوله للناظر تلويح الى المطلوب وهو الموصول الاسمى الذى للمذكر المفرد العالم وغيره نحو
ابرهيم الذى وفى افرايتم الماء الذى تشربون واللتى للمؤنث كذلك نحو قد سمع الله التى
تجادلك وقبلتهم التى كانوا عليها وقد يصغر على اللتيا فى قول بعد اللتيا التى ويراد بعد صغر

الامر وكبرها اى بعد مشتقه ويسلخان عن الموصولية فلا حاجة الى صلة وقيل يراد بهما الذا هية

والغرهما بعضهم فقال وما اللذان جردا من صلة لكن هما فى الاصل موصولان وقد يفسر بما

حكاه بعض النحاة جاءنى الذى والتى اى الرجال والنساء من غير قصد صلة ولمثناهما اللذان واللتان

بالالف ان كانا مرفوعى المحل واللذين واللتين بالياء ان كانا منصوبين ومجرورين كذان وذين وكان

قياس تثنيتهما او جمعهما اللذيان واللتيان باثبات الياء كقاضيان وذيان وتيان بقلب الالف ياء

كفتيان لكنهم حذفوا اواخرهما فرقا بين المعرب والمبنى كما فرقوا فى التصغير اذ قالوا اللذيان واللتيان

وذيا وتيا فابقوا الاول على فتحه وعوضوا ضمة التصغير بالف فى الاخر وقيل بعض العرب يجمع بينهما

وتميم وقيس يشدد نونهما عوضا عن المحذوف ولا يختص ذلك بحال الرفع خلافا للبصريين فقد قرئ

فى السبع ربنا ارنا اللذين واحدى ابنتى هاتين بالتشديد كما قرئ به واللذان يأتيانها منكم فذانك

برهانان وحارث وبعض ربيعة يحذفون نونهما دون ذان وتان للالتباس ففى نون الموصول

ثلث لغات وفى نون الاشارة لغتان والالى قصرا كهدى وقد يمد والذين بالياء مطلقا رفعا

ونصبا وجرا الجمع المذكر العاقل نحو الذين امنوا وقوله رايت بنى عمى الالى يخذلوننى وقد يجيئهما

لغير العاقل كقوله تعالى فى الاصنام ان الذين تدعون من دون الله وقوله يهيجنى للوصل ايامنا الالى

مررن علينا والزمان وريق والواو رفعا لغة هذيل وعقيل قال نحن اللذون صبحوا الصباحا

واللائى بهمزة قبل الياء كالجائى واللاى واللواتى بتاء مثناة من فوق قبل الياء لجمع المؤنث

ويكتب الذى والتى مفردين ومجموعين بلام واحدة ومثناهما بلامين فرقا وهذه الموصولات

نص فى معانيها والبواقى مشتركة بين المذكر وغيره والمفرد وغيره وهى من كمن للعالم غالبا نحو

من عنده علم الكتاب ولغيره قليلا نحو ومنهم من يمشى على رجلين لشمولها الطير وما بالعكس نحو

فانكحوا ما طاب لكم من النساء وما عندكم ينفد وال للجميع ولا يوصل الا بصفة كما مر واى بالتشكيل

اعربها الاخفش والكوفية مطلقا وقال سيبويه يبنى على الضم اذا اضيف لفظا الى جملة صدرها

محذوف نحو ايهم اشد اى الذى هو اشد وقد تعرب حينئذ ايضا وذو الطائية للعالم وغيره قالوا الا او

او لتوكيد الفرق قيل للبعد فى اسم الاشارة

ذو في الشاعر شر وقال وبري نحو حضرت وذو طويت والمشهور بناؤها على السكون ولزوم
افرادها وتذكيرها وحكى غيره التانيث وتقع كائنة بعد ما ومن الاستفهاميتين لو لم يكن اشارة
ولا ملغاة ولا مركبة مع ما او من كما ياتي مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رايت بذكر فعل متعلق
بعد ذا خاليا عن ضمير نصب فذا موصولة وما ومن الاستفهاميتان مبتدآن وذا مع صلتها خبر والعائد
مقدر اى ماذا صنعته ومن ذا رايته هذا قول سيبويه وقيل ذا مبتدأ وما ومن خبران قدما للزوم
تصدرهما الابتدائن لانهما نكرتان ويدفعه الافادة مع تخصيصهما بالعموم والجواب عنه في قول الشيخ
رضي فمقول الصلح او زيد برفعهما بالخبرية لمحذوف اي الذي صنعته الصلح والذي رايته زيد لتطابق
الجواب السؤال في الاسمية ويجوز النصب بتقدير فعل دل عليه السؤال لكن الاول اولى ولذا
اقتصر عليه المص ولك الغاؤها اى جعل ذا زائدة كانه قيل ما صنعت وما رايت على راى الكوفية
وابن مالك من جواز زيادة الاسماء فهما اى ما ومن ح مفعولان للفعلين قدما لتصدرهما او
لك ايضا تركيبهما مع ذا فكل منهما معها بمنزلة كلمة واحدة فلا يستحقان الا اعرابا واحدا فماذا بمعنى
اى شئ ومن ذا بمعنى اى شخص لعموم ما واختصاص من بالعالم كالشخص عرفا وضعا فالكل اى مجموع
ماذا او من ذا مفعول مقدم والجواب على التقديرين الالغاء والتركيب نصب بفعل دل عليه
السؤال توفيقا بينه وبين الجواب في الفعلية ويجوز الرفع مرجوحا ولذا تركه المص وقس عليه اى على
ما ذكر نحو ماذا عرض ومن ذا قام مما فعله لازم فيجوز جعل ذا موصولة والغاؤها وتركيبها كما مر الا
ان الجواب هنا رفع مطلقا اذ السؤال جملة اسمية على التقادير ويمتنع النصب اذ الفعل المدلول
عليه للسؤال قاصر لا ينصب المفعول به لكن في الرفع وجهان احدهما جعل المرفوع خبر المبتداء
والاخر جعله فاعلا الفعل دل عليه السؤال والاول اولى للمطابقة بين الجواب والسؤال و
منها المركب وهو ما اى اسم ركب من لفظين مهملين او موضوعين اسمين او فعلين او حرفين
او مختلفين تركيبا ليس بينهما نسبة حاصلة منه فخرج المركب الاضافي والاسنادي كعبد الله و
وتابط شرا فان تضمن اللفظ الثاني منهما حرفا حقيقة او حكما بنيا اى اللفظان الاول

لافتقاره

لافتقاره الى الثاني والثاني لتضمنه معنى حرف العطف على الحركة اشعارا باصالة الاعراب
بالفتح جبرا لثقل التركيب كخمسة عشر اذ اصله وعشر فهو متضمن للعاطف حقيقة وهو
ظاهر وحادي عشر بفتح الياء في الافصح ويجوز الاسكان تخفيفا كثماني عشر وهو ليس متضمنا للحرف اذ
معناه واحد من احد عشر لا واحد وعشر لكنه فرع ماخوذ من اصل متضمن الحرف وهو احد عشر
فكان متضمنا له حكما وكذا اخواتها الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثني عشر وفرعيه اثنتي عشرة
وثنتي عشرة اذ الجزء الاول منها معرب على المختار لشبهه بالمضاف في سقوط نونه والثاني مبني
لتضمنه الحرف وقيل بنائهما وان اختلافهما وضعا نصبا وجرا كاختلاف ذان وذين والا يتضمن
الثاني حرفا بني الاول لما مر واعرب الثاني كغير المنصرف ان كان علما للعلمية والتركيب كبعلبك علما
لبلد بالشام ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا والا بني هو ايضا كسيبويه فانه قبل تركيبه مبني لانه
اسم صوت على الحركة رفعا للساكنين بالكسر على القاعدة فيهما فهو مثال للنفي اي للمبني قبل تركيبه
لا للنفي فريدة من المبنيات اسماء الشرط والاستفهام لوضعهما المعاني حرفية وقد مر تفصيلها في
بحث الاضافة وحكى يونس اعراب من الاستفهامية في قول بعض العرب ضرب من منا لمن قال
ضرب رجل رجلا وهو غريب مع ان من هذه واجبة التصدر وقد فاتها هنا وفيها اللغز من قال
ماذو بناء مع تصدر واتى حالا بذين مخالفان ومنها الكنايات وهي كم وكاي وكذا للعدد
وكيت وذيت للحديث وترد كم استفهامية بمعنى اي عدد فتميز بمنصوب مفرد نحو كم عبدا ملكت
اثلاثة ام خمسة او بمجرور بمن مضمرة ان جرت بحرف نحو بكم درهم بعته وخبرية للتكثير فتميز بمجرور مفرد
او مجموع وافراده اكثر وافصح وتشتركان في البناء على السكون ولزوم التصدر وتفترقان في
اقتران بدل الاولى بهمزة الاستفهام كما مر والثانية ببيان الاضرابية نحو كم درهم اخذت القابل الوفا
واختصاصها بالماضي كربت وكاين للتكثير ولها الصدر وتميزها مفرد مجرور بمن ظاهرة نحو
كاين من نبي او مضمرة كقوله كاين قائل للحق يقتضي لا بالاضافة كما زعم ابن كيسان قال نونها
تنوين لم يثبت مع الاضافة وهما ضدان وفيه اللغز من قال اخبروا باسم مضاف ثابت التنوين

كما كان م

فيه اجتمع الضدان اراد به كاين على راى ابن كيسان وكذا يكنى به عن العدد مطلقا ويميز بمنصوب مفرد
او مجموع ونكرة مع الواو واكثر منه بدونه ومن افراده نحو له كذا درهما قبل وعن المحدثين ابضا
وكيت ذيت مبنيا على ذيت وذيت وحكى ابو عبيدة كيته بالهاء فتحا وكسرا ومنها اسما الافعال
وهي ابدا عاملة غير معمولة وتعمل عمل معناها وهي اما بمعنى الماضي كشتان وبطان وهيهات بمعنى
افترق وبطؤ وبعد وكسرعان وشكان بمعنى سرع مع تعجب او بمعنى الامر وهو الاكثر كصه ومه
وآمين ورويد وبله وحيهل ودونك وامامك ووراءك واليك بمعنى اسكت واكفف
استجب وامهل ودع وائت وخذ والزم وتقدم وتاخر وتنح وكفعال من الثلاثي المجرد مطرد كثيرا
وتراك بمعنى انزل واترك او بمعنى المضارع كوي وواها وواو وويه بمعنى اعجب واوه واف بمعنى
اتوجع واتضجر منونها نكرة وغيره معارف وذوالحالين ذو حالين كصه ومه منونا وغيره
وبله على ثلثة اوجه اسم فعل بمعنى دع فينصب ما بعده بالمفعولية واسم استفهام بمعنى كيف فيرتفع
تاليه بالخبرية او الابتداء على الخلاف في نحو كيف زيد ومن هذا او مصدر فيجر بالاضافة نحو بله
زيد بالنصب اي دعه او بالرفع اي كيف هو او بالجر بمعنى ترك زيد من باب اضافة المصدر الى فاعله
او مفعوله وفيه الغز فقلت بين لنا لطفا ايا ماجد ما اسم ثلاثي لنا جامد رفع ونصب ثم
جر لما يتلوه في استعمالهم وارد معناه مع كل من الوجه معنى جديد رام الناشد ولا يلحق
اسما الافعال ضمير مرفوع بارز وبذلك رد ابن هشام قول من زعم منها تعال وهات لقوله تع
قل تعالوا واوها توا برهانكم التوابع كل اسم هو فرع متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعرابه من
رفع او نصب او جر لفظيين كان اعرابا هما ام تقديريين ومحليين ام مختلفين وهي خمسة النعت
والعطف بحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان الاول النعت وهو ما اي تابع دل على معنى في متبوعه
دلالة مقصودة بالوضع كما هو المتبادر مطلقا سواء كان اتصف متبوعه بذلك المعنى بواسطة
كغيره بحال متعلقه ام لا بها كغيره بحال نفسه وسواء كان التابع مشتقا ام لا فخرج اخوانه
لانها لم توضع لتلك الدلالة وان لزمتها احيانا ولكن الاغلب اشتقاقه بدلا اشتراطه خلافا

لشاطبيه

لشاطبية فان اقسامه اربعة المشتق وهو اغلب كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
وصيغ المبالغة والجامد المتأول بالمشتق اتفاقا كالمنسوب واسم الاشارة وذي بمعنى صاحب نحو
مررت برجل هذا او بصري او ذي مال اي حاضر او منسوب الى بصرة او صاحب مال والمصدر
نحو رجل عدل او رضى او مفطر وهو متأول بالمشتق عند الكوفيين اي عادل ومرضي ومفطر و
قيد ذو عند البصريين ولذا التزموا افراده وتذكيره فيقولون امرأة عدل والجملة وتاتي في
محلها وينقسم الالفاظ بحسب الاحتمالات العقلية الى ما يوصف ويوصف به كاسم الاشارة
والمعرف بال وما لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر واسم الاستفهام او الشرط والحروف وما
يوصف ولا يوصف به كالاعلام وعكسها كالجمل وهو اي النعت اما بحال الموصوف فحينئذ يتبعه
اعرابا رفعا او نصبا او جرا او تعريفا او تنكيرا او افرادا او تثنية وجمعا او تذكيرا او تانيثا الا فيما
يستوي مذكره ومؤنثه كالمصدر وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول فانه لا يؤنث لفظا بل ابدا
والا فهو ايضا مطابق معنى لما مر في بحث المميز من انه مذكر مع المذكر ومؤنث مع المؤنث غير انه
خال عن علامة التانيث لفظا واما نحو نطفة امشاج وثوب اسمال فقال سيبويه افعال هنا
واحد لا جمع وقيل جمعية النعت باعتبار اجزاء المنعوت فالنطفة اشياء كل منها مشيج اي مخلوط
والثوب قطع كل منها سمل اي خلق وقيل افعال جمع قلة فهو بحكم المفرد ولذا افرد ضمير في
قوله تعالى نسقيكم مما في بطونه اي الانعام وفيه الغز السخاوي فقال ما اسم مفرد في حكم جمع
وما هو باسم جمع واسم جنس ومجموع اتى صفة لفرد فبينه لنا من غير لبس اراد بالاول نحو
سراويل كما نبيا وبالثاني نحو امشاج واسمال ضمار وقال الزمخشري اخبرني عن نعت مجرور
منعوته مرفوع وعن منعوت موحد نعته مجموع عني بالاول نحو هذا جحر ضب خرب كما مر في
جر الجوار وبالثاني نحو ثوب اسمال او بحال متعلقه اي متعلق موصوفه فحينئذ يتبعه اي النعت
موصوفه في الثلثة الاول الاعراب والتعريف والتنكير واما في الخمسة البواقي ففيها تفصيل
فان رفع النعت ضمير الموصوف ونصب متعلقه على التميز او جره بالاضافة فالنعت موافق

كالوصف
يطابقه في اربعة من عشرة

لموصوفه في هذه الخمسة ايضا كما يوافقه في الثلثة فهو اذن كالفعل بحاله يوافقه في الكل اذا
المسند الى ضمير مسند حقيقة اليه فله حكمه نحو جاءتني امرأة كريمة الاب او كريمة ابا بتانيث
النعت لتانيث الموصوف مع تذكير المتعلق ورجلان كريما الاب او كريمان ابا او رجال كرام
الاب وكرام ابا بتثنية النعت وجمعه مع افراد المتعلق والا يرفع ضمير موصوفه لرفعه المتعلق
فكالفعل لو حل محله في وجوب المطابقة للمرفوع المذكر مطلقا وللمؤنث الحقيقي وجواز الوجهين
مع رجحان التانيث مع المؤنث اللفظي او الحقيقي المفصول بغير الا فلا يجب مطابقته لمتبوعه في الخمسة
نحو جاءني رجل حسنة جاريته لحسنت او رجل عالية او عال داره كعلا او علت مع رجحان
التانيث فيهما ولقيت امرأتين او نساء حسنا عبدهما او عبدهن كحسن او امرأتين او نسوة
قائما او قائمة في الدار جاريتهما او جاريتهن مع رجحان التانيث للفصل بغير الا والعزي في
ذلك فقلت ما مفرد ذكرته فذو تنا الجمع خصها النسوة او ضعيفة الشتين منهن فمن ابدا
فهو الاصل لا اهل الا اسوة فريدة اذا تعددت النعوت وجب تثنيتها او جمعها بحسب المنعوت ان تحدث معنى
متعددا كان المنعوت كجاء مكي وبصري عالمان او زيد وبكر وابوهما الفضلاء ام واحدا مثنى
او مجموعا كجاء رجلان فاضلان ورجال شعراء والا فالتفريق كقوله على ربعين مسلوب وبال
وقولك جاء رجل شاعر وكاتب وفقيه قال السخاوي في الغازه وجمع نعت افراد اجبنا صنعا
وهل النعت دون الوصف معنى مضر دبرعي وعنى بالاول نحو جاء زيد وبكر وابوهما الفضلاء
وبالثاني ما قاله قوم منهم تغلب ان النعت ما له محل خاص من موصوف كاعور واعرج في العين و
الرجل والصفة عامة كالعظيم والكريم لكن البصرية لا يفرقون بينهما فان الله سبحانه يوصف
اتفاقا ولا ينعت عند تغلب ومن تبعه الثاني المعطوف بالحرف ويسمى المنسوق وعطف النسق
لانساق المتعاطفين وتساويهما في المقصودية بالنسبة وهو تابع بواسطة احد الحروف العاطفة
الواو لمطلق الجمع سواء كان مع الترتيب نحو ولقد ارسلنا نوحا وابرهيم لا نحو كذلك يوحي اليك
والى الذين من قبلك الله فانجيناه واصحاب السفينة ومع التعقيب او المهلة والفاء للجمع والترتيب

والتعقيب

والتعقيب كما يأتي في المفردات او ثم للجمع والترتيب في المهلة خلافا لنا في الاخير محتجا بقوله تعالى
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها واجيب بانه لترتيب الاخبار والتراخي في الاعتبار
والغرابة لا في الوجود وفيه وجوه اخر ياتي بعضها او حتى للجمع والانتهاء وياتي في المفردات
او ام المتصلة فقط في الشرح المنقطعة ايضا عند ابن جني وبيّن هناك او او للتفريق ضد
الجمع اي لاحد الامرين مع الشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الابهام نحو انا او انت المحق
او التخيير حيث امتنع الجمع كتزوج هندا او اختها او الاباحة حيث جاز كجالس زيدا او بكرا
او بل للاضراب وسياتي او لا لنفي حكم المعطوف عليه عن المعطوف ويشترط كونها بعد
اثبات او طلب وبين متعاندين غير مقترنة بعاطف اخر فالعاطف في جاء زيد لا بل بكر هو بل
ولا رد على السابق وفي ما جاء زيد ولا بكر هي الواو ولا تاكيد لها او لكن بالتخفيف و
تعطف غير مقترنة بالواو مفردا على مثله المنفي للتحقيق حكم الاول ونفيه عن الثاني كما جا
زيد لكن بكر فالعاطف في نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله هو الواو
ولكن ابتدائية اي ولكن كان رسول الله من باب عطف جملة على جملة بالواو وقيل بل مفرد
على مفرد وقيل العاطف لكن والواو زائدة وكذا لو تلتها جملة كانت ابتدائية لا عاطفة تبعا
بالواو نحو ولكن كانوا انفسهم يظلمون او بدونها كقوله ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره
لكن وقايعه في الحرب تنتظر وكذا بعد الايجاب كقام زيد لكن لم تقم فيمتنع لكن بكر على العطف
خلافا للكوفية نحو جا زيد وعمرو مثال للواو ويحتمل المعية والترتيب وعكسه وجمعا لكم
والاولين لما لا يحتمل الترتيب فرية ليست من حروف العطف اما المكسورة المشددة
للجمهور وياتي بيانه في المفردات ولا ليس خلافا للكوفية ولا اي المفسرة خلافا لبعض ولا الا
خلافا لقوم منهم الاخفش قال السخاوي والا هل تجيء مكان اما وما المعنى اذا جاءت كغير وهل
عطفت بمعنى الواو حينا فان بيت جئت بكل خير اراد قولهم جاءت الا بمعنى اما بالكسر و
التشديد نحو اما ان تنطق بخير والا فاسكت اي واما ان تسكت وبمعنى غير فتكون صفة

فالمعنى جمعهما في حكم النفي

صاحب كتاب المستوفي في النحو

والفرق بينها وبين الاستثنائية في نحو له علي درهم الا دانقا بالنصب على الاستثناء وبالرفع

على الصفة ان الدرهم تام في الاخير ناقص بدانق على الاول وبمعنى الواو في قوله تعالى لئلا يكون للناس

عليكم حجة الا الذين ظلموا اي والذين بمعنى ولا للذين وفيه اقوال اخر ذكرناها في الشرح وقد

يعطف الفعل الخبري ط على اسم مشابه له معنى كاسم الفاعل والمفعول للحدوث كقوله تعالى فالمغيرات

صبحا فاثرن به نقعا وصافات ويقبضن اي اللاتي اغرن فاثرن ويصففن ويقبضن فيمتنع

هذا رجل طويل ويجيء اذ ليس طويل بمعنى الفعل فبطل قول من جعل ثم في خلقكم من نفس واحدة

ثم جعل منها زوجها عاطفة على واحدة بمعنى توحدت اي انفردت لان واحدة للثبوت لا

الحدوث نعم يصح تقدير توحدت بقرينة واحدة وهو اجود من تقدير انشائها كما قيل ومنهم

من اول الفعل بالاسم فقال اي فالمثيرات وقابضات فنصح المثال عنده بناء ولا يجيء مجاء

او بالعكس اي يعطف على الفعل اسم مشابه له كقوله ام صبي قد حبى ودارج اي حبى ودرج

ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا لانه كجزء عامله لفظا وهو

ظاهر ومعنى لانه فاعل فالعطف عليه كالعطف على جزء كلمة الا مع الفصل بينه وبين معطوف

بالضمير المنفصل المؤكد لانه يشعر بانفصاله عن عامله معنى فيضعف جزئيته بعض الضعف بل

يوهم ان العطف على الفاصل لا عليه او بفاصل ما غير الضمير اي فاصل كان او مع توسط لا

النافية بين الحرف العاطف والمعطوف لاكتفائهم به عن الفصل بين المتعاطفين نحو جئت انا

وزيد بعطف زيد على التاء للفصل بالمنفصل ومنه اسكن انت وزوجك خلافا لابن هشام

في الاوضح قال زوجك فاعل المحذوف معطوف بالواو على اسكن عطف جملة على اخرى اي و

لتسكن زوجك وليس معطوفا على الضمير المستتر عطفا مفردا على مفرد والا لزم رفع فعل الامر

للاسم الظاهر مرفوعا به لانا بعا المرفوعة لانهم اغتفروا في التوابع ما لا يغتفر في متبوعاتها ولذا

ماجاز رب شاة وسخلتها ويا زيد الحارث وانك على التقدير هنا مع انه خلاف الاصل و

الظاهر بقيل فوايد الضمير المنفصل لانه عنده لمجرد التوكيد ولا يفيد صحة العطف وان افاد

وامتنع رب سخلتها ويا الحارث وان انت على ان مع

النحرية

التحرز عن صورة الممتنع ونحو قوله تعالى يدخلونها ومن صلح بعطف من على واو الجمع للفصل

على ضمير اشركنا

بالمفعول وقوله ما اشركنا ولا اباؤنا بعطف اباؤنا على نا لتوسط لا بين العاطف والمعطوف
وجامع المنفصل في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم وكل ذلك في المرفوع المتصل فلا يصح العطف
على الضمير المنصوب مط كضربته وبكرا ولا على المنفصل مط كجاء وهو وابوه ولانهما ليسا كالجزء منه
ويعاد الخافض مط على المعطوف على ضمير مجرور مضمرا كان المعطوف ام مظهرا بالاجماع في الاول
لان المعطوف على المجرور مجرور قطعا والضمير المجرور لا ينفصل فلا بد من اعادة العامل الجار ليتصل
كمررت بك وبه وعلى المشهور عند البصرية في الثاني لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
ضمير الفاعل بعامله لانه جاز انفصاله بخلاف المجرور واذ ليس له منفصل حتى يؤكد به ثم يعطف عليه
كما فعل في العطف على المرفوع التزموا اعادة الجار اذ لا مسوغ سواها وزاد الزيادي والجرمي
تأكيده بمنفصل مرفوع كمررت بك انت وزيد والفراء تأكيده بظاهر نحو بك نفسك وزيد ولكن
ليس عندهما سماع وقال الكوفيون وابن مالك بجواز العطف بلا اعادة الجار مط استنادا الى امثلة
من الشعر وغيرها وقال ابن هشام في الاوضح ان الاعادة اكثر من عدمها فليست شرطا لازما

ابن عباس

لقراءة ابن عباس تساءلون به والارحام بالجر وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه وعلى المشهور يستثنى موضع
يمتنع فيه عطف الظاهر سواء اعيد الجار ام لا وهو الضمير المجرور بلولا عند سيبويه وتبعه في التجريد

الجار

لان لولا عندهم لا يجر الظاهر فلو اعيدا رتفع الظاهر بعده بالابتداء كما هو في الاخرى الزائد
وما يحكيها ولو لم يعد امتنع العطف وموضعان آخران جاز فيهما بلا اعادة ما اذا التبس المراد بدونها كجاء
غلام عمرو وزيد لو اريد غلام واحد مشترك اذ لو قيل وغلام زيد اوهم الاثنينية وما اذا كان المعطوف
جملة ان وان المصدريتين وصلتهما لجواز حذف الجار منهما قياسا مطردا نحو شجاعة زيد عجبت منها
وانه بخل نص عليه الدماميني في المنهل والعزب المواضع الثلثة فقلت ما خافض لا تعطف اسما ظاهرا
او ضميرا للمضمر المخفوض به اصلا وان اعدته ما ذاك ماذا الاخر قد جوزوا العطف على ما جر به من
مضمر ان كنت قد قصدته من غير رد الخافض في لفظ ما عطفته طردا واجماعا لهم بينه وان وجد

ولا يعطف اثنان بعاطف واحد على معمولي عاملين مختلفين اعرابا على الاشهر كضرب غلام زيد
بكرا او بشر فالدار الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا وبتقديم المجرور
اذ العاطف كعامل ضعيف فلا يكون كعاملين مختلفين فليقتصر على ما سمع من المثالين ومنعه سيبويه
والمبرد والزمخشري واولوا المسموع بتقدير الجار ليكون من عطف جملة على جملة واما العطف
على معمولي عامل واحد او معمولين لا غير فجائز اتفاقا كضرب زيد بكرا وبشر هندا فريدة العطف باعتبار
المعطوف عليه على اقسام العطف على لفظه وهو الاصل كما مر والعطف على محله ولجوازه عند
المحققين شروط اظهرها ذلك المحل في الفصيح وموافقته للاصل ووجود عامل مقتض له ولذا
اجازوا العطف على خبر ليس بالنصب في نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا ومنعوا نحو مررت بزيد وبكرا
لعدم ظهور النصب بمررت على المفعولية ونحو هو ضارب زيدا واخيه لان الاصل في الصفة المعملة الجامعة
لشروط العمل عمل فعلها لا اضافتها الى معمولها ونحو ان زيدا ذاهب وبكر لان رافع زيد وهو الابتداء
قد نسخ بان فلا رافع له معها وقد مر تجويز المص للاخير بشرط مضي الخبر وفاقا للقدماء تمسكا لقوله
تع ان الله بريء من المشركين ورسوله واجيب بان رسوله عطف على الضمير المرفوع في بريء
للفصل بالظرف او مبتدأ المقدر اي ورسوله كذلك والثالث العطف التلقيني وهو ان تعطف لفظا
على ما في كلام غيرك وهو ضربان احدهما ما يصح الحاقه بالمعطوف عليه وضمه اليه كما لو قيل زيد لاعطين
بكرا فرسي فتقول وبشرا اذ يصح ان يقول زيد لاعطين بكرا فرسي وبشرا ومنه قوله تع واذ قال
ابراهيم رب اجعل هذا بلدا امنا وارزق اهله من الثمرات من امن منهم بالله واليوم الاخر قال
ومن كفر على تجويز الزمخشري عطف من كفر على من امن وثانيهما ما لا يقبل ذلك كما اذا
قلت في المثال وغلامك مريدا غلام زيد اذ لا يصح ان يقول زيد لاعطين بكرا فرسي وغلامي
مريدا غلام نفسه بل يجب ان يقول وغلامي ومنه قوله تع قال اني جاعلك للناس اماما
قال ومن ذريتي على تجويز الزمخشري عطف من ذريتي على الكاف في جاعلك وفيه الغرب
فقلت ما عاطف الجمع قد وضعا في لفظ من قد رانه وقعا ما لفظ معطوف له حالا

لا فيه

لا في متبوع ولا عامل تقديره ايضا اي كاملي خال عن المتبوع والعامل حتى بدا من وضع
ثالث هذان مع ما جاء من حادث لا يقبل المعطوف بالعاطف جمعا مع المتبوع ايا عار في
ذا العطف على التوهم كعطف مجرور على منصوب ليس لتوهم زيادة الباء نحو ليس زيد قائما ولا
قاعد وكالمرفي حروف الجر وحمل عليه قوله تعم فاصدق واكن فيمن جزم اكن وفيه الغرز السيوطي
فقال الحاجكم ما تابع غير تابع لمتبوعه في موضع ولا لفظ ويحل ايضا بنحو مات زيد لبئس غير شيء كما مر
في بحث المستثنى الثالث التاكيد وهو تابع يفيد تقرير متبوعه فيدل على ان المراد به نفسه لا غيره
على تجوز او سهو او نسيان كضرب الامير نفسه او تقرير شمول الحكم لافراده او اجزائه دفعا لتوهم
التخصيص كجاؤا كلهم وبعت العبد كله وهو اي التاكيد اما لفظي وهو اللفظ المكرر بعينه كجاء زيد
زيد او بمرادفه كحقيق جدير او بمماثله كحسن بسن وشيطان ليطان فانه ايضا تكرير الاول لكن لما لم
يكن المقصود منه تقرير المتبوع او شموله بل مجرد تزيينا للفظ وهو غرض ضعيف لا يعتد به كرهوا
التكرير لاجله فغيروا الثاني بعض التغيير واما نحو اسكن انت فالمؤكد المستتر وان لم يكن لفظا نعم
الا انه بحكمه هو مكرر حكما وكذا رايتك انت ومررت بك انت اذ الثاني هو الاول معنى وان افترقا
اعرابا واتصالا وانفصالا بناء على ما تقرر من ان الضمير اذا اكد بضمير كان الثاني مرفوعا منفصلا
سواء كان الاول مرفوعا ام منصوبا ام مجرورا وفيه الغزي فقلت ما تابع في عرفهم مرفوع في
اي اعراب لقي المتبوع واسم لنا تاكيده اللفظي بالسمع والاصل هو الممنوع اردت بالاول ما
مر وبالثاني الاسم المحذر منه في نحو احذر الاسد فقد قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز تكريره لئلا
يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار في نحو الاسد الاسد نائبا عن الفعل ويجوز في غيره
من الاسماء مطلقا او معنوي وهو العمدة والفاظه محصورة النفس والعين بمعنى الذات لدفع توهم
تجوز او سهو ويطابقان المتبوع المؤكد في غير التثنية فيفردان لفرده ويجمعان لجمعه وهما اي النفس و
العين فيهما في التثنية كالجمع تقول جاء زيد نفسه او عينه وهند نفسها او عينها والزيدان و
الهندان انفسهما او اعينهما او الزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن وحكى ابن

نفسه ع

والتاء كله طاهر ع

كيف ثناهما المثنى وبتصريحنا مالك وغلطهم ابو حيان وانما اكدوا المثنى بالجمع اكتفاء بدلالة لزوم
المضاف اليه وهو ضمير المثنى ونظيره قوله تعالى صغت قلوبكما وفيه لغز بعضهم واى مضمر مضاف لاسم
واى اشياء هما سيان اراد بالثاني ما مر وبالاول قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب
عند الجمع فهو من الشواذ ونحو اياك واما عند الخليل وكلا وكلتا للمثنى ومعناه لتقرير الشمول
بشرط اتحاد المسند كقام الرجلان او زيد وبكر كلاهما ويمتنع قام زيد وقعد بكر كلاهما لتوارد
عاملين على معمول وفي نحو جاء زيد واتى بكر قولان لاتحادهما معنى وتغايرهما لفظا وكل و
جميع وعامة لغيره اي لغير المثنى من مثنى او مفرد او جمع ذي اجزاء يصح افتراقها ولو حكما لا حسا
نحو اشتريت العبد كله او جميعه او عامته او نصفه كلها اذ يصح افتراق اجزاء العبد في حكم البيع
ان لم يصح حسا ايضا فيمتنع عرفت الله كله لعدم التركيب وجاء العبد كله اذ لا يصح افتراق اجزائه في
حكم المجيء كلها ويلغوا التاكيد وكذا اختصم الزيدان كلاهما ويتصل الفاظ التاكيد المعنوي
كلها وجوبا بالضمير المطابق في الافراد والتذكير واضدادها للمؤكد عائد عليه ورابطا له بها وقد
يتبع لفظ كل لمبالغة التاكيد باجمع واخواته اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة او المعجمة حال كونها
مطابقة للمؤكد في الخمسة السابقة كبعت عبدي كله اجمع اكتع ابصع ابتع وامتك كلها جمعاء كتعاء
بصعاء بضعاء بتعاء وعبيدي كلهم اجمعين اكتعين ابصعين ابتعين واماءك كلهن جمع كتع
بصع بتع ولا تتبع بها غير كل فلا يقال جاؤا اجمعهم اجمعون وكلا الزيدان كلاهما اجمعان وممن
نص على عدم مجيء مثناهما الشيخ وابن هشام والسيوطي ففي الاوضح لا يجوز تثنية اجمع و
جمعاء استغناء بكلا وكلتا كما استغنوا بتثنية مثنى عن تثنية سوى واجاز الكوفيون والاخفش
ذلك فيقولون جاء الزيدان اجمعان والهندان جمعاوان مسئلتان لا تؤكد النكرة المحضة
توكيدا معنويا لان تعيين الذات مقدم على تقرير النسبة او الشمول فينبغي وصفها وبيانها
ثم تاكيدها الا مع الفائدة كقول عائشة صام شهرا كله ومن ثم امتنع صمت شهرا
او رأيت رجلا نفسه لعدم الفائدة وجاز اشتريت عبدا كله لحصولها هذا عند الكوفيين

نحو قلوبكما و انفسهما

وقضاؤنا يوم

والاخفش

والاخفش حيث جوزوا تخالف التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا ومنعه البصريون مطلقا قالوا الفاظ التوكيد معارف فلا تؤكد النكرات بها وحملوا ما جاء منه على البدل او الضرورة او الشذوذ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا اي اذا اريد تاكيده بالنفس او العين فانما يؤكد بهما بعد توكيده بالمنفصل نحو قوموا انتم انفسكم في البارز وقم انت نفسك في المستتر ولا يكفي هنا الفصل بغير الضمير المنفصل فيمتنع قوموا اوقم اليوم انفسكم او نفسك والفرق في ذلك بين التاكيد والعطف ان المعطوف منفصل عن متبوعه لفظا بالعاطف ومعنى بتغايرهما التابع الرابع البدل وهو التابع المقصود اصالة لا بتبعية غيره بما نسب الى متبوعه اي المقصود الاصلي نسبة الى ما نسب الى متبوعه اليه سواء كان تواقفت النسبتان اثباتا او نفيا كقام او ما قام اخوك زيد او اختلفتا كما قام احد الا زيد فخرج النعت والتوكيد لانهما غير مقصودين بالاصالة ولا بتبعية والبيان والمنسوق بالنسبة بل مكملات له والمنسوق مطلقا اذ ليس المقصود فيه نسبة ما نسب الى متبوعه بعينه اليه بل المقصود هناك اما نسبة مثل ما نسب الى متبوعه اليه كجاء زيد وبكر او نسبة ضده اليه كجاء زيد لا بكر وما قام زيد بل او لكن بشر ولهذا قالوا البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه والمعطوف مقصود مع متبوعه لانهما مقصودان بتبعية لا اصالة وهو اربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل وهو ما ذاته عين ذات المبدل منه فلا يشترط كونه ذا اجزاء وان اوهم لفظ الكل ولذا قال ابن مالك الاولى تسميته بالبدل المطابق او الموافق دفعا للايهام فاسمه المشهور ناظر الى الغالب او المقابل والثاني بدل البعض من الكل وهو ما ذاته جزء ذات متبوعه نصفا كان ام اقل ام اكثر فيشترط كونه ذا اجزاء الثالث بدل الاشتمال واختلف فيه فقيل هو الذي اشتمل عليه المبدل منه لا لكونه ظرفا له بل لكونه دالا عليه اجمالا او متقاضيا له بوجه ما بحيث يتشوق السامع عند ذكر المبدل الى ذكره اي البدل فينتظره ليكون كالبيان بعد الاجمال نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه بابدال قتال عن الشهر فيه بعينه وكيله وقيل هو ما اشتمل متبوعه عليه او هو على متبوعه اشتمال الظرف على مظروفه فالاول كالاول والثاني نحو سلب زيد ثوبه فنحو الامير

غير متحد

جوهره اجزاء

وبعده

[illegible]

والتابع

او ظرفا

اجمالا

وكبله ليس منه بل من الغلط ولابد في بدلي البعض والاشتمال من ضمير عايد على المبدل منه مذكور كما
مر او مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اي منهم وقتل اصحاب الاخدود النار اي
فيه وقيل اصله ناره فنابت ال عن الضمير والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه ان
ذكر للمبالغة في الغرض المسوق له الكلام والترقي في المرام سمي بدل بدا بالمد بمعنى الظهور بعد الخفاء
كانه ظهر بعد خفائه وبدل اضراب ايضا فلا يكون المبدل ساقطا كقولك حبيبي قمر شمس كانك
ادعيت غلطك فيما الاول لانحطاط القمر عن ان يشبه به الحبيب فهو ابلغ من قولك ابتداء حبيبي
شمس فيقع ذلك من الفصحاء بل هو من محاسن البلاغة او ذكر لتدارك الغلط فيكون المبدل ساقطا
فبدل الغلط اي بدل من شيء هو الغلط او بدل مسبب عنه لان البدل الغلط نحو جاء زيد الفرس
اذا اردت الاخبار عن الفرس فسبقك لسانك الى زيد غلطا فتداركته فان كان الغلط من
الجنان لا اللسان فبدل نسيان نبه عليه في الهامش وفاقا لابن هشام في الاوضح والاكثر سموها بدل
الغلط من غير فرق ولا يقع هذان من فصيح بل ولا عن روية من غير فصيح وقال الدماميني لا
وجه بجزمهم بذلك لان النسيان وقعا اللسان للفصاحة لا ينافيان لكن الاحسن في المباين
باقسامه العطف ببل هداية لا يبدل الاسم الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من الضمير الغائب
لان الظاهر غائب والحاضر اخص واعرف منه والبدل هو المقصود بالنسبة فلا يكون احط واخص من
المبدل بخلاف الضمير الغائب نحو ضربته زيدا الا اذا افاد الظاهر شمولا فانه يجوز ابداله من الحاضر
ايضا كقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فابدل اولنا واخرنا من مجرور لنا خلافا للاخفش
حيث جوزه مطلقا محتجا بقوله بكم قريش كفينا كل معضلة ويجوز مطلقا اتفاقا في بدل البعض و
الاشتمال فانهما لما افادا فائدة زائدة على المتبوع تسامحوا في انحطاط البدل قال تعالى لقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر اي منكم وقال الشاعر بلغنا
السماء مجدنا وسناؤنا وقال بعض المحققين منهم ابن مالك وابن هشام في التسهيل والاوضح
لا يبدل المضمر مطلقا من مضمر مثله توافقا غيبة وحضورا ام لا ولا من الظاهر لعدم السماع وما

مثل

مثل به الناس في كتب الفن مصنوع على العرب قال ابن هشام لا يبدل مضمر من ظاهر واما
نحو رايت زيدا اياه فمن وضع النحويين وليس بمسموع ونحو قمت انت ولقيت زيدا اياه ليس منه
بل الثاني تاكيد لفظي فيهما اما في الاول فبالاجماع في المرفوع نقله ابن مالك وقال المرادي
انما اجمعوا على جواز كونه تاكيدا لا على تعينه لتجويزهم الابدال ايضا واما في المنصوب كرايتك اياك
فعند الكوفيين وصححه ابن مالك بان المنصوب المنفصل من متصله بمنزلة المرفوع المنفصل من
متصله والمرفوع تاكيد فكذا المنصوب وقال الشاطبي الظاهر البدلية كما عليه البصريون كما ثبت عن
العرب انهم اذا ارادوا التاكيد اتوا بالضمير المرفوع المنفصل مطلقا فيقولون قمت انت ورايتك انت ومررت
بك انت واذا ارادوا البدل جعلوه على وفق الاول فيقولون جئت انت ورايتك اياك ومررت به به
فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه غيره
بالقبول وهم المؤتمنون فيما ينقلون فلا يعارض هذا بقياس انتهى ملخصا وصرح بذلك غير واحد
منهم وفيه قلت ما تابع بالغث في اعرابه اذ خالف للمتبوع في اعرابه ان كان توكيدا وقد توافقا
ان كان من ابداله في بابه واما في الثاني فقد عرفت انكار ابن هشام له فكلام المص كانه على
كما قال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل فكان توكيدا لا بدلا
قال ابن هشام فيما قاله نظر اذ لا يؤكد القوي بالضعيف وقالت العرب زيد هو الفاضل وجوز
النحويون فيما ان يكون بدلا او مبتدأ او فصلا ولم يجوز احد كونه تاكيدا كما جوزوا في انك انت ان
يكون انت تاكيدا او مبتدأ او فصلا قرينة لا يجب توافق البدل للمتبوع تعريفا وتنكيرا مطلقا فيبدل كل
من المعرف والمنكر من مثله ومن غيره ولا في الافراد وضديه والتذكير وضده ان كان بدل الكل
الا اذا كان تفصيلا كقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
او كان احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق واعنابا الخامس عطف البيان سمي به لانه عين الاول
معنى فكانه كرره ثم عطفه على نفسه للبيان غير انه لم يحتج الى عاطف لاتحادهما معنى وهو
تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه وان فارقها من حيث انه توضح ذات متبوعه وهي توضح

معنى فيه فخرجت لان مشابه الشي غيره وكذا البواقي لانها لم توضع للايضاح وان افادتها
احيانا ويتبعه اي يتبع البيان متبوعه في اربعة من عشرة احد الاعاريب الثلثة وواحد من الافراد
وضديه وواحد من كل من التذكير والتنكير مع فرعيه كالنعت فهما يشتركان في المطابقة المتبوع
وتوضيحه ويفترقان جمودا واشتقاقا لاشتراط الاول في البيان والثاني في النعت عند الاكثر
قالوا البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وخالف الزمخشري فجعل ملك الناس اله
الناس بيانين وقوم جعلوا الرجل في هذا الرجل نعتا ويفترق البيان عن البدل في امور ا ان
البدل ساقط بخلاف المبين فزيد في نحو هند قام اخوها زيد بيان لا بدل والا لكان اخوها ساقطا
لان المبدل منه مستغنى عنه وهو تم فان اخوها هنا لا بد منه لاشتماله على ما لا بد منه من رابط
جملة الخبر بالمبتدا هذا على قول المازني فيما حكى المبرد عنه من ان المبدل ساقط لفظا ومعنى و
الحق سقوطه معنى لا لفظا بمعنى انه غير مقصود بالذات كغيره من المتبوعات الا انه مطروح بالكلية
والا لكان بدل الفاعل مثلا فاعلا لا تابعا للفاعل اذ لا فاعل سواه فلزم انسداد البدل ب
ان البدل في نية تكرار العامل بخلاف البيان فيرجح فالحارث في نحو يا زيد الحارث وزيد
في جاء الضارب الرجل زيد بيانان لا بدلان والا لكان الاول منادى والثاني مضافا اليه لان
البدل في نية تكرار العامل فعامله هو عامل المبدل والتقدير يا الحارث والضارب زيد
وهما ممتنعان لامتناع ايلاء ذي اللام لحرف النداء واضافة الصفة المحلاة بال الى غير اسم
الجنس المعرف بها فالضابط انه لا بد من صحة حلول البدل محل المبدل بخلاف البيان وقيل
ينفيه لاغتفارهم في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ج ان البيان لا يقع جملة ولا بعين لفظ الاول
بخلاف البدل كقوله تعا امدكم بما تعلمون امدكم باموال وبنين وقراءة يعقوب وترى كل
امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية لكن يشترط فيها اذا كان بعين المبدل ان
يفيد فائدة زائدة على فائدة الاول كما في الاية د ان البيان لا يكون الا بمعرفة لمثلها بخلاف
البدل قاله الاندلسي في شرح المفصل الاسماء العاملة للتشبه بالافعال فانها الاصل في

العمل

العمل ثم الحروف واما الاسم فانما يعمل عمل الفعل لمشابهته له وهي ايضا كالنواسخ خمسة الاول
المصدر وهو اسم الحدث الذي اشتق منه الفعل عند البصرية والموصول بنفسه الاسم لا الحدث
والمتبادر من الاشتقاق هو الاصغر وهو اتحاد الحروف الاصلية والترتيب كضرب وضارب
وله ضربان آخران صغير ويسمى كبيرا او اوسط وهو اتحاد حروف دون الترتيب كنعق وقرن واكبر وهو الاتحاد
في بعض الحروف دون بعض كثلم وثلب ثم المصدر من الثلاثي المجرد سماعي ارتقى الى اثنين وثلثين
كقتل وعلم وشغل ورحمة وسرقة وحمرة وغلبة ونهبا وكتاب وسؤال وزهادة ودعابة و
دراية ودخول وقبول وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب وكبر وهدى وذكرى و
بشرى ودعوى وصعود ومسعاة ومحمدة وكراهية وجاء على فاعل وفاعلة كفالج وكاذبة ومن غيره
قياسي كما بين في محله ويعمل كل مصدر عمل فعله بالاصالة عند ابن مالك لانه اصل الفعل في
الاشتقاق وبالمشابهة عند الجمهور لانه بمعنى فعل مقرون بحرف مصدري ولذا اعملوه مطلقا
ماضيا كان او حالا او مستقبلا الا اذا كان مفعولا مطلقا لانه حينئذ ليس بتقدير الفعل اذ ليس
ضربت ضربا بمعنى ضربت ان ضربت واما نحو ضربت ضرب الامير اللص فليس المصدر فيه مفعولا
مطلقا بل تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص ويلزم على ابن مالك اعماله مطلقا لاطراد ما ذكره من
العلة الا اذا كان المفعول المطلق بدلا من الفعل سادا مسده بعد حذفه وجوبا ففيه وجهان
اعمال الفعل المحذوف لانه الاصل او المصدر لانه بدل وقيل الوجهان اعمال المصدر للمصدرية
والبدلية وهو يسند الى الفاعل فقط ان كان قاصرا او مع مفعول واحد او متعدد بحسب فعله
ان كان متعديا فيضاف الى واحد ويعرب الباقي باعرابه كاعجبك ضرب زيد بكرا او بكر زيد و
اعطاؤك اياه درهما والاكثر ان يضاف الى فاعله لان المضاف اليه تتمة المضاف وكجزئه
والعمدة احق بالجزئية من الفضلة وغير الاكثر اضافته الى المفعول وتجرده عنهما لكونه مع ال
كما يأتي او عنهما للتنوين كقوله او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بنصبه باطعام ولا يتقدم
معموله عليه مطلقا عند قوم وهو ظاهر المص وان لم يكن ظرفا او شبهه على الاصح ففي الدعاء

ثم الاسم
والمعتبر
وعبادة
ورحيل
ويلزمه اعماله مطلقا

اللهم ارزقني من عدوات البراءة واليك الفرار وقال تعو لا تأخذكم بهما رأفة وتقدم معمولها
قبل الظرف كما قيل تكلف مستغنى عنه مع توسع دائرة التوسع فيه واعمالها في فاعل او مفعول صريح
حال كونه مع اللام ضعيف قياسا لبعده عن الفعل باقترانه بال التعريف المختصة بالاسم كقوله
ضعيف النكاية اعداءه بنصب اعداءه بالنكاية وهو مصدر نكى عدوه او فيه اذا قتله وجرحه
اي ضعيف نكايته اياهم ومنعه الكوفية وبعض البصرية مطلقا وبعضهم في غير المعاقب للضمير
كيحسن الضرب بكرا فان تعقبه جاز عنده نحو مالك والضرب زيدا اذ المعنى وضربك زيدا ومنه
البيت اي ضعيف هو نكايته قيل وهو الصحيح لانه في شواهد الجواز معاقب للضمير ويشترط في اعماله
ايضا عدم التاء والتصغير والتثنية والجمع اذ يقل بذلك شبهه بالفعل وقد يعمل اسم المصدر عمله
وهو قياس عند نحاة الكوفة وبغداد كقوله فان ثواب الله كل موحد وقوله وبعد عطائك

واسم الفاعل

المائة الرتاعا اي اثابة الله واعطائك للثاني والثالث اسم الفاعل واسم المفعول كما دل وضعا
على حدث وفاعله فخرج اسم المفعول لكن على معنى الحدوث بان يفيد حدوث عن فاعله مقيدا بازمنة
الثلاثة وان لم يدل بنفسه على ذلك الزمان فخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة لدلالتهما على حدث
وفاعله على معنى الثبوت والاستمرار على المشهور والاعم على التحقيق ودخل بقيد الوضع نحو ضامر و
طالق وعالم مما غرض له الدلالة على الثبوت فاخرج به نحو عدل بمعنى عادل فان كان اسم الفاعل صلة
لال الموصولة الداخلة عليه عمل عمل فعله المعلوم مطلقا ماضيا كان ام حالا ام مستقبلا اعتمد على ما
يأتي ام لا لوقوعه حينئذ محل الفعل المأمور من ان الضارب زيدا بمعنى الذي ضرب زيدا فضعف به الحضور
الاسم والمعنى بحاله وان لم يكن صلة لال فيشترط لعمله في مفعول صريح كونه للحال والاستقبال لكمال
مشابهته للمضارع لفظا لموافقتهما في الحركات والسكنات ثم مشابهته له معنى ايضا واعتماده على
نفي او استفهام بحرف وفعل او اسم كما ضارب زيد الآن او غدا او على اسم مخبر عنه او موصوف
كزيد ضارب بكرا وجاء رجل مكرم بشرا الآن او غدا او على ذي حال كمررت راكبا فرسا الآن او
غدا وانما اشترط ذلك في اسم الفاعل دون المصدر لانه يطلب الفاعل ثم المفعول بنفسه لاقتضاح

منه ضربا

من ضروريات الحدث واسم الفاعل وان كان اقوى منه شبهاً بالفعل لكنه وضع لذات متصف
والذات من حيث هي لا يقتضي فاعلاً ام مفعولاً فاقتضاؤهما بتضمنه للحدث لا بنفسه معناً المطابقي
كالمصدر وبهذه الشروط يقوى شبهه بالفعل واقتضاؤه لمقتضياته اذ النفي بالفعل اولى والخبر
والحال والخبر به في المعنى مسندة الى الموصوف وذي الحال والمخبر عنه والاسناد حق الفعل لكن لا
يجب اعماله مع الشروط بل يجوز اضافته معها ايضاً لقوله تعم هل هن كاشفات ضره والله متم نوره
فمن جرّ فهي مجوزه لا موجبة فاضافته معها جايزة ولفظية وبدونها واجبة ومعنوية ورجح سيبويه
معها الاعمال على الاضافة وعكس ابو حيان وقال الكسائي هما سيان ولا يعمل اسم الفاعل مجرداً
عن ال اذا كان بمعنى الماضي لضعف الشبهة بكل من الماضي والمضارع لانه ح يشبه بالاول معنى
فقط وبالثاني لفظاً فقط خلافاً للكسائي واحتج بقوله وكلبهم باسط ذراعيه حيث عمل باسط ولم
يضعف مع مضيه واجيب بانه حكاية حال وذلك بان يقدّر الفعل الماضي لغرابته واقعاً في الحال
باحضاره للمخاطب وتصويره في ذهنه ليتعجب منه بقرينة قول قبيل ذلك وترى الشمس ونقلبهم و
ايد ابو حيان عمله ماضياً كانت اضافته ح لفظية وليس كذلك لوصف المعرفة به في قوله الحمد لله فاطر
السموات اغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات وقد يقال ان الماضي لكونه معروفاً مشاهداً اقرب من
المعرفة وان كان لفظه منكراً فلا بأس بوصف المعرفة به سيما مع تعيينه كفاطر السموات واختلف ايضاً
في اسم الفاعل اذا قصد به الاستمرار في جميع الازمنة فقيل لا يعمل كالماضي فاضافته حقيقية و
قيل يعمل فاضافته لفظية وقيل انه باعتبار الماضي واخويه صح اعماله نظراً الى الاخيرين فيكون
اضافته لفظية وعدمه نظراً الى المعنى فتكون اضافته حقيقية واسم المفعول ما دل على حدث
مفعول له اي مفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول بلا قيد هو الحدث ولذا سمي مفعولاً
مطلقاً وخرج به اسم التفضيل والصفة المشبهة ايضاً ولذا لم يحتج الى التقييد لكونه على معنى الحدوث
ولا يبنى من قاصر الا بمعدٍ كمرور به وهو في العمل وشرطه كاخيه اسم الفاعل فيعمل عمل فعله المجهول
بما مرّ من الشروط وهي انما اشترطت بعلها في المفعول به لانهما يعملان في الفاعل ونايبه مط

اذ يمتنع خلوهما عنه كالفعل لشدة الحاجة اليهما فقوة اقتضائهما لهما ولذا لا يضاف الى الا مع
وجود مرفوعهما ظاهرا كزيد ضارب ابناه او مضروب ابناه او مضمرا كزيد ضارب ابناه او مضروب
اي هو فان اضيفا الى المرفوع استقل ضميره اليهما مرتفعا بهما كزيد ضارب الاب او مضروب اي هو
اذ اصله ضارب ابوه او مضروب ابوه فلما اضيف الى الاب انتقل ضميره اليهما مرفوعا بهما فلو لم يكن مع
مرفوعهما ضمير قابل للانتقال كزيد ساكن في داره امرء وضارب ابوك امتنعت الاضافة اليه
لاستلزامها خلوهما ظاهرا عن المرفوع وهو ممتنع فرينة يجوز نصب الفاعل فيما سبق مع اسمي الفاعل
والمفعول على التميز كضارب ابا او مضروب ابا وقد مر جواز رفعهما بالاعمال وجرهما بالاضافة فيجوز
فيهما الاعاريب الثلثة وفيه الغرض من قال ما فاعل ونايب عن فاعل باوجه الاعراب يجريان و
يصح فاعل الصفة المشبهة ايضا كما ياتي الرابع الصفة المشبهة باسم الفاعل في الدلالة على حدث
وفاعله وهي ما اي اسم دل على حدث وفاعله على معنى الثبوت والاستمرار وضعا على المشهور
ظاهرا على ما حققه الشيخ قال الذي ارى ان الصفة المشبهة كما لم توضع للحدوث لم توضع ايضا للا
ستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان لها فلا بد لهما على احدهما بخصوصه لا بد لليل
خارج فحسن معناه ذو حسن سواء كان بعض الازمنة ام كلها او لا دليل في اللفظ على احدهما فهي
حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يجر تخصيصها ببعض
الازمنة لعدم الاولوية ولا نفيها في الجميع الا ان تقوم قرينة مخصصة كما في قولك كان حسنا
فقبح او هو الآن حسن او سيصير حسنا قال فظهوره في الاستمرار ليس وضعها على القولين
فخرج اسمي الفاعل والمفعول عن الحد واضح واما اسم التفضيل فان قال المص انه على معنى الثبو
وهو المشهور داخل قطعا فلعله يراد المطلق الحدث والقدر المشترك كما هو التحقيق فاخرجه بقيد
الثبوت لكنه ايضا انما يستقيم اذا اريد الدلالة الوضعية كما هو الظاهر لا الظاهرية لاشتراك
الصفة واسم الفاعل واسم التفضيل في دلالتها ظاهرا على الثبوت والاستمرار كما عرفت فالاولى
ح ان يق ان المراد ما دل على حدث مستمر وفاعله فقط واسم التفضيل يدل عليهما وعلى الزيادة

فتح

فيخرج قطعا وتفترق الصفة عن اسم الفاعل بصوغها اى اخذ صيغتها من الفعل اللازم ولو نقلا
اوتنزيلا دون المتعدى كحسن وصعب من حسن وصعب اللازمين وضعا ورحم ورحيم من
بالكسر المنقول الى رحم بالضم اى صار الرحم طبيعة او المنزل منزلة اللازم كزيد يعطى ويمنع بخلاف
اسم الفاعل لصوغه منهما وبعدم جواز كونها صلة لال على المشهور لان الصلة اما جملة او مفرد بمعناها
كاسمى الفاعل والمفعول وليست الصفة بمعنى الجملة لانها للثبوت فلا تكون بمعنى الفعل الذى
هو للحدوث والتحقيق يجوز مع القرينة على استعمالها للحدوث وبعملها من غير شرط زمان خاص
من الثلثة كما فى نحوها الان عملها للمشابهة بالمضارع فلا بد من كونها بمعناه من الحال والا
وعملها المشابهة اسم الفاعل فيما مر وبمخالفة الصفة فعلها فى العمل لانه قاصر لا ينصب وهى تنصب
تشبيها بالمفعول كما يأتى بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل مثل عمل فعله لا غير وبعدم جريانها على
اللفظ للمضارع فان اسم الفاعل لا يكون الا جاريا عليه موافقا له فى عدد الحروف والحركات
والسكنات وترتيبها وبتصرف معمولها ثلاث حالات الرفع بالفاعلية لها بلا اضمار فيها فى
المشهور لئلا يجتمع فاعلان او معه كما قال الفارسى على ابداله من ضمير موصوفها المستتر فيها بدل بعض
من كل لكنه يطرد فيما حكاه الفراء والكوفيون من قولهم امرأة حسن الوجه او قويم الانف بتذكير
الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معمولها معرفة باللام او الاضافة وعلى التمييز ان
كان نكرة اذ لا ارتكاب التجوز والتشبيه مع امكان موافقة القياس والجر بالاضافة اليه فهو
فاعل معنى ابدا ولا يختلف معناه باختلاف اعرابه وفيه لغز من قال وما الذى اعرابه يختلف
من غير ان تختلف المعانى وهى اى الصفة مع كل من هذه الوجوه الثلثة اما مقرونة باللام
او لا فهذه ستة والمعمول مع كل من هذه الستة اما مضاف الى ضمير موصوفها ولو بواسطة او
باللام او مجرد عنهما فقد صارت الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب احوال الستة فى احوالها
الثلاثة فكل من رفع المعمول ونصبه وجره ستة صور لانه اما بال او الاضافة او بدونهما والصفة
فى كل من هذه الثلاثة اما لا بال او لا نحو حسن او الحسن وجه او وجها او وجهه برفع وجه او نصبه

او جرّه او الوجه او وجهه كذلك فالممتنع منها اثنان اضافة الصفة مقرونة بال الى معمولها

المضاف الى ضمير موصوفها بواسطة او بدونها نحو الحسن وجهه او وجهه ابيه لان الاضافة

اللفظية للتخفيف ممتنعة ولا تخفيف فيه لانه اما بحذف التنوين والنون نحو حسن وحسنين بالاضافة

او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او ما اضيف اليه الفاعل واستتاره فيها نحو الحسن الوجه

او وجه الاب بالاضافة اذ اصله الحسن وجهه او وجه ابيه او بحذفهما معا كحسن الوجه بالاضافة

ولم يحصل هنا شيء منها باضافتها كذلك الى المجرد عن ال و مضافا الى مجرد عنها نحو الحسن وجهه

او وجه اب فانه وان خفف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكن فيه اضافة المعرفة الى النكرة

وهي عكس ما ينبغي من الاضافة كذا قال الشيخ وابن الحاجب واختلف في صورة اضافة الصفة مجردة

الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفها نحو حسن وجهه فجوّزه سيبويه والبصريون لحصول الخفة

بحذف التنوين ترجيح المرجوح والكوفيون مطلقا بلا قبح لحصول الخفة في الجملة وهو اقرب ومختار

ابن مالك قال وورد في الحديث صفر وشامها واعور عينه اليمنى قال ومع جوازه ففيه ضعف

على قول الحاجب وو افقه ابو حيان اما البواقي فالاحسن منها ذو الضمير الواحد لحصول الربط به فالزايد زايد

وهو تسعة والضمير في سبعة منها في الصفة وهي الحسن الوجه نصبا وجرا وحسن الوجه كذلك

مع تنوين الصفة والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بالجر وفي اثنين في المعمول وهما

وجهه والحسن وجهه بوضعه بالفاعلية فالقبح لا يتحمل الضمير لامتناع اجتماع فاعلين والحسن ذو

الضميرين لوجود الرابط مع زايد غير محل فلا يقبح والحط ان في الحسن عن الخالي عن ذلك الزايد

موصوفها وهو اثنان حسن وجهه والحسن وجهه بالنصب لاشتمال كل من الصفة ومعمولها على ضمير والقبيح

هو الخالي عن الضمير لعدم الرابط وهو اربعة حسن الوجه او وجه والحسن الوجه او وجه بالرفع

والضابط ان المعمول في غير الممتنعين اما مضاف ومرفوع او لا مضاف ولا مرفوع فالضمير واحد

في الصفة على الاول وفي معمولها على الثاني وهو احسن او مضاف غير مرفوع فاثنان وهو حسن

او بالعكس فخال وهو قبيح فرع ان الصفة الرافعة لمعمولها الاول الخالية عن الضمير مفردة ابدا

فلا تثنى

فلا تثنى ولا تجمع تثنية فاعلها الظاهر وجمعه مطابقة له تذكيرا وتأنيثا الا موصوفها وذات الضمير
تطابق موصوفها فيهما وفي الافراد وضدية كهند حسن الوجه او وجهها برفع المعمول او حسنة وجه
او حسنة وجها بجره او نصبه والزيدان حسن الوجه او وجههما برفعه او حسنا وجه بجره او حسان
وجها قد يعمل الجامد لتضمنه معنى اسم الفاعل او الصفة عملهما في الفاعل كزيد اسد ابوه اى
مفترس اى شجاع وقمر اخوه اى حسن وجميل وسمع مررت بقاع عرفج كله بالرفع او بقوم عرب
اجمعون بتاكيد الضمير المستتر في عرفج وعرب بالمرفوعين لتضمنهما معنى خشن وفصحا الخامس اسم
التفضيل ايض وهو ما دل على مبهم موصوف بزيادة في حدث معين على غيره من مشاركه في اصل
ذلك الحدث كما يفهم من لفظ الزيادة فخرج نحو زايد وغالب لعدم دلالتهما على الزيادة في الزيادة
والغلبة المشتركين في الموصوف ليشتمل ما قام به الحدث وما وقع هو عليه فدخل من افراد المحدود ما
بمعنى فاعل كاعلم او مفعول كاشهر وظاهر اطلاقه الاكتفاء بالمغايرة الاعتبارية فدخل نحو هذا البسر
اطيب منه رطبا ولا يبنى اسم التفضيل الا من فعل ثلاثى كما في الكافية مستغنى عنه تام لا ناقص متصرف
فيه لا جامد دال على معنى قابل للتفاضل والزيادة والنقصان غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فلا يبنى
اسم التفضيل من غير فعل فيمتنع احنك من الحنك والص من اللص بمعنى اكل واسرق وقولهم الص من
شظاظ شاذ خلافا لابن القطاع حيث حكى لص كذا اخذ المال خفية ولا من فعل رباعى نحو دحرج و
تدحرج ولا من ثلاثى مزيد فيه وشذ اخصر واعطى من اختصر واعطاه ويطرد ذلك عند ابن مالك و
الاخفش اوى من افعل من المزيد فيما لا لبس فيه الا حذف احكى الهمزتين وقد حذفت في متكلم مضارع
اذا اصل اكرم ءاكرم ولا من الافعال الناقصة صار واخوته فيمتنع اصير خلافا لابن السراج والشيخ قال
لعل علة المنع ما اشتهر من عدم دلالتها على حدث وافعل موضوع للزيادة في الحدث لكن الحق خلافه
فلا مانع ان لم يسمع من نحو اكون منه منطلقا اى اقرب ولغلب انطلاقا وانا اصير منه عالما اى اشد اسرع
انتقالا الى العلم ولا كهما الا بنصب بخروجه عن حكم الفعل من الدلالة على الحدث والزمان كبئس ونعم
او للاكتفاء بتصرف مرادفه كيذر ويدع حيث تركوا ماضيهما اكتفاء بترك ولا مما لا يقبل التفاضل

كجاء ومات اذ لا يتصور زيادة ولا نقص في المجيء والموت ولا مما صيغ منه افعل لغير التفضيل من
نحو عور وخضر وحمق من افعال الالوان والعيوب الظاهرة والباطنة لمجيء اعور واخضر واحمق
منها لغيره اي غير التفضيل فلو بني له ايضا التبس فلو فقد شرط من شروط بناء اسم التفضيل في لفظه
توصل الى افادة التفضيل فيه باشد ونحوه كاعظم واكثر ويذكر بعده اسم من لفظ الفاقد منصوبا
على التمييز نحو اكثرهما الاوا عز نفرا واشد تاديبا ودحرجة وبياضا وصبرة وموتا واما قولهم فلان
احمق من ابن هبنقة على معنى التفضيل بقرينة من فهو شاذ مخالف للقياس وقولهم من وصف ماء
الكوثر ابيض من اللبن نادر قليل ولا يقاس عليهما خلافا للكوفية في الاخير وجوز ابن مالك ان
يكون من باضه بيوضا اذا فاقه بياضا فالمعنى ان غلبة بياض ذلك الماء وتفوقه على بياض غيره
اكثر من غلبة بياض اللبن على غيره فتكون من متعلقة بمحذوف اي ابيض واخلص واصفى من اللبن
وكذا اسمع اسود من حلك الغراب واحمر من الدم تتمة ويستعمل اسم التفضيل وجوبا باحد ثلثة وجوه
اما مقرونا بمن الداخلة على المفضل عليه وهي لابتداء غاية الارتفاع او الانحطاط عند سيبويه و
يبعده امتناع مقابلتها بالى وللمجاوزة عند ابن مالك فامتناع خلوها عن محلها المانع لفظي لا
معنوي او معرفا بال ويقال انها للعهد او مضافا الى المفضل عليه فالاول المقترن بمن مفرد مذكر
دائما سواء اكان موصوفه مفردا لا نحو زيد او هند او الزيدان والهندان او الزيدون والهندات افضل
من عمرو لان من كالجزء له ولذا لا تفصل عنه باجنبي هو ما ثنى او جمع وانث وحده كان كتثنية
لفظ او جمعه او تأنيثه قبل تمامه او معهما كان كتثنية لفظين او جمعهما او تأنيثهما وهما ممتنعان فالتعر
ليوسف ولنحو احب نعم ضمير موصوفه فيه يطابقه في ذلك وقد تحذف كلمة من مع المفضول
عند العلم به نحو الله اكبر اي من كل شيء وتقدم مع مجرورها على افعل ان كان دخلت على مستفهم او
او مضاف اليه نحو انت من اي غلام افضل والثاني المعرف بال يطابق وجوبا موصوفه فيما مر ولا
تجامع ال فيه مع من لحصول الغرض باحدهما فتلغو الاخرى نحو زيد الافضل وهند الفضلى و
الزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات

او الفضل

او الفضل ويقتصر على السماع فلا يقال في اشرف واظرف اشارف واظارف بل اشرفون و
اظرفون ولا شرفى وظرفى فيهما وكرمى ومجدى فى اكرم وامجد فيقتصر التخالف وخرج قوله ولست
بالاكثر منهم حصى على زيادة ال للضرورة او تعلق من بمقدر منكر مبدل عن المذكور اى لست بالاكثر
اكثر منهم او كونها تبعيضية لا تفضيلية اى لست من بينهم بالاكثر حصى والثالث المضاف
ان اضيف الى نكرة وجب فيه التذكير والافراد ابدا وفيهما المطابقة للموصوف نحو هو افضل رجل وهي
افضل امراة وهما افضل رجلين او امراتين وهم افضل رجال وهن افضل نساء واما قوله ولا
تكونوا اول كافر به فتقديره اول فريق كافر وان اضيف الى معرفة وقصد به تفضيله اى تفضيل
موصوفه على من اضيف اليه افعل وهو الغالب وجب كونه اى الموصوف منهم ممن اليه افعل ولو قال منه
كان اجود لئلا يتوهم وجوب الجمعية وانما يكون منهم من حيث المدلولية للفظ المضاف اليه لا من حيث
المفضولية والا لزم تفضيله على نفسه وغيره وجازت فيه المطابقة للموصوف في الافراد والتذكير و
اضدادهما حملا على ما مع ال وعدمها بافراده وتذكيره دائما حملا على ما مع من قال ابن هشام ره
هو الغالب وفي الافصح خلاف نحو الزيدان اعلما الناس والهندان فضليا النساء بالمطابقة او الزيدان
اعلمهم والهندان افضلهن بدونها قال تعالى ولتجدنهم احرص الناس الا الذين هم اراذلنا وعلى هذا
يمتنع يوسف احسن اخوته او الحسن لخروج يوسف عن اخوته للاضافة وعن الحق لتباين الحقيقة وان قصد
تفضيله على جميع ما عداه مطلقا من افراد المضاف اليه وغيرها لا من حيث اضيف اليه خاصة فالمطابقة
لا غير اجماعا والاضافة لتوضيح المضاف وتخصيص بعض افراد المضاف اليه بالذكر لغرض فلا يجب
كون الموصوف من هذا البعض المضاف اليه نحو محمد افضل قريش بمعنى انه افضل الخلق وهو من قريش
وعلى هذا يجوز يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخويهما والزيدون احسنوا اخوتهم اى احسن
جميع الناس من بينهم اى الاخوة وقد يضاف الى غير افراد المفضل عليهم مما يفيد تخصيصه نحو
هو اعلم بغداد بمعنى انه اعلم الناس مطلقا وهو مختص بتوطن ببغداد ومن الغريب ان نسخ المتن
هنا هكذا وان قصد تفضيله مطلقا فغير ممنوع نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخويهما

وهو غلط صريح لاجماع النحاة على وجوب المطابقة واتفقت فيه العبارات في المطولات والمختصرات
حتى التهذيب للمصنف ففيه هكذا ان قصد الزيادة على من اضيف اليه وجب كونه منهم وجاز الوجهان
او زيادة مطلقة فالمطابقة انتهى وحاشاه ان يقع مثله من مثله ولذا اصلحناه فابدلناه بعبارة
في التهذيب اذ لا مجال الا لحمله على تغيير النساخ كما قيل فكم افسد الراوي كلاما بعقله وكم حرف
المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشيء لم يرده المصنف والمنسلخ عن معنى التفضيل مطابق
ابدا نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم بتصرة ويرفع اسم التفضيل الضمير المستتر اتفاقا
لانه معمول ضعيف حتى يكفيه ادنى عامل ولا ينصب المفعول به الصريح مضمرا او ظاهرا اجماعا لا
لتحاقه بافعال الغريزة القاصرة فيمتنع هو اشربهم عسلا او اكلهم خبزا والمنصوب في اعز نفرا تمييز لا مفعول
فان قلت من في قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله ليست مضافا اليها اذ لم يقصد انه تعالى اعلم من
المضلين فهي مفعول به لاعلم قلت من موصولة او موصوفة مفعول لمقدر يدل عليه اعلم اي يعلم من
يضل او استفهامية فتكون مبتدأ ويضل خبرها والجملة مفعول علق عنه المقدر ولا خلاف في جواز
نصبه بواسطة من التفضيلية كما مر او جار اخر كهو اعلم بالفقه واجهل بالنحو ورفعه للظاهر قليل في
لغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رايت رجلا احسن بالنصب على النعت منه ابوه فلو رفعته صح اجماعا
بلا قلة وضعف فيكون خبرا مقدما وابوه المبتدأ المتقدم والجملة صفة لرجل والرابط
ضمير منه ويكثر ذلك اي رفعه للظاهر في مسئلة الكحل وضابطها ان يقع افعل ظاهرا صفة لاسم
جنس منفي ومعنى لمتعلقة المفضل باعتبار على نفسه باعتبار اخر تفضيلا منفيا نحو ما رايت رجلا
احسن بالنصب في عينه الكحل بالرفع باحسن منه من الكحل في عين زيد اي ما رايت رجلا يكون الكحل
في عينه احسن منه في عين زيد قال سيبويه انما جاز رفعه للظاهر هنا لان الكحل لو لم يكن فاعلا كان
مبتدأ واحسن خبره كما مر في رايت رجلا احسن منه ابوه فيلزم فصل افعل عن من التفضيلية باجنبي غير
معمول له وهو الكحل وذلك ممتنع لما مر وقال المصنف وفاقا لابن الحاجب لانه اي افعل هنا بمعنى الفعل
لصحة حلوله محله مع بقاء المعنى بحاله فيقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد

بخلاف

بخلاف الاثبات فيمتنع رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بنصب احسن لان
ايقاع الفعل في محل يعتبر المضي وقاس ابن مالك النهي والاستفهام على النفي ومنعه ابو حيان ووقفا
مع السماع وفي الاوضح ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مر وقد
يحذف الثاني فيدخل من على الظاهر او محله او ذي المحل فيقال من كحل عين زيد او من عين زيد او
من زيد وقد لا يذكر بعد الظاهر المرفوع شي فيقال كحل عين زيد ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل والمعنى واحد وللمص اقتصر على الاصل خاتمة لحقيقة الاسما في غير المنصرف وهو ما فيه علتان
او واحدة قائمة مقامهما من علل تسع نظمها المص تسهيلا للضبط لقوله موانع صرف الاسم
تسع فجمعه بجمع وتانيث وعدل ومعرفة وزايدتا فعلان ثم تركيب كذلك وزن الفعل والتا
الصفة اعلم ان الاسم اما مبني وهو غير متمكن او معرب وهو ان لم يشبه الفعل في فرعية الاشتقاق
والاسنادية للاسم بالعلتين او ما بمنزلتهما عرب لاصالة الاعراب في الاسما لكن يمنع من تنوين
التمكن والجر الخاصين بها لشبه الفعل الممتنع من خواصهما جمعا بين الحقين ويسمى ممتنعا او
غير منصرف وغير امكن والا صرف ويسمى منصرفا وامكن وذلك لان كل علة من التسع فرع
لشي فبعلتين منها يحصل للاسم فرعيتان كفرعيتي الفعل ففرعية العجمة للعربية اذ هي الاصل
في كلام العرب والجمع للافراد والتانيث لضده والعدل للمعدول عنه والتعريف للتنكير والالف
والنون المزيدتان للمزيد فيه والتركيب للاجزاء ووزن الفعل لوزن الاسم اذ الاصل في كل اسم
ان يكون على اوزان الاسما لا الافعال والصفة للموصوف الا ان الجمع بصيغة منتهى الجموع و
التانيث بالفه نزلت واحدة منهما منزلة علتين لقوتهما لما ياتي والصرف قيل هو تنوين
التمكن وحده لانه الذي يدل على امكنية الاسم في الاعراب فمنع الصرف هو سقوط التنوين
فقط وانما يتبع الجر فاسقطوه تاييدا للمقصود من اسقاط التنوين وهو ابعاد غير المنصرف عن
الاسمية وفي الغاز الزمخشري اخبرني بشي من العلامات يشفع لاخيه في السقوط دون
الثبات وفسره السخاوي بالتنوين لانه المقصود بالسقوط مما لا ينصرف ويسقط الجر لاخوته

الاسرا

الاختصار

الاختصاص بالاسم كما يسقط الرجل عن منزلته فيسقط اتباعه وقيل الصرف التنوين والجر
فسقوطهما عن غير المنصرف بالاصالة لا بتبع الآخر وتظهر فائدة الخلاف في نحو عرفات كما يأتي والعجمة
وهي كونه غير عربي تعرف بنقل اهل اللغة او خروجه عن الاوزان المحصورة لاسماء العربية كا
برليسم او تصدره بنون قبل راء كنرجس او ختمه بزاي بعد دال كهندز واجتماع الجيم فيه مع الصاد
المهملة كالجص او القاف كالمنجنيق او الكاف كاسكرجا او كونه خماسيا او رباعيا عاريا عن
احرف الذلاقة التي يجمعها من بقل ويمنع صرف العلم العجمي العلمية وهو ما جعل علما بوضع العجم
لا العربي العلمية كقالون للقارئ المعروف بشرط زيادته على الثلثة بدون ياء التصغير
كابرهيم اذ اصل العربي كونه ثلاثيا لا اقل لانه وضع الحروف ولا اكثر لثقله بخلاف العجمي فانهم
لا يراعون خفة الاوزان فلو كان العجمي ثلاثيا ضعفت عجميته لموافقته للاصل في الاسماء
العربية فلا تؤثر ولم يمنعوه بعد تصغيره ايضا مع زيادة يائه استصحابا لما كان ولا اثر لتحرك
الاوسط فلا يقاوم الزيادة على الثلاثة عند الاكثر خلافا لابن الحاجب فنوح منصرف
اجماعا وشتر عندهم علما لحصن بديار بكر والجمع يمنع صرف ما هو على وزن مفاعل و
مفاعيل كدراهم ومساجد ودنانير ومصابيح بالنيابة عن علتين لانه صيغة جمع الجمع
كاكالب لا كلب لكلب فهو بمنزلة جمعين ويشترط عدم التاء لوجود نحو مفاعلة في اوزان
المفرد كرفاهية وكراهية وبذلك تضعف جمعيته فصيا قرة وصياقلة منصرفان وان ذا
من الغرابة بمكان اذ يمنع الصرف بالجمع وحده وبالتاء مع علة اخرى وينصرف للفظه
باجتماعهما فيه وفيه الغرض من قال ما علة تمنع الاسم صرفه وهي واخرى ليس يمنعان و
قال الحريري ايضا اذا لحقت امامتك النقل واطلقت المعتقل والحق بها اي بالجمع حضاجر
علما لجنس الضبع فمنع اعتبارا للاصل لانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به
الجنس الضبع مبالغة كان كل فرد منه بمنزلة جماعة في عظم البطن واما سراويل فهو وان
كان مفردا في الاصل ايضا لكنه امتنع للشبه بالجموع وزنا فهو مفرد لفظا جمع وزنا وحكما

وقيل

وقيل السر انه نقل بما كان كل قطعة منه مستقلا عنها ولا تضره العلمية وان نافى معناها
فيمتنع علما ايضا خلافا لسعيد الاخفش وقيل بالاجماع ولذا منع شراحيل وهو جمع سمي به
الرجل والتانيث ان كان بالف التانيث نحو حبلى وحمراء ناب عن علتين كالجمع لنزول لزومها
لبنية الكلمة منزلة علة ثانية والاكتفاء بالفيه المقصورة والممدودة منع صرف العلم حتما
وجوبا ان كان معه احد شروط اربعة بان يكون مؤنثا بالتاء لفظا سواء كان مؤنثا معنى
ايضا كفاطمة ام لا كطلحة فيمتنع بالعلمية والتانيث بتاء لانه من حيث صار جزءا من العلم
فلا يمتنع نحو فاطمة وصفا لعدم لزوم التاء او زائدا على الثلثة كزينب فيمتنع للتانيث المعنوي
والعلمية او متحرك الوسط كسقر او اعجميا كجور ركور علما لحصن بديار بكر منعوهما للعجمة والتانيث
المعنوي بلا تنزيل الثقل كذا سقر وعجمة جور منزلة حرف رابع خلافا لابن الانباري في الاول
فاجاز صرفه كهند والعجمة هنا شرط للتاثير التانيث لا مؤثرة فلا ينافي ما مر من عدم تاثيرها في
الثلاثي فلا يحتم منع صرف فاقد الاربعة كلها كهند بل يجوز منعه لوجود علتين وصرفه
تحتم المنع بعدم شرطه خلافا للزجاج اذا وجب منعه لان السكون لا يغير حكما اوجبه العلتان
ولذلك رجحه الجمهور تحاشيا عن الغائهما وقال ابن جني هو القياس والاكثر في الاستعمال
وترجيح الفارسي صرفه مردود ولا سلف له ولا خلف وعلى الشرط يستثنى المنقول من المذكر الى
المؤنث كزيد علما لامرأة لثقله بنقله وهو قول سيبويه وخالفه عيسى والجرمي والمبرد فجعلوه
كهند وهو ظاهر المص قرينة اذا سمي مذكر بوصف مجرد عن التاء لاختصاصه بالمؤنث كحائض
ومرضع صرف عند البصرية لانه عندهم مذكر وصف به المؤنث لامن اللبس او لحمله على الشخص
المعنى بتاويل حائض لشخص حائض ونحو ايد بعدم التاء في تصغيره ويمتنع عند الكوفية لانه
عندهم مؤنث غير انه استغنى عن التاء لاختصاصه بالمؤنث والغرض فيه بقولي ما لفظه
كوفية الفيها الخنثى قد ذكرت لفظا ومعنى هي بعد انثى والعدل لاعتبار تحول الاسم عن صيغته
الاصلية التي ينبغي ان يكون عليها الى اخرى لا لاعلال او قلب او ترخيم او الحاق فخرج تحول

المشتقات عن المصدر لانها ليست صيغتها الاصلية ونحو دمم عن دم ولانه ليس لي اخرى مقام
عن مقوم لاعلاء الدوسا اى عن شايات للقلب معار عن حارث لانه علم وكوثر عن كثر لالحاق
بجعفر وهو يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها فيمنع مع الوصف كرباع ومربع للعدل
عن اربعة اربعة بدليل تكرر معناها المقتضى لتكرر اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى
وثلاث ومثلث بالاجماع وخماس ومخمس الى عشار ومعشر على الاصح لحكاية ابي عمرو الشيباني
وابي حاتم وابن السكيت وخلف الاحمر وغيرهم فلا يسمع قول من لم يسمعها لتقدم بيّنة الاثبات
على بيّنة النفي واعتبار الوصف فيها لا ينافي عدم اعتباره في اصولها لعروضها لانه عارض
هناك استعمالا الا في نحو مررت بنسوة اربع واصلي ثابت بالوضع هنا ولذا لا يستعمل الا نعوتا او
احوالا او اخبارا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع صلوة الليل مثنى مثنى بخلاف الاصلي وكاخر كغرف في مررت بنسوة اخر اذ هو جمع اخرى
مؤنث آخر بفتح الخاء بمعنى المغاير وهو اسم تفضيل والقياس فيه ان يقال بنسوة آخر ورجال
آخر بمعنى رجال آخر وامرأة بامرأة آخر بافراده وتذكيره ابدا لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والا
ضافة مفرد مذكر دائما كما مر فعلم انه معدول عن آخر من وكذا اخرى واخواتها من فروع آخر
لكنهم خصوا اخر بالذكر لان اخرى ممتنع بالالف وهو اوضح من عدله واخران واخرون معربا
بالحروف فليسا من الباب واما آخر فلا عدل فيه لموافقته للقياس وان لزم في فرعه وانما امتنع هو
لوزن الفعل والوصف واما اخرى مؤنث آخر بالكسر فيجمع على اخر منصرفا لانه صفة مشبهة
لا اسم تفضيل بل في كون الاول ايضا اسم تفضيل كلام مفصل في الشرح حقق التفصيل هذا
هو العدل التحقيقي وهو ما تحقق اعتباره بدليل غير منع الصرف والتقديري ما لا دليل عليه
سواه واشار اليه بقوله ويقدر العدل فيما سمع غير منصرف وليس فيه من العلل التسع سوى
العلمية اذ هي وحدها لا تمنع الصرف فلا بد من تقدير اخرى ولا يصح ذلك الا في العدل
فيقدر فيه حفظا للقاعدة كزحل وعمر بتقدير تحويلهما عن زاحل وعامر ولذلك لم يقدر

فحلوي

طوى فيمن لا يصرفه علما للبقعة لوجود التانيث المعنوي فيه مع العلمية وفي الاوضح
لمعرفة العدل وله خمسة انواع احدها جمع فعلاء في التوكيد كجمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية
الاضافة اي ضمير المتبوع معدولة عن فعلاوات لانه قياس جمع فعلاء اسما كصحراء وصحراوات الثاني سحر
معينا وظرفا مجردا عن ال والاضافة فانه معرفة معدولة عن السحر وقيل لتضمنه معنى ال فلو ابهم [مبني ح]
كنجيناهم بسحر او استعمل غير ظرف او مع ال او الاضافة لم يكن معدولا الثالث فعل علما للمذكر كعمر وزفر و
نحل فعال علما للمؤنث كحذام وقطام في تميم فانهم منعوه الصرف فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة
والمبرد للعلمية والتانيث المعنوي فان ختم براء كسفار اسم لماء وهو بالقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا
منهم والحجازيون يبنون الجميع على الكسر تشبيها بنزال كقوله اذا قالت حذام فصدقوها امس اذا
اريد به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقترن بال ولم يقع ظرفا فبعض تميم يمنع صرفه مطلقا
لانه معدول عن الامس كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا وجمهورهم يخصه بحالة الرفع والحجازيون يبنونه
على الكسر مطلقا لتضمنه معنى ال فان ابهم او اقترن بال او الاضافة فمعرب اجماعا وان قصد به معين ظرف
مجردا عنهما مبني اتفاقا والتعريف شرط تاثيره في منع الصرف العلمية اي كونه هذا النوع من انواع
التعريف بان يكون علما لشخص كاحمد او جنس كاسامة فالسبب هو التعريف لانه فرع التنكير وانما
العلمية شرط لان غيرها من اسباب التعريف اما سبب للبناء كما في المبهمات سوى اي واية ومن بل
لمنع الصرف كالاضافة وال او غير لازم كالمنادى لدورانه على قصد المتكلم المعين وعدمه مع
ايجابه البناء في بعض الصور والالف والنون المعبر عنهما في التثنية بزايدتي فعلان يمنع [في البينين غ ل ح]
صرف العلم واقر تصغيرهما الا انهما معا سبب واحد كعمران وعثمان والوصف غير القابل للتاء سواء لم
يكن له مؤنث اصلا كلحيان لكبير اللحية او كان تانيثه بالالف كسكران فان مؤنثه سكرى في
الافصح واما سكرانة في بني اسد فضعيفة بعوى بنو لهم مناكير لا يؤخذ بها فعريان منصرف لوجود
عريانة ورحمن ممتنع لانتفاء رحمانة خلافا للشارح وجود فعلى هذا اذا لم يكن علما والا فمنع قطعا
وقال ابن هشام انه لم يستعمل صفة الا مجردا عن ال الا في ضرورة ولذا جعله في البسملة بدلا من [لفظ]

لفظ الجلالة لا صفة فلا فائدة يعتد بها في تحقيق علمية او وصفية فرتها ان تعرف زيادة الالف
والنون لوقوعهما بعد ثلثة اصلية فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف جاز فيه اصالة التضعيف
مع زيادتهما وزيادة اصالة النون في نحو حسان وحيان من الحس والحين فوزنهما فعلان والحسن والحين
منصرفان ووزنهما فعال وقد قال بعض الملوك لبعض النحويين ان منصرف ام لا فقال ان حيا الملك
فغير منصرف والا فمنصرف ولا يخفى لطف ذلك جميع ابنية فعلان مؤنثها فعلى الا اربع عشرة انثت
بالتاء فصرفت وقد جمع ابن مالك اثنتي عشرة منها فقال اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا و
دخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن
نصرانا والحق المرادي الباقيتين بقوله وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا والتركيب المزجي و
هو جعل لفظين واحدا يمنع صرف العلم كبعلبك الا اذا كان الثاني مبنيا كسيبويه خلافا للجرمي
حيث جوز اجرائه مجرى بعلبك والاول ان كان معتلا بني على السكون كمعدي كرب وقالي
قلا والا فعلى الفتح واضافته معربا الى الثاني وفتحهما لغتان وليس منه نحو تابط شرا وشاب
قرناها وان صار علما بالغلبة فانه مركب كلامي باق على ما كان عليه قبل العلمية اذ التسمية به
ليس بوضعه لذات المسمى بل للدلالة على امر متعلق بها مذكرها من قصة عجيبة او اضحوكة غريبة
فقيل مبني على الحكاية وقيل معرب تقديرا ووزن الفعل ما يستحقه الفعل وينبغي كونه عليه
مختصا به او غالبا فيه وشرطه لمنع الصرف في الاختصاص بالفعل بان لا يوجد في اسم عربي الا منقولا
من فعل فانه عارية لا ينقض الاختصاص او تصدير اي الوزن والاسم الموزون به بزائد من زوائد
اي زوائد الفعل الدال فيه على التكلم والغيبة والخطاب من حروف اتين وان لم يدل على ذلك
في الاسم ويمنع وزن الفعل باحد الشرطين صرف العلم كشمر مضعف العين علما لفرس فيمنع
للعلمية ووزن المختص بماضي التفعيل واما بقم للعنب وشلم لبيت المقدس فعجميان واسمائهما
للعلمية والعجمة لا وزن الفعل لعدم تاثيره في الاسم العجمي وكضرب علما بالبناء للمفعول اذ البناء
للفاعل لعدم اختصاصه لا يؤثر الا عند الفراء وعيسى بن عمر وكذا الوصف غير القابل للتاء

اما لانه لا يؤنث كالكمر لعظيم الكمرة بفتحتين اى الحشفة لاختصاصه بالمذكر او لانه يؤنث الا انه
لاغير كاحمر وافضل وانما شرط ذلك لان قبول التاء يبعده عن الفعل لاختصاص التاء المحركة
المتحركة فى الاخر بالاسما فيعمل وهو الجمل القوى فى السير والعمل منصرف لوجود يعملة للناقة كذلك
وقال بعض المحققين لا يصح التمثيل به لانه اسم لا وصف لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة نص عليه فى
القاموس وغيره فالاولى التمثيل بارمل ولا يتم لوجود ارملة ويشترط ايض لزوم الوزن للاسم
فينصرف امرء كانصرف فى لغة اتباع الراء لما الاخر وان كان رفعا ونصبا كاضرب وجرا كاذهب
او امر لبعده عن الفعل اذ لا اتباع فى الفعل وايض عدم تغيره باعلال الى وزن الاسم فلا يؤثر
وزن ضرب مجهولا فى نحو رد وقيل لانتقاله بالادغام والاعلال الى زنة فعل او بيك الصفة
وهى كون الاسم دالا على ذات مبهمة متصفة بحدث معين تمنع صرف الموازن للفعل كاحمر
بشرط كونها الاصل فيه اى اصلية ثابتة وضعا كاحمر لا عارضة كارنب بمعنى ذليل لانه اسم وضعا
فلا تؤثر كما لا يقدح الاسمية العارضة فى ادهم للقيد واسود وارقم للحية وعدم قبول التاء
فاربع فى مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين قبوله للتاء فى نحو مررت برجال اربعة وعروض
وصفيته لانه وضع اسما للعدد معين وفيه رد على الشيخ ره حيث قال لم يظهر لى الى الان دليل
قاطع على عدم تاثير الوصف العارض والاحتجاج باربع مدخول لجواز استناده الى انتفاء شرط
وزن الفعل فى الوصف وهو عدم قبول التاء وليس بشئ لحصول القطع بصرف ارنب بمعنى
الذليل مع انه لا يقبل التاء وجميع الباب يكسر جرا على اصله وجوبا مع اللام ولو موصولة كمررت
بالاصم فى المساجد والاضافة اى اضافته الى غير كمررت باحمدكم واحمركم والضرورة كقوله غضا
طب تهتدى بعصائب وقوله عطوف رؤف من يسمى باحمد لكسر قوافى القصيدتين وهل
ينصرف ام لا فيه اقوال اولها اقوى وثالثها وهو التحقيق انه ينصرف ان زالت بذلك احدى علتيه
كعلمية المضاف ونحو اللام والا فلا كسكرانكم وقد ينون الممتنع للضرورة كقوله اعد ذكر
نعمان لنا ان ذكره وتناسب كقراءة نافع سلاسلا واغلالا اجتمعا فى قراءته قواريرا قواريرا

بتنوين الثاني لضرورة الفواصل والاول للتناسب واستثنى صاحب البسيط المقصور لان تنوينه
يؤدي الى زيادة ساكن وحذف آخر فلا يفيد ورد بانه يفيد اذا احتاج الوزن الى تبديل الالف
[الاولى] بما يقبل الحركة فينون ليلتقي ساكنان فيكسر فوايد غير المنصرف ضربان اما لا ينصرف مطلقا معرفة ونكرة
وهو ما امتنع بالجمع او الالفين او الوصف مع الالف والنون او العدل او وزن الفعل وما لا
معرفة فاذا نكر صرف وهو سبعة ولا ثالث لهما ونظم ذلك علم الدين السخاوي بقوله منشدا
مع جبلى وحمراء وبعدها وسكران يتلوه احاد واحمر فذي ستة لم ينصرف كيفما اتت سوا
اذا ما عرفت او تنكر وعثمان ابرهيم طلحة زينب ومع عمر تم حضرموت بسطر واحمد عد سبعة
جا صرفها اذا نكرت والباب في ذاك يحصر وسره ان العلمية في السبعة مؤثرة بنفسها او
شرط المؤثر فينتفي بالتنكير كلتا العلتان على الاخير واحدهما على الاول وفيها قال الزمخشري
اخبرني عن سبب متى اذن في الذهاب تبعه ساير الاسباب لا فرق في منع الصرف بين العلم و
مصغره اذ لا تزول عليته بتصغيره فان زال به سببية الاخر كالعدل والف التانيث ومزيدتي
فعلان ووزن الفعل والجمع صرف كما في عمير وجبيل وسريحين وشمير وجنيدل في تصغير عمر
وجبلى وسرحان وشمر وجنادل وكذا لو زال به شرط كالزيادة على الثلاثة في بريه وسميع
في التصغير الترخيمي لابرهيم واسمعيل اذ لا اعتداد بياء التصغير كما مر والا فكما كان كطليحة وبريهم
وقد يمتنع المنصرف بعد تصغيره لاحداثه سبب المنع كنويرة في نار علما او شرط تحتمه كهنيدة في
هند ومن الغريب ان تصغير ابيض وهو ابيض موازن لمضارع بيضه تبيضا لكن اذا سمي بالمضارع
منع للعلمية ووزن الفعل واذا سمي بالمصغر صرف اذ همزته اصلية ووزن الفعل لا يؤثر مع عدم
اختصاصه به الا بتصدره باحد الزوايد الاربع فيه الغز السخاوي بقوله ما اسم نصغره فيشبه لفظه
لفظ المضارع فاذا اتى علما فما في صرفه احد ينازع ح نحو جوار ممتنع نصبا اتفاقا فتثبت ياؤه
مفتوحة ويجب حذفها رفعا وجرا فينون كقاض ثم اختلف فيهما فقيل ممتنع للجمع وتنوينه عوض
عن الياء المحذوفة وقيل منصرف لتغير صيغة المنتهى الجموع بالاعلال فلا تؤثر فتنوينه للتمكن

وتنوين

ويونس وعيسى والكسائي ينونه على سكون الياء رضا وفتحا وجراح المشار امثال عرفات العلمية
والتانيث فتنوينه في قوله تعم فاذا افضتم من عرفات للمقابلة لا للصرف وكسره للجمع الا انه
قبل العلمية او لانه منع عن غير المنصرف تبعا للمنع عن التنوين وتنوين المقابلة كالعوض عن تنوين
الصرف فكانه لم يسقط فلم يسقط الكسر وقيل منصرف واختاره الزمخشري ووجهه بان التاء
المذكورة مع الالف قبلها علامة الجمع ليست للتانيث وان اغنت عن علامته كتاء بنت واخت
لاختصاصها بالمؤنث مع الاستغناء بالمذكورة لا يصح اتقدير ابعض قلت العبرة بلفظ التاء
والالم تؤثر في نحو حمزة وطلحة من اعلام الذكور الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم
يذكر قبل يختص المضارع من بينها بالاعراب اصالة كالاسم عند الكوفية ولمشابهته اسمي الفاعل
والمفعول لكما مر عند غيرهم فيرتفع بالتجرد عن جنس الناصب والجازم او جميع افرادهما عند الفراء و
حذاق الكوفية وبحرف المضارعة عند الكسائي وبمضارعته للاسم عند ثعلب وبوقوعه
موقع الاسم عند البصرية قالوا ولذا امتنع رفعه بعد ما يليه الاسم كلم ولن واخواتهما وقال ابن
هشام الاصح الجاري على السنة المعربين هو الاول واجاب عن الثاني بان جزء الشيء لا يعمل
فيه وعن الثالث بان المضارعة اقتضت مطلق الاعراب والكلام في الرفع خاصة مع انه يلزمهما
رفع المضارع ابدا ولا قائل به وعن الرابع بارتفاعه بعد هلا مع عدم وقوع الاسم بعدها و
ينتصب بعد احد اربعة احرف على الاصح لن وهي لتاكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للشيخ والزمخشري
في غير انموذجه تقول لا ابرح مكاني فاذا اكدت قلت لن ابرح لا لنفي التاكيد كما وقع فيه من
تاكيد النفي بان لا لنفي افعل ولن لنفي اني افعل على ان النفي الاول اكد من نفي الثاني ولانه كان نفي
المنفي بالعكس اللهم الا ان يراد ان لا افعل بازاء افعل فهو في النفي مثل افعل في الاثبات فلا يدل
لان على امر زائد على مجرد النفي والاثبات وكذا لن افعل واني افعل فتاكيد لن في النفي كتاكيد
ان في الاثبات فلن في مراتب النفي تساوي ان في الاثبات وذهب الزمخشري في انموذجه
الى انها لتابيد النفي قال لن افعل معناه لا افعل ابدا وقد تعرض له جمع كثير واعترضه الصغير

لام
لنفي
من ابنه
والكبير

والتكبير واعرب ما قيل عليه قول ابن مالك الحامل له على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله لا
يرى ابدا قلت بعلم الفطن بذلك الحامل لابن مالك حيث تبع الاشاعرة في تجويز رؤية الله
بالباصرة في الدنيا والاخرة نعوذ بالله من صفقة خاسرة فهو منهم كاصحابه فلا يعتمد على اضرابه
وقولهم لو كان للتابيد لما جاز تقييده بزمان منقطع في فلن اكلم اليوم انسيا للتنافي ولا بالابد
في لن يتمنوه ابدا للتكرار سخيف اذ الكلام في المعنى الحقيقي المفهوم عند الاطلاق فلا ينافيه اقترانه
بقرينة صارفة عنه الى غيره او تاكيد التابيد بصريح لفظه وهو عند سيبويه والجمهور لنفي الجنس
المستقبل منقطعا نحو لن ابرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ومؤبدا نحو لن يغنوا عنك
من الله شيئا وكانهم جعلوه للقدر المشترك واسندوا التحديد والتابيد الى قراين خارجة وهو
اقرب فلا ينافي ذلك انكارهم اقتضائه للتابيد بنفسه وكي معناها السببية اي سببية تاليها
لسابقها خارجا او العكس ذهنا او كليهما معا كاسلمت كي ادخل الجنة وهي المصدرية وقد مر
في الموصول اما التعليلية فهي جارة والناصب بعدها ان مضمرة وقد تظهر في الشعر فالجملة بتاويل
مصدر مخفوض بكي ويتعين المصدرية ان تلت لاما جارة نحو لكيلا تاسوا والتعليلية ان تلتها
اللام او ان نحو كي لتقضي حتى وقوله لكيما ان تغر وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة
بتقدير لام قبلها او عدمه وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي بتاكيد كي للام في التعليل او
تاكيد ان لكي في السبك وان وهي ايضا مصدرية وبعضهم اهملها حملا على ما المصدرية وخرج
عليه قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة فيمن رفع وقوله ان تقران على اسماء ويحكما وان التي
بعد لفظ العلم او معناه غير ناصبة بل مخففة من الثقيلة فتعمل عملها واسمها ضمير شان يحذف
تبعا لاحدى النونين نحو علم ان سيكون افلا يرون ان لا يرجع وفي ان التي بعد الظن وجهان
كونها مخففة تنزيلا له بالعلم وناصبة على ظاهره وهو ارجح ولذا اجمع القراء عليه في احسب الناس
ان يتركوا واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرا الاخوان وابو عمرو بالنصب
والباقون بالرفع واذن والمشهور حرفيته وقيل اسم وان اصل اذن اكرمك في جواب اتيك اذا

تاتيني

نا انى اكرمك حذفت الجملة المضاف اليها اذ لدلالة السؤال عليها وعوض عنها التنوين واضمرت
بعدها ان وهي للجواب والجزاء ابدا عند قوم وغالبا عند اخرين قالوا وقد ترد للجواب وحده كقولك
اذن اظنك صادقا لمن قال احبك لان تاليه هنا للحال ولا مجازاة الا في الاستقبال وتنصب
اذن المضارع بشرط كونها مصدرة في جملتها مباشرة متصلة بالمضارع وحال كونه مقصودا به الاستقبال
لا الحال نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال ازورك فيجب الرفع في ان تزرني اذن ازورك و
رفعه في انا اذن ازورك لعدم تصدرها وفي اذن زيد يكرمك للفصل بغير ما استثني وفي
اذن تصدق للحالية ويجوز الفصل بينهما بالقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب قبل وبلا النافية
نحو اذن لا اهينك اذ القسم للتاكيد والنافي كجزء المنفي فلا يمنعان وقال ابن بابشاذ وبالنداء و
الدعاء وابن عصفور بالظرف والكسائي وهشام بمعمول الفعل نحو اذن درهما اعطيك
لكن رجح الكسائي النصب وهشام الرفع وفي المضارع بعد اذن التالية للواو والفاء الوجهان
رفع لعدم تصدرها بسبق العاطف ونصب نظرا الى ان ما بعد العاطف مستانف وان
المعطوف على الاول اول قال تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذن لا يؤتون الناس نقيرا
وقرئ نصبهما شاذا هذا اذا لم يكن هناك مجزوم صالح للعطف عليه والا جاز جزمه ايضا نحو
ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان عطفت على الجواب جزمت ما بعد اذن وان عطفت
على جملتي الشرط وجوابه معا فالوجهان تكميل وينصب المضارع بان حال كونها مضمرة جوازا
اضمارا جائزا في خمسة مواضع بعد الحروف الاربعة الواو والفاء واو وثم العاطفة له للمضارع
على اسم صريح غير منسبك من حرف مصدري ولا مأول بالفعل نحو قول زوجة معاوية للبس
عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا وعطف المصدر
المنسبك منها على لبس اي لبس عباءة وقرة عيني وفي نسخ المتن للبس باللام ومثله في الاوضح
لابن هشام وقيل هو تحريف والصواب الواو عطفا على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه
احب الي من قصر منيف وليس بواضح وكقوله لولا توقع معتر فارضيه اي توقع معتر فارضائي

اباه وقوله اتى وقتلى سليكا ثم اعقل اى اتى وقتلى سليكا ثم عقلى اباه وقوله تع وما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا بنصب يرسل فى قراءة نافع
بان مضمرة وعطفه على وحيا والخامس بعد لام كى وهى لام السببية مضاف الى كى لانها
بمعناها وفى محلها اذا لم يقترن الفعل بعدها بلاء النافية او الزائدة نحو اسلمت لادخل الجنة
اى لان ادخلها بمعنى كى ادخلها قال تع وامرنا لنسلم فان اقترن بلا وجب اظهار ان نحو لئلا
يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم اهل الكتاب والاثقل اللفظ بالتقاء اللامين وينصب بعضها بالمضمرة
وجوبا بعد خمسة احرف الاول لام الجحود وهى المكسورة المسبوقة بكون ناقص ماض ولو معنى فقط
منفى نحو قوله تع وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وسميت لام جحود لملازمتها للجحد والنفى
وموضع الجملة نصب خبر الكون عند الكوفية فاللام زائدة للتاكيد وجر عند البصرية باللام و
هى متعلقة بخبر مقدر اى ما كان مريدا لان يفعل واحتجوا بمجئ الخبر مفردا مصرحا اجابة فى قوله
سموا ولم تكن اهلا للسمو وبذلك تفارق لام كى لتعلقها بالمذكور وفرق ابو حيان بينهما بعشرة
اوجه ومنها ان لام كى لا يقع الا بعد كلام تام بخلاف هذه وان فاعل مدخول لام الجحود لا يكون
الا مرفوع كان بخلاف تلك وان هذه لا تقع بعد المستقبل فلا يقال لن يكون الله ليغفر له
بخلاف لام كى نحو سأتوب ليغفر الله لى وان هذه يمتنع ايجاب ما بعدها فلا يقال ما كان زيد
الا ليضرب عمرا بخلاف تلك نحو ما اسلم الا ليدخل الجنة وان هذه لا يفيد الفعل المنفى قبلها
بظرف نحو ما كان زيد امس ليذهب بخلاف اختها مع وجود الجملة بعد اللام والثانى او العاطفة
كائنة بمعنى الى او الا على الخلاف نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى او الا ان تعطينه فقول
بعضهم او بمعنى الى ان او الا ان تسامح والثالث فاء السببية والرابع واو المعية حالكونهما مسبوقين
بنفى محض غير مسبوق بنفى اخر ولا منتقض بالا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين سواء كان النفى بحرف كما مر ام بغيره كليس زيد حاضرا فتكلمه
وقلما تاتينا فتحدثنا او طلب من امر نحو زرنى فاكرمك وقوله فقلت ادعى وادعو ان اندى او

هى

نهي نحو لا تطغوا فيحل عليكم غضبي ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بمعنى لا تجمع بينهما او دعا
صريح بفعل طلبي كقوله رب وفقني فلا اعدل عن وقولك رب اغفر لي فيتوسع رزقي او
استفهام نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه وهل تاتيني فتحدثني او تمن نحو يا
ليتني كنت معكم فافوز فوزا او ليتك تاتيني فتكلمني او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا او
خبرا او تحضيض نحو هلا تاتينا فتحدثنا او وتحدثنا والحق الفراء الترجي مع الفاء لقوله تعالى
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن نصب خلافا للبصريين وحتى بمعنى الى الغاية او كي
السببية اذا اريد بالمضارع بعدها الاستقبال حقيقة بمعنى تاخره عن زمان التكلم نحو
اسير حتى تغرب الشمس اي الى ان تغرب واسلمت حتى ادخل الجنة اي كي ادخلها او حكاية
نظرا الى ما قبله عند وقوع الصفة المحكية كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فيمن نصب
يقول نظرا الى الاستقبال بالنسبة الى الزلزال المحكي لتاخره عنه وجودا فان اردت بالمضارع
بعد حتى هذه الحال تحقيقا كسرت حتى ادخلها اذا قيل حال الدخول او تاويلا نحو وزلزلوا
حتى يقول الرسول في قراءة نافع بالرفع على حكاية الحال الماضية كانت حتى حرف ابتداء
يستانف بعدها فيرتفع المضارع بعدها ان كان مسببا عما قبلها كما مر فلا يرتفع ان كان فضلة
عمدة كسيري حتى ادخلها او غير مستانف عنه كسرت حتى تطلع الشمس لان الابتدائية منقطعة
عما قبلها لفظا فلا يكون عمدة ولا فضلة ولانها لو لم يكن مدخولها مسببا عن سابقها ارتفع
ارتباطها معنى ايضا فيختل النظم والتاليف وياتي تمام الكلام فيها في بحث المفردات فصل
والجوازم للمضارع نوعان فالاول ما يجزم فعلا مضارعا واحدا وهو اربعة احرف اللام
المكسورة وقد تسكن بعد واو او فاء او ثم ولا الطلبيتان اللتان على طلب فعل فدخل لام الامر
نحو ليقم زيد ولا الناهية نحو لا تشرك بالله والدعائيتان نحو ليقض علينا ربك ولا تؤاخذنا
وجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل لقلة طلبه من نفسه كقوموا فلاصل لكم ولنحمل خطاياكم
قوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بخلاف المبني للمفعول لان المامور والمنهي ح غير المتكلم واطلق

واطلق الاكثر الحكم بالقلة واقل منه جزم اللام فعل المخاطب كقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا

وفي الحديث لتأخذوا مصافكم والقياس هنا الامر بصيغته وتحذف اللام للضرورة على الاصح

وقط عند الكسائي وحمل عليه قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا والمشهور جزمه بشرط مقدر اي يقيموا ؛

يدل عليه الامر اي ان تقل يقيموا وقيل بعد القول خاصة ولو غير امر ومنع المبرد مطلقا وجوز ابن عصفور

حذف لا وابقاء الجزم وعملها القرينة كقوله ان تخرج والا فلا اي فلا تقم ولم ولما النافية وهما يشتركان في

النفي والقلب للمضي تقول لم او لما يقم اي ما قام وفي الحرفية والاختصاص بالمضارع ودخول

همزة الاستفهام عليهما وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم وان لم يفعل فما بلغت

وهل الجزم بلم ام بان جزم الدماميني والبيضاوي بالاول وهو الحق اذ لا يجوز اهمال لم لفظا

بخلاف ان ولانها متصلة بالمجزوم ومختصة بالمضارع فهي اولى بالعمل ولانها لما قلبتها الى

الماضي صارت كجزئه وحرف الشرط كالداخل على المجموع كانه قيل ان تركت الفعل ولان الشرط انتفاء

الفعل فلم يقع شرطا الا بعد الجزم بلم ونفيه اياه وعمله فيه ونص الشيخ على الثاني وهو ضعيف

ويختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال وعدم استمرارها لانها المطلق النفي فتصلح

نحو لم يكن له كفوا احد ولغيره نحو لم يكن زيد ثم كان بخلاف لما الاستمرار نفيها الى حال التكلم فلا

يقال لما يكن ثم كان بل لما يكن وسيكون خلافا للاندلسي بتسويته بينهما في جواز الانقطاع

ولابن هشام بجعله لما لنفي الماضي القريب دون البعيد فلم يجوز لما تكن في العام الماضي وتختص

لما بجواز حذف مجزومها القرينة اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو

حيان هذا احسن ما يخرج عليه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فيمن شدد ان ولما اي لما ينقص

من عمله وقيل لما يهملوا وقيل يوفوا اعمالهم وبكون اي مجزومها متوقعا غالبا نحو لما يركب

الامير للمتوقع اي الامير متوقع ركوبه او بالكسر اي لقائل متوقع اياه اي لم يركب الى الآن لكنه

متوقع مرجو الوقوع قالوا هذا معنى قولهم لم لنفي فعل فهما بمنزلة ان ولما نفي قد فعل فهي

تأكيد للنفي كقد في الاثبات فان توقع المضارع ورجا حصوله في المستقبل يؤكد انتفائه

ماضيا

ماضيا واستمرار عدمه الى حال التكلم ومن غير الغالب قولك ندم ابليس ولما ينفعه الندم
والنوع الثانى ما يجزم فعلين وهو احد عشر لفظا ان الشرطية بالكسر والتخفيف فهى اصل
الباب والبواقى تجزم على معناها واذما وقيل لا يجزم الا فى ضرورة ومن للعالم وما لغيره ومتى
للزمان واى بحسب ما اضيف اليه وايان كمتى واين وانى وحيثما للمكان ومهما كما الاولان
اى ان واذما حرفان وضعا للجزم بتعليق فعل مسبب عن اخر عليه والبواقى اسماء وضعت لما ذكر
ثم ضمنت معنى الشرط فجزمت على معنى ان على الاشهر فيهما ولا تجزم اذ وحيث الا مع ما كما مر على
الاصح خلافا للفراء والباقى ضربان ما تلحقه ما وهو من وانى وما ومهما خلافا للكوفيين
فى الاولين وما يجوز فيه الامران وهو اين واى ومتى بالاتفاق وايان على قول وزاد بعضهم
فى الجوازم كيفما ولم يثبت ولو واذا ولا تجزمان على الاصح الا فى الضرورة على ندرة قال
بعضهم ملغزا فى ان واذا سلم على شيخ النحاة وقل له وهذا سؤال من يجبه يعظم ان شكلت
وجدتنى نحو جازما وانا اذا جزمت فانى لم اجزم اراد انه ان اتى بان الشرطية الموضوعة
فى وقوع فعل الشرط جزمت واذا اتى باذا وقد وضعت للجزم بوقوع الشرط لم تجزم ولا
يخفى لطف مقابلة الجزم الاعرابى بالجزم العلمى واتيانه بان فى البيت الاول واذا فى الثانى وهذه
الاحد عشر كل منها يقتضى فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمى به لانه علامة للثانى
المترتب عليه وثانيهما جزاء لترتبه على الاول ترتب الجزاء على العمل وجوابا ايضا لجريانه فى المقال
مجرى الجواب عن السؤال فقولك ان تضرب اضرب فى قوة ان يقال اضربك فيقول القائل
انا ايضا اضربك وشرط الشرط كونه خبريا لانه مفروض الصدق فى الاستقبال فلا يكون
طلبيا ويكون مضارعا مثبتا او منفيا بلا او لم غير مقترن بحرف استقبال كالسين و
سوف وان الناصبة او ماضيا مثبتا عاريا عن قد ويصلح للجزاء كل فعل استقبالى ولو
طلبيا نحو ان جاء زيد فاكرمه مع الافادة فيمتنع ان تقم تقم الا بتجوز على معنى مفيد نحو
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله على حد قوله انا ابو النجم وشعرى

شعرى

شرطيا او غيره وجزم الاول باداة الشرط اتفاقا كالثاني عند المحققين وقيل بفعل الشرط
وقيل بهما وقيل بالجوار وجاز للقرينة حذف الشرط بعد ان مقرونة بلا النافية كقوله
فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها وحذف الجزاء بعد شرط
ماض او مجزوم بلم نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السما فتاتيهم
باية اي فافعل وحذفهما معا كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان
اي وان كان فقيرا معدما فزوجنيه وقيل الا ضرورة ولا تحذف الاداة مطلقا على الاصح و
بكون الفعلان ماضيين او مضارعين او مختلفين ماضيا فمضارعا او عكسه فان كانا
مضارعين او ماضيين او كان الاول فقط مضارعا فالجزم لازم للمضارع لفظا و
للماضي محلا نحو وان تعودوا نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا وان عدتم عدنا وفي الحديث
من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وكون الاول مضارعا فقط مخصوص بالضرورة
عند الجمهور ورد بالحديث واجيب بجواز نقله بالمعنى وان كان الثاني وحده مضارعا فا
لوجهان الجزم وهو الفصيح المختار لوجود الجازم والرفع وهو كثير ايضا لضعف تاثيره لوله
غير المجزوم نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له وقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غائب مالي ولا حرم وفي الاوضح رفع الجواب مسبوقا بماض كما مر او مضارع منفي بلم
نحو ان لم تقم اقوم قوي وفي غيره ضعيف وعليه قرئ طلحة اينما تكونوا يدرككم الموت برفع
يدرككم ثم اذا تلا الفعلين المضارع مقرونا بفاء او واو فلك جزمه بالعطف ورفعه
بالاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل وقرئ بالثلثة قوله تعالى ان تبدوا ما في
انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ومن يضلل الله فلا هادي له ويذر
هم فان توسط بين الفعلين فالوجه الجزم عطفا على الشرط وجاء النصب ايضا فائدة
متى اتى بعدها مجزوم فهو اسم شرط والا فاسم استفهام يرفع بعده الفعل كمتى تقوم والاسم
كمتى سفرك فهو مبتدأ او خبر لما بعده على الخلاف وبعض العرب يجر به بمعنى من عند

يعقوب ووسط عند الكسائي كقولهم اخرجه متى كمّه اي منه او وسطه وقوله متى لجج خضر
لهن نئيج فتستعمل على وجوه اربعة لوله مع كلّ من الاسم والفعل وجهان وفيه الغرض قال
ما كلمة متى اتى اسم بعدها فوضعه والجرّ جار بان والفعل بالرفع وبالجزم اتى وهي لهما في
كل ذا معان وقد الطف بالاتيان بمتى بإ اسم الشرط والاستفهام ان وقع معها زمان او
مكان فتنصب محلًا على الظرفية كمتى تقم اقم واين تقعد اقعد او على حدث فمفعول مطلق نحو اي ضرب
تضرب والا فالفعل بعده اما لازم كمن تقم اقم فهو مبتدأ وخبره المستفهم عنه او جملة الشرط
لانه المشتمل على العايد وقيل الشرط والجزاء معًا اذ لا يتم الكلام الا بهما او متعدّ وهو اما
واقع عليه كمن يكرمني اكرمه فمفعول به للجزاء وكذا من ازور في الاستفهام او على ضميره او متعلقه
فهو مبتدأ لما بعده او مفعول لمقدر مفسر به كما في باب الاشتغال فاسم الشرط عامل في فعله
وقد يكون معمولا له ايضا فالمرتبتان متعارضتان من الجانبين لكن رجح تقديم الاسم لصدارة ما
لمعنى الشرط وقيل فيه وما اللذان يعملان دالة والعاملان فيه معمولان ويصح ايضا في
المبتدا وخبره على تراضيهما في مهما قولان احدهما انه مركب من مه بمعنى اكفف وما و
الثاني ان اصلها ما زيدت عليها ما ثقل عليهم التكرار فابدلوا الف الاولى هاء فصار مهما و
عليه الاكثر والغرض فيه الحريري بقوله ما اسم لا يفهم الا باصحابه فتى كلمتين او الاقتصار منه على حرفين
وفي وضعه الاول التزام وفي الثاني الزام اراد انه لا يفيد الابان يجعل مهما شرطيا فيستلزم
كلمتين مجزومتين به شرطا وجزاء وفيه التزام للجزاء عند تحقق الشرط او باقي يحذف من
مهما حرفان ويقتصر منه بمعنى اكفف وهو الزام وايجاب للكف على المخاطب فقد لا تفيد
الاسم ضم كلمتين وقد يفيد مع اسقاط حرفين وكل جزاء يمتنع جعله شرطا العدم استجماع
شروطه فالفاء لازمة له لتربطه بشرطه لما فيها من معنى السببية والترتيب وهو ستة ذكرتهم
او بعضه منها فقال كان يكون الجزاء جملة اسمية ولو خبرية او كان جملة انشائية ولو فعلية
او كان فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد ومثلها على ترتيبها نحو ان تقم فانا اقوم معه

تحتم

قوله تعـ وان يمسسك الله بخير فهو على كل شئ قدير او ان تقم فاكرمني ومنه وان كنتم
تحبون الله فاتبعوني واجتمعت الاسمية والانشائية في نحو وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم
او ان تقم فعسى ان اقوم ومنه ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ان يؤتيني او ان تقم
فقد قمت ومنه ان يسرق فقد سرق اخ له وقد يحمل على حذف قد قوله ان كان قميصه قد
من قبل فصدقت بتقدير فقد صدقت الخامس المقرون بحرف استقبال وان خفتم عيلة فسوف
يغنيكم الله وما تفعلوا من خير فلن تكفروه والسادس المقرون بما له الصدر نحو فان توليتم
فما سألتكم من اجر وقد تحذف الفاء لضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
اى فالله وقد يستغنى عنها بعد ان باذا الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ولا
مصدرة بان نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فائدة يجب رفع
الجواب بعد الفاء ماضيا كان شرطه ام مضارعا نحو ومن عاد فينتقم الله منه فمن يؤمن بربه
فلا يخاف على تقدير مبتدأ فيكون الجواب جملة اسمية وقال ابن بدر الدين بن مالك الفعل
هو الجواب ولا يجوز جزمه بجعل الفاء زائدة ومن قرأ لا يخف جعل لا ناهية مسئلة ويجزم
المضارع بعد الطلب من امر او نهي او دعاء او تمن او ترج او استفهام او عرض او تحضيض
بان الشرطية مقدرة مع فعل الشرط الذي دل عليه ذلك الطلب مع قصد السببية اى
سببية الطلب للمضارع نحو زرني اكرمك اى فان تزرني اكرمك بتقدير الزيارة سببا
للاكرام ولا تكفر تدخل الجنة اى فان لا تكفر تدخلها اذ ترك الكفر سبب لدخولها وربت
ونفعني اقم دبك وليتك او هل او هلا او الا تزورني ازرك ولا فرق هنا بين صريح الامر
كما مر والامر المقصود بلفظ الخبر كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اى ليتق الله وليفعل
خيرا فان يتق ويفعل يثب وقولهم حسبك الكلام ينم الناس اى اسكت فان تسكت ينم
الناس فان لم تقصد السببية رفعت المضارع نحو ذرهم في خوضهم يلعبون وهب لي من لدنك
وليا يرثني فيمن رفع ومن ثم امتنع نحو لا تكفر تدخل النار بالجزم على تقدير ان لا تكفر

تدخلها

تدخلها لفسد المعنى فان ترك الكفر ليس سببا لدخول النار واجازه الكسائي بل الكوفيون
جميعا بتقدير ان تكفر بغير نفي قياسا على النصب بان مضمرة في لا تكفر فتدخل النار وفي
التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب والفاء تفيد كون ما بعدها مسببا عن المنفي اي الا
فتراء لا عن نفيه فيجوز الجزم ايضا بتقدير ان تفتروا وهو حسن والتحقيق ان النزاع لفظي وان
الجزم انما يجوز مع قرينة تقدير المنفي والمانع منع الاطلاق او قرينة تقدير النفي لان صدر الكلام
لا يدل الا على النفي ولا قرينة فيه على تقدير المنفي الا ان يقال فساد المعنى بتقدير النفي نعم
الدليل على تقدير المنفي فائدة اقتران الشرطين يكون احد وجوه ستة كما حققه ابن هشام آ
ان يقترن الاول بجوابه ثم اتي بالثاني فيقدر جوابه بعده بقرينة المتقدم كقوله تع يا قوم ان
كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين ب ان ياتي بالثاني مع الفاء لفظا عقيب الاول
فجوابه الثاني وجوابه ان تكلم زيد فان اجاد فاكرمه ج ان يقترن الثاني بالفاء تقديرا فكذلك
نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اذ اصله مهما يكن فان كان المتوفى من المقربين
فجزاؤه روح حذفت مهما وشرطها وناب عنهما اما فصار اما فان فاخروا الفاء الى الجزاء
كراهة تلوها لاما بغير فصل وحذفت الفاء التي هي جواب ان لئلا تلتقي فاآن د ان يعطف
على فعل الشرط شرط فهو تابع والجزاء لهما كقوله وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم و
قوله ولا يسئلكم اموالكم ان يسئلكموها فيحفكم تبخلوا ه ان يلي شرط شرطا اخر بحذف
جوابهما نحو وامراة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها فيقدر جواب
كل تاليا له مدلولا عليه بما تقدمه و ان تؤتى بجواب واحد بعد شرطين نحو ان جاء
ان تكلم فاضربه وهذا ما اختلف فيه ويعبر عنه بمسئلة اعتراض الشرط على الشرط
فمنع بعضهم صحة التركيب حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور ثم اختلفوا في تخريجه على
اقوال آ ان المذكور جواب الاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه
وان الجزاء معلق على حصول الشرطين ووقوع الثاني قبل الاول فان تكلم فجاء استحق

الضرب

الضرب وقاما اذ افصل احدهما خاصة او الثاني بعد الاول فلا بان الشرط انما هو وقوع

الفعلين مطلقا مجتمعين او مترتبين على الترتيب المذكور او العكس حكي عن امام الحرمين وغيره

ج ان المذكور للاول ولا جواب للثاني لا لفظا ولا تقديرا لانه قيد للاول بمنزلة الحال فالمعنى

ان جئتما متكلما فاضربه وتحقيق المرام لا يسعه المقام فصل في افعال المدح والذم وهي افعال

وضعت لانشاء مدح او ذم واحترزنا بالفاظها الا للاخبار عن موجود في الخارج في احد

الازمنة فخرج الفعل الخبري المستعمل لانشائهما مجازا لا وضعا نحو تبارك وتعالى الله والاخبار

بهما كمدحته وهجوته واشار بتنكيرهما اي اطلاقهما وابهامهما وضعا فان نعم الرجل زيد

مدح مطلق له لا يختص بصفة خاصة الا بمخصص من تمييز او حال كنعم الرجل زيد جودا او

جوادا فمنها نعم للمدح وبئس للذم بكسر اولهما وسكون الثاني تخفيفا ففيهما اربع لغات ترتيب

في الافصحية كما ذكر وحكى الاخفش والفارسي بيس بفتح الباء فياء ساكنة مبدلة من همزة

على غير قياس وهما فعلان عند البصرية والكسائي وهو الاصح للحوق تاء التانيث الساكنة

لهما واسمان عند باقي الكوفيين احتجوا بقول الاعرابي ما هي بنعم الولد ويمكن تنزيله على

الحكاية اي بالمقول في حقه نعم الولد وساء بالمد للذم اصله سوأ بالفتح حول الى فعل بالضم

فصار قاصرا او ضمن معنى بئس فمنع من التصرف واجري مجراه وكذا كل فعل ثلاثي صالح لبناء

فعل التعجب منه يجوز استعماله على فعل بضم العين اصالة كظرف وشرف ونقلا من مفتوحها

او مكسورها كضرب وفهم ثم اجراؤه مجرى نعم او بئس في المدح والذم وحكم الفاعل والمخصوص

على ما ياتي واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فقال لا يجوز نقلها الى الضم فيستعمل بحالها

وكل منها اي الثلثة وكذا ما يجري مجراها يرفع فاعلا مظهرا معرفا بال كنعم المولى وبئس

المهاد وساء الرجل زيد وفهم المرء بكر وخبث الشاب بشر وال هذه جنسية عند

الجمهور حقيقة عند ابي علي وعبد القاهر ونسب الى سيبويه فالمدح والذم للجنس كله وذكر

المخصوص تخصيص بعد تعميم ورد بلزوم التناقض في نعم الرجل زيد وساء الرجل بكر مع انهما

لا يعدان

لايعدّان متناقضين وبانّ المقصود بيان حال المخصوص لا الجنس مجازا عند الاخفش بتنزيل
المخصوص منزلة الجنس مبالغة وقيل العهدية ذهنية فيراد بعض مبهم ثم يفسر بالمخصوص تفخيما
للمقصود وقيل خارجية فالمراد شخص معهود هو المخصوص فنعم الرجل زيد بمعنى زيد نعم الرجل
هو واحتج له بتثنية الفاعل وجمعه فانّ ذلك دليل على عدم ارادة الجنس او مضافا ولو بواسطة
او اكثر الى معرف بها اى بال نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين وشاحط النار ابو
لهب وقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب والى ضمير لمعرف بها كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شهابها
او يرفع ضميرا مستترا وجوبا مبهما مفسرا بتمييز قابل لال متعدد غير ذى تفضيل ولا توغل
فى الابهام فلا يميز بنحو افضل منى لعدم قبوله لال ولا بنحو شمس لعدم تعددها ولا بمثل وغير
لتوغلهما فى الابهام وهل يميز الفاعل المظهر قيل لا مطلقا وقيل نعم كذلك وقيل ان افاد التمييز
ما لم يفده الفاعل كنعم الرجل رجلا صالحا زيد والاوسط اوسط ولا يقدم التمييز على الفعل
مطلقا ولا على المخصوص اختيارا خلافا للكوفية ثم يذكر المخصوص بالمدح والذم بعد الفاعل
المظهر وتمييز المضمر مطابقا للفاعل فى الافراد والتذكير وفروعهما ويجعل المخصوص مبتدأ
مقدم الخبر وهو الجملة قبله فالكلام كله جملة واحدة او يجعل خبر محذوف المبتدأ وجوبا كانه
اذا قلت نعم الرجل قيل من هو فقلت زيد اى هو زيد فالكلام جملتان وجاز الوجهان عند
الجمهور وقيل يتعين الاول وقيل الثانى وقال ابن عصفور مبتدأ حذف خبره وجوبا اى
زيد ممدوح او مذموم ونحوهما وردّه ابن مالك بانّ الخبر لا يجب حذفه الا مع ساد مسده
وليس وقال ابن كيسان بدل من الفاعل وردّ بانه لازم ولا شىء من البدل كذلك فالرافع
للظاهر نحو نعم المرأة هند وبئس نساء الرجل الهندات ونعم الرجل زيد ونعم رجال الحزب
الزيدون وللمضمر نحو ساء رجلا زيد ونعم اخوين الفرقدان وضراب الهندات وما ذكره
من انّ الفاعل ضمير مستتر والمنصوب تمييز هو قول سيبويه والجمهور وذهب الكسائى والفراء
الى انه لا ضمير بل المخصوص هو الفاعل ثم اختلف فجعل الكسائى المنصوب حالا والفراء

تمييزا

تمييزا منقولا عن الفاعل فاصل نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ويبطلهما دخول النواسخ على المخصوص
في نعم رجلا كان زيد وبئس رجلا ظننت بكرا فالجملة في موضع خبر كان في الاول وثاني
مفعولي ظننت في الثاني ولولا جملة لولا الضمير هذا اذا تاخر المخصوص عن الفعل والاقيس
للابتداء وخبره الجملة بعده فزيد نعم الرجل معناه زيد مقول في حقه نعم الرجل ومن جعل نعم
وبئس اسمين اجاز كونهما مبتدأين او خبرين فائدة ان لابد من كون المخصوص معرفا او مقاربا
له اخص من الفاعل صالحا لان يخبر به عن الفاعل الموصوف بالمدح او الذم كقولك في نعم
الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق الولد المذموم العاق فقوله تعم بئس مثل
القوم الذين كذبوا اما قيل بتقدير فاعل اي بئس المثل مثل القوم او مخصوص اي بئس مثل القوم
مثل الذين وقد يحذف لدليل نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقد يخلفه
محذوفا صفته المفرد اتفاقا كنعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم والجملة الفعلية ايضا عند
الكسائي كنعم الصاحب تستعين به فيعينك اي صاحب تستعين به وبئس لا يكون فاعلها منكرا
الا ضرورة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم خلافا للكوفية ولا موصولا غير الذي عند المبرد
ومن وما عند قوم ومن ثم اختلف في نحو بئس ما اشتروا على ستة اقوال فقال سيبويه والمحققون
ما معرفة تامة اي لا تفتقر الى صلة فهي فاعل والفعل بعدها صفة مخصوص محذوف اي بئس الشيء
شيء اشتروا او قيل نكرة غير موصوفة وهي تمييز والمخصوص محذوف او ما اخرى موصولة او موصوفة بالفعل
اي بئس شيئا شيء اشتروا واورد عليه ان كلمة ما هنا تساوي المضمر ابهاما فلا تقع تمييزا له وليس
تمييزا عن مفرد فلا يجب كونه مفسرا بل عن نسبة ففائدته تعميم الذم كانه قيل ما اشتروا منه من حيث
الشيئية اي شيء كان وقيل موصولة صلتها الفعل والمخصوص محذوف او هي المخصوص فالفاعل ضمير
مميز بما اخرى محذوفة وهي الفاعل اكتفي بها وبصلتها عن المخصوص وقيل مصدرية ولا حذف
اي بئس شراؤهم وقيل نكرة موصوفة بالفعل فهي فاعل اكتفي بها وبصفتها عن المخصوص وقيل كافة
كفت نعم كما كفت قل وفي نعما هي القولان الاولان وثالث هو ان ما مركبة مع الفعل لا محل لها من الاعراب

والرفع

والمرفوع بعدها فاعل ومنها اى من تلك الافعال حبذا ولا حبذا وهما كنعم وبئس الاول للمدح و
الثانى للذم وفضل حب على نعم بافادة محبوبية الممدوح اصله حبب بضم العين نحو لا عن بعضهما
اى صار حبيبا وكان دخول لا على الماضى الجامد باعتبار تصرفه الاصلى والفاعل لهما ذا الاشارية
ولفظها يلزمهما الافراد والتذكير مطلقا اى وان خالفه المخصوص فيهما كقوله وحبذا ساكن الريان من
كانا وقوله حبذا من نفحات من يمانية وقوله حبذا انتما خليلى ان لم وقوله الا حبذا هند وارض بها
هند وقوله الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مية فلا حبذا هيا وهل ذلك لكونه كالمثل والا
مثال لا يتغير او على تقدير مضاف مطرد بان يقدر فى حبذا هند او زيد حبذا حسنها او امره و
نحو ذلك او لارادة الجنس فيه خلاف فقال الخليل وسيبويه بالاول وابن كيسان بالثانى والفارسى بالثالث
وبعده اى ما بعد ذا هذه هو المخصوص ولا يجوز تقديمه وان جاز فى باب نعم فهو مبتدأ خبره
الجملة المتقدمة او محذوف او خبر لمحذوف وقيل بدل عن ذا وقيل عطف بيان هذا على الشهور وقال
قوم ركبت ذا مع حب ثم اختلفوا فقيل المجموع فعل بغلبة الفعلية لتقدم الفعل فما بعده فاعل و
قيل اسم بغلبة الاسم لشرفه وهل هو مبتدأ خبره المخصوص او بالعكس قولان الاول للمبرد والثانى
للفارسى ويلى ذلك ان اتى قبله اى قبل المخصوص او بعده منصوب اختلف فيه فقال الفارسى والاخفش
هو حال مطلقا وابو عمرو وغيره تمييز كليه وابن عصفور تمييز جامدا وحال مشتقا وابو حيان تمييز جامد او
محتمل لهما مشتقا فان قصد تقييد المدح به فحال كقوله يا حبذا الماء مبذولا لشاربه والا فتمييز و
قوله رة بتمييز او حال يحتمل القولين الاخيرين حال كون ذلك المنصوب على وفقه اى موافقا للمخصوص
فى التذكير والافراد واضدادهما نحو حبذا الزيدان مثال لما يقترن بتمييز او حال وحبذا زيد راكبا
لذى الحال والمحتمل وحبذا امرأة هند او رجلا زيد للمميز واتى فى الاول بالمنصوب مؤخرا وفى الثانى
مقدما استيفاء للاقسام واختلف فى الراجح فقيل تقديمه وقيل تاخيره وقال الجرمى وابن خروف
هما فى الحال سيان الا ان تقديم التمييز قليل عند الجرمى واحسن عند ابن خروف ويختص بجواز
تكريره تاكيدا كقوله الا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الاذى فصل التعجب انفعال يحدث

للنفس عند شعورها بامر مجهول سببه ولذا قيل اذا علم السبب بطل العجب فلا يصح على الله
فما ورد منه في كلامه كقوله فما اصبرهم على النار وابصر به واسمع بصر في الى العباد او يراد انه
مما يجب ان يتعجبوا منه فلا يكون للتعجب بل لابقاعهم فيه وله صيغ كثيرة لا اله الا الله وسبحان
الله والعظمة لله ولله دره او انت ولله لا يؤخر الاجل وقاتله الله من شاعر ساحر ولا شلت
عشرة وحسبك او كفاك او ناهيك به رجلا واعجبوا الزيد سخيا او من سخى ويا للماء ويا
للدواهي ويا لك فارسا وما انت من رجل ويا حسنه رجلا ويا طيبها من ليلة وكاليوم رجلا
وكالليلة قمرا وجاء رجل ايما واى رجل وكيف ومن وما واى في الاستفهام نحو كيف تكفرون بالله
عم يتساءلون الحاقة ما الحاقة لاى يوم اجلت فهذه جمل تضمنت معنى التعجب ولم توضع له ولذا
لا تدل عليه الا بقرينة والمبحوث عنه في الفن ما وضع له وهو صيغتان يقال لهما فعلا التعجب وهما
فعلان وضعا للانشاء التعجب فخرج نحو عجيب وتعجبت خبرا وانشاء منقولا وما مر من الجمل اذ
الجميع اخبار او ان نقل معنى الى الانشاء كصيغ العقود وهما ما افعله وافعل به كما احسن زيدا او
احسن به فعل التعجب علم على صيغة المركبة من فعل وغيره والانفية التعجب والموضوع لهو المجموع
المركب لا الفعل فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت
مبني للفاعل قابل للتفاضل غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فلا يبنيان من غير الفعل ونحو اقمن
من قمن اى حقيق شاذ ولا من غير ثلاثي ولا من ناقص او جامد وشذ نحو ما اعطاه للمال من
اعطيته وما اخصرها من اختصر واعسس به من عسى بمعنى قرب ولا من منفي او مبني للمفعول فما احضره شاذ
وجهين ولا مما لا يقبل التفاضل او صيغ منه افعل لغير تفضيل فلا يقال ما اماته ولا ما ابيضه واجازه
الكسائي وهشام في الالوان مطلقا وبعض الكوفية في اسود وابيض خاصة والاخفش في العيوب
وقول البصرين المنع مطلقا والحق جواز التعجب في صفات الله تعالى وسند المنع ضعيف وتحقيقه في
الشرح ويتوصل الى التعجب من الفاقد للشروط المذكورة باشد واشدد به ونحو احسن واحسن به
ونحوهما مما يلائم المرام في كل مقام نحو ما اشد او احسن دحرجته او موته او بياضه وما اكثر ماله

ولا فرق فيه بين فاقد كل الشروط وبعضها وما قيل ان الجامد وما لا يقبل التفاضل لا يتعجب
منهما الا بوصلة ولا بد وهنا فليس بشئ اذ الجمود وعدم قبول التفاضل لا يمنعان مع امكان التوصل
بجامع الشرائط ولا يتصرف فيهما اى فى فعلى التعجب فيلزمهما الافراد والتذكير واحد الامرين من
الامر والمضى فلا يقال احسنا او احسنوا او احسنى به ولا ما يحسن زيدا بلفظ المستقبل خلافا لابن
هشام ويمتنع تقديم معمولهما عليهما والفصل بينهما فيمتنع ما زيدا احسن وبه احسن وجوز قوم
منهم الفراء والجرمى والمازنى الفصل بالظرف المتعلق بهما لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما
اقبح به ان يكذب خلافا للمبرد واكثر البصريين ويمتنع فى الظرف المتعلق بمعمولهما اتفاقا نحو ما احسن فى
المسجد معتكفه واحسن عندك بجالس وما فى ما افعله اسم مبتدأ اتفاقا لان فى رجوع الضمير المستكن فى
افعل فيكون اسما وعاريا عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأ وقول الكسائى لا محل لها من الاعراب
شاذ لا يضر الاجماع وهل هى نكرة تامة غير موصوفة بمعنى شئ جعل المبتدأ للافادة او قصد الابهام
وما بعدها خبرها او هى موصولة بمعنى الذى فهى مبتدأ وما بعدها صلتها فلا محل لها اعرابا والخبر
محذوف وجوبا اى الذى افعله شئ عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش
بالثانى وله قول اخر هو انها نكرة موصوفة وما بعدها صفتها ويحذف الخبر وجوبا اى شئ افعله عظيم و
رد قولاه بان حذف الخبر انما يجب فيما التزم فيه شئ ساد مسده وليس فليس بل لا يجوز لعدم القرينة وقال
الفراء وابن درستويه ما استفهامية ضمنت معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان ما تلك
لا يليها غالبا الا الاسم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وهذه لازمة للفعل
فلا يصح تخريجها عليها الا على قول الكوفية باسمية افعل التعجب وهو مردود ورجح قول سيبويه
بان التعجب يقع للجهل بالسبب فالتعبير عنه بنكرة غير محضة لما فيها من الابهام انسب بالمقام وما
بعد الباء من افعل به فاعل لفعل الامر عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا لفظ
افعل فى نحو احسن بزيد امر ومعناه خبر اى احسن زيد بمعنى صار ذا حسن عدل عنه الى صيغة الامر
مبالغة كقولهم كن ما شئت مبالغة فى كان ولكونه بصورة الامر قبح اسناده الى الظاهر

قد زيدت الباء عليه ليكون في صورة المفعول بواسطة الحرف رفعا للقبح ولذا التزموا ابرازها
هنا وضعف بوجوه استعمال افعل للصيرورة قياسا مع انه سماعي واسناد امر الحاضر الى
الظاهر وزيادة الباء في فاعل غير كفى وجعل الامر بمعنى الماضي اذ المعهود عكسه كما في نحو اتى امر الله
امر فضل خبر يثبت عليه ونحو رحمه الله للدعاء وما بعد الباء في نحو احسن بزيد مفعول به عند
الاخفش وقوم من المبلدين وهي اي الباء اما للتعدية فهمزة افعل للصيرورة اي صيره ذا حسن او
زائدة فالهمزة للتعدية فالاحسان بمعنى التحسين اي اجعله حسنا ففاعل الامر ضمير فيه للمخاطب الحقيقي
اي كل من يصلح للخطاب اي صيغة ما صالحا للخطاب ففيه اشعار بان زيدا بلغ من الحسن كل ما يمكن ان
يصفه احد احدا والتزم افراد الضمير لانه جار مجرى المثل وهو لا يتبدل قاله الزمخشري واكثر
النحاة وقال ابن كيسان الضمير لمصدر الفعل خوطب اتساعا اي احسن يا حسن بزيد اي دم
قال ولذا التزم افراده قال الشيخ الرضي وفيه تكلف وسماجة فائدة مختار المصنف من فعلية افعل
افعل في التعجب وهو الحق وهو في الثاني قول الكل سوى ابن انباري قال هو اسم ولا وجه له وفي الاول
قول البصرية والكسائي للزوم نون الوقاية له مع الياء نحو ما افقرني الى ربي وقال غير الكسائي من
الكوفية انه اسم لقولهم ما احيسنه وما اميلحه والتصغير من خواص الاسم واجيب بانه شاذ حتى قال
الجوهري لم يسمع تصغير فعل التعجب الا احسن واملح وانما قاسه النحاة حملا له على افعل التفضيل وفيه
مع ذلك وجوه فقيل مرجع التصغير الى المتعجب منه اي هو مليح وحسين من باب الشفقة كبني و
يؤيده قول بعضهم لا يقال ما احيسنه وما اميلحه الا من صغر سنه وقيل الى المصدر اتم الفعل مقامه
في ذلك لدلالته عليه وقيل الى ما لوقوعها على سبب خفي فناسبه التصغير لكن لما امتنع تصغيره
ما جعلوه في الفعل الذي يليه وقلت ملغزا فيه قد زاد في العجب ما اعربه العرب من اجل تصغيره
هم فعلا باذا الادب فصل افعال القلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب وهي افعال
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت وصدرت تلك الجملة عنه من ظن اي اعتقاد راجح او
يقين اي تصديق جازم ولذا سميت افعال الشك واليقين ايضا فالمراد بالشك خلاف

اليقين

اليقين لانها ترى الطرفين كما في عرفها الفنون العقلية وهي نواسخ تنصب المبتدا والخبر على انهما
مفعولين لما ان المبتدا مفعول اول والخبر مفعول ثان هذا هو المشهور وقال السهيلي هما مفعولان لا كالمبتدا
فلا يصح كمفعولي اعطيت بدليل ظننت زيدا بكرا اذ لا يصح زيد بكر الا على التشبيه وهو غير مراد فانه
المعنى ظننته اياه لا شبيها به وقال الفراء نصب الثاني على التشبيه بالحال بدليل وقوعه ظرفا وجملة
والحق هو الاول والتحقيق موكول الى الشرح ولا يجوز في المفعولين حذف احدهما وحده اقتصارا بالاتفاق
اجماعا الا شاذا عن النحو كذا بعده واختصارا ايضا عند قوم منهم ابن حاجب وابن عصفور وهو ظاهر
المص واجازه الجمهور لقوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا اي بخلهم هو
خيرا وجاز حذفهما معا اختصارا بالاتفاق نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون اي تزعمونهم شركاء واما
حذفهما اقتصارا اي اصل الفعل ففيه اقوال اجازه الاكثر مطلقا ومنعه الاخفش كذلك والاعلم في
افعال العلم دون الظن وبعضهم قياسا مطلقا وسماعا في غير ظن وخال وحسب وهي كثيرة منها حجا
قد كنت احجو الثقاة واثبتها عند الكوفية وابن مالك لقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا وانكره البصرية
وابن عصفور وجعلوا ثاني منصوبيها حالا واولوا البيت بزيادة ال وهو تعسف وعلمها التيقن
ثبوت الخبر للمبتدا نحو علمت زيدا عبد الله هو خيرا وانهم الفوا اباءهم ضالين اي وجد وهم وجعل
وزعم بفتح عينهما جعل لا كضرب وزعما مثلثة الزاء الظنة نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا وزعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وجعل هذه بمعنى اعتقد قيل ومثله زعم وقال السيرافي الزعم قول
اقترن به اعتقاد صح ام لا وابن دريد الاكثر استعماله في العقايد الباطلة وعلم ورأى للامرين
اليقين والظن والغالب فيهما اليقين نحو فاعلم انه لا اله الا الله لليقين وفان علمتموهن مؤمنات
للظن وانهم يرونه بعيدا ونراه قريبا لليقين وظن وخال وحسب حسبانا لهما ايضا والغالب فيهما
الظن نحو حسبت زيدا قائما وقد ترد لليقين نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم وقوله حسبت التقى
والجود خير تجارة ثم فذ بقي وجد عليه وجدا اي حزن وموجدة اي حقد فيتعدى لواحد بعلى و
علم اي عرف ورأى اي اعتقده من الرأي بمعنى المذهب وظنه اي اتهمه نحو سرق ماله فظن زيدا فيتعدى

للظن ج

لواحد

لواحد بانفسها والمشهور الحاق رأى الحلمية ومصدرها الرؤيا برأى العلمية فى التعدى لاثنين مع مجاز الادراك الباطنى وقيل الاحسن الحاقها بالظنية لان ما يرى فى المنام بالظن اشبه منه بالعلم و لعلهم نظروا الى ان العلمية اغلب فهى بالالحاق بها احق مسئلة واذا توسطت افعال القلوب بين المبتدا والخبر او تاخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا لضعفها عن العمل فى كلام مستقل لتاخرها او توسطها وان جاز اعمالها نظرا الى فعليتها وقوتها فى نفسها للاصالة فى العمل ويسمى هذا الابطال الغاء نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت والغاء المتاخر اقوى من اعماله لانه اضعف والمتوسط بالعكس عند بعض وقيل هما فيه سيان وقد تلغى متقدمة على معموليها لتاخرها عن جزء من الكلام كقوله انى رايت ملاك الشيمة الادب لكنه ضعيف ولا تدخل الافعال على الاستفهام بحرف او اسم او على النفى او اللام الابتدائية او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط لا محلا لان هذه الاشياء اعتراض ماله الصدر وانما يمنع من عمل ما قبله فيما بعده لفظا ويسمى هذا الابطال التعليق اخذا من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج فهى كالشئ المعلق لا مع زوج تنتفع به ولا بلا زوج لتتزوج بمن شاءت بل ذات بعل باعتبار وليس بها باعتبار وكذا الفعل المعلق عامل معنى ومحلا غير عامل لفظا نحو لنعلم اى الحزبين احصى وعلمت هل او ما زيد قائم او لا زيد فى الدار ولا بكر وعلمت لزيد قائم والتعليق بالقسم لفظا نحو علمت والله لتقومن وتقديرا كقوله وقد علمت لتاتين منيتى اى والله لتاتين والالغاء والتعليق من خواص هذه الافعال واذا نقل علم ورأى الى باب الافعال تعدت الى ثلث قال تعالى يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم ويجوز حذف اولها اقتصارا كاعلمت كبشك سمينا وللثانى والثالث بالمفعول الى الباب من الغاء والتعليق وحذف احدهما اقتصارا لا اقتصارا خاتمة لحديث هذه الافعال فى التنازع ذكره هنا لانها الاصل فى العمل لا لاختصاصها ولذا قال اذا تنازع عاملان ليعم الفعل وشبهه وحقيقة التنازع ان يطلب عاملان فصاعدا اسما ظاهرا بعدهما سواء كانا فعلين متصرفين او اسمين مشبهين بالفعل عملا او مختلفين رافعين او ناصبين او مختلفين وانما خصوه بغير الحرف لان المقصود بالبحث هنا تنازع تنازع فيه النحاة فى تعيين المختار وطريق رفع النزاع من حذف او

فان نسبة ... [illegible]

ثلث

تشريك او اضمار ولما لم يكن تنازعهم هذا جاريا في تنازع الحرف لامتناع الاضمار فيه لم يتعرضوا
له والا فقد يتنازع حرفان او حرف وغيره فيعمل الثاني في الاول والحرف في الثاني اتفاقا نحو
ليت ان زيدا فاضل وعلمت ان بكرا عاقل الا انه لقلته وعدم تعرض الاكثر له خفي على كثير من
الناس وانظر في باب الغريب حتى العز فيه من قال حرفان قد تنازعا في عمل واسمان للحرفين مطلوبان
وفيهما ايضا فصيحا قد يجي فعل وحرف يتنازعان وفي الاوضح لا يقع تنازع بين حرفين ولا حرف
وغيره ولا جامدين ولا جامد وغيره وكانه لم يرد ما قلناه والتقييد بالظاهر ليس للاحتراز بل لبيان
للواقع اذ لا يتصور التنازع في المضمر لصحة الاضمار في كل من العاملين كضربته واكرمته وضربني
واكرمه واشترط المحققون كون الاسم المعمول غير محصور بالا اذ لو صح التنازع فيه لوجب ان يقع في ما
قام وقعد الا الزيدان مثلا اما قاما وقعد على اعمال الاول وما قاما وقعد على اعمال الثاني ولم يتكلم
بهما قط ولعل المصنف اكتفى عن هذا الشرط باعتبار البعدية اذ المتبادر منهما عدم الفصل وقوله بعد
صفة لقوله ظاهرا فلا تنازع في متقدم كزيدا ضربت واكرمت ولا في متوسط كضربت زيدا
واكرمت بل العمل فيهما للاول ولا بد في المتنازعين من تغايرهما كما هو المتبادر فان كان الثاني
عين الاول لم يعمل لانه اتى به لمجرد التاكيد لا للاسناد ولذا قيل اتاك اتاك اللاحقون ولو كان من
التنازع لقيل اتاك اتوك او بالعكس ومن طلبهما للمعمول معنى فلا تنازع في نحو قوله عدينا في غد ما
شئت انا نحب ولو مطلت لواعدينا فالواعدين مفعول نحب لا مطلت اذ المطول هو الموعود
لا الواعد فطالبه معنى هو الاول دون الثاني فاذا تنازعا بشرطه فلك اعمال ايهما شئت اتفاقا
الا ان المختار مختلف فيه فان البصريين يختارون اعمال الثاني لقربه من المعمول وعدم استلزام
اعماله الفصل بالاجنبي بين عامل ومعموله كما يلزم من اعمال الاول فصله عن معموله بالثاني ولعدم
استلزام اعمال الثاني في نحو قام وقعد زيدا العطف على الجملة قبل تمامها كما في اعمال الاول اذ
لو اعملته لكنت عطفت الثاني وهو تام بضمير المعمول على الاول وهو غير تام بعد لعدم مجيء معموله
الذي هو كجزئه لانه انما يذكر بعد العطف والكوفيون يختارون اعمال الاول لسبقه ذكرا و

اعملته

عدم

عدم استلزامه الاضمار قبل الذكر اذ لو اعملت الاول كان رتبة المعمول قبل الثاني لان حق المعمول
ان يلي عامله فلا يلزم باضماره في الثاني الا الاضمار قبل ذكر المرجع لفظا فقط وهو مغتفر بخلاف ما لو
اعملت الثاني واضمرت للاول اذ يلزم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة معا وهو ممتنع في غير
هذا الباب الا ما استثنى وفي الارتشاف نقل سيبويه يدل على ان اعمال الثاني هو الكثير في كلام
العرب وان اعمال الاول قليل قال ابن مالك ومع قلته لا يكاد يوجد الا في الشعر بخلاف اعمال الثاني
لكثرته في النثر كنظم وقران واياما اعملت الاول والثاني اضمرت الفاعل في الاخر المهمل عن العمل في
الظاهر فتعمل الاول وتضمر للثاني او تعكس حالكون الفاعل المضمر موافقا للظاهر في تذكيره و
افراده او فرعهما لوجوب موافقة الضمير لمرجعه فيهما تقول مع اعمال الاول قام وقعد اخواك او
وقعد واعلم انك ومع اعمال الثاني قاما وقعد اخواك وقاموا وقعد الناس هذا اذا تنازعا على الفاعل
اما المفعول ففيه الحذف او الاضمار فالمهمل ان كان هو العامل الاول كما هو مختار البصريين حذف
مفعوله ولا يضمر حذرا عن الاضمار قبل الذكر في المفعول مع امكان التخلص عنه بالحذف وانما ارتكبوا
في الفاعل اضطرارا حيث لم يجز حذفه لانه عمدة فتعين اضماره او كان المهمل هو الثاني وجب اضمار
مفعوله ولا محذور لعود الضمير على متقدم رتبة متأخر لفظا اذ المرجع معمول الاول فحقه ان يليه
الا ان يمنع اضماره لمانع فيجب اظهاره وذلك اذا كان الضمير في العامل المهمل خبرا معنى عن اسم
مخالف في احد الامور الخمسة لمرجع الضمير وهو الظاهر المتنازع فيه لان الضمير حينئذ يجب موافقته
لكل من المرجع والمخبر عنه وهو ممتنع لامتناع موافقة ضمير واحد لمتخالفين فيما اختلفا به كما في
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان المفعول الثاني للثاني هو منطلقين وللاول
منطلقا ويمتنع اضماره لانه خبر عن المفعول الثاني هو منطلقين وللاول منطلقا ويمتنع
اضماره لانه خبر عن المفعول الاول وهو ضمير المتكلم فان اضمرته مفردا خالف مرجعه وهو منطلقين
وان ثنيته خالف المخبر عنه وهو المفعول الاول فوجب الاظهار على وفقه ولا يعتبر حينئذ موافقته
للظاهر المتنازع فيه لانه غير مفسر له اذ الظاهر لا يحتاج الى مفسر ومرجع هذا ما هو المشهور واشار

الى مختاره بقوله وليس منه اى من باب التنازع نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الن بدل المنطلقا
كما قاله بعض المحققين قال ابن هشام فى الاوضح الذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى منطلقين
لان حسبنى لا يطلبه لانه مثنى والمفعول الاول مفرد ويجب توافق المفعولين فى الامور الخمسة فى
باب حسب والذى عليه المحققون تحقق التنازع فيه اذا العاملان طالبان للمنطلق معنى يطلبه الاول
ليجعله مفعولا ثانيا لنفسه فيبقى على افراده والثانى ايضا ليجعله مثنى ومفعولا ثانيا لنفسه فيصح تنازعهما
فيه مختلفين فى اقتضاء افراده وتثنيته كما يصح تنازع عاملين مختلفين فى اقتضاء الفاعلية و
المفعولية فى نحو نصرنى ونصرت زيدا وبالجملة يجب كون كل منهما طالبا للظاهر قبل ان ياخذه الآخر
ويعمل فيه فلا يقدح امتناع طلبه اياه بعد اعمال صاحبه فيه وجعل لفظه على وفق مقتضاه من افراد
او تذكير او رفع او اضدادها بناء على اختلاف مقتضاهما ولذا قيل انما التنازع فى قلب المتكلم
اما بعد التركيب والتلفظ فلا نزاع الحديقة الرابعة فى الجمل واقسامها واحكامها وما يتبعها
من ظرف وشبهه الجملة قول اى مقول مفردا كان ام مركبا اسناديا ام غيره فهو كالجنس وخرج
المفرد بقوله تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى كان كل منهما فى ضمنه اذ التثنية اخص المتعا
طفين فكانه قال تضمن كلمة فكلمة فالمتضمن بالكسر المجموع وبالفتح كل واحدة من الكلمتين و
خرج المركب غير الاسنادى بقوله باسناد وهو متعلق بتضمن او بمقدر هو نعت لمصدر
مقدر اى تضمنا متلبسا به او لكلمتين اى كائنتين معه او حال عن فاعل تضمن اى حال كون
القول متلبسا به وتخصيصهما بالذكر لتحديد جانب الاقل فلا ينفى الزايد والمراد تضمنه لهما
سواء تضمن غيرهما ايضا ام لا فان الحكم بتضمنه اياهما لا ينفى الاكثر فدخل ما تضمن كلمات كزيد
ضارب بكرا او كلمة وجملة كزيد يضرب ابنه او جملتين كالجمل الشرطية واراد بالاسناد معناه اللغوى
وهو نسبة كلمة الى اخرى سواء افادت ما يصح السكوت عليه كقام زيد ام لا كجملة الصلة ونحوها
لا معناه العرفى الملزوم للافادة ولذا نكره هنا وعرفه فى حد الكلام وذلك لان الجملة هى
اعم مطلقا من الكلام لاعتبار افادة ما يصح السكوت عليه فيه دونها فكل كلام جملة و

[illegible marginal note]

بعض

بعض الجملة مما لا يفيد ليس بكلام كجملة الصلة والخبر والحال فان جملة قام ابوه في من قام
ابوه غير مفيدة ما يصح عليه السكوت لان ما فيه من الاسناد ليس مقصودا لذاته بل معرف
للموصول والثلث الملاحظة حالها وان افادت عند استقلالها والقصد اليها لذاتها وكذا
نظائرها وذلك عند الاكثر وقال الاخرون بترادفهما لاعتبارهم الافادة فيهما فالكل يسوّيه
وتبعه المتقدمون حتى اتفقوا على الترادف قولا واحدا واليه ينظر قول من نسب الترادف
الى الجميع قال ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة يعني تصادقهما
كليا من الجانبين وقال الاندلسي في شرح المفصل هما في اصطلاحهم مترادفان وقال ابن السيف
في الضوء شرح المصباح ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وظاهر
هم كما ترى انه قول الكل وهو كذلك فان القول بعموم الجملة والاصطلاح عليه انما نشاء من متاخريهم
حتى هجر الترادف عن اصله وصار عمومها في اعصارهم مذهب الاكثر والقول الاشهر ولذلك
قال المحقق التفتازاني في المطول انهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام انتهى حيث اشعر صدر كلامه باتفاق الاوائل على المرادفة وعجزه
باشهرية عمومها في عصره فالقائل به اكثر والقول به اشهر وان خص بعصر خاص من الاوائل
بعكسه او بالاتفاق على خلافه ومن لم يتفطن بذلك استشكل نسبة العموم الى الاكثر لظاهر
ناظر الجيش والاندلسي فلا تغفل فان بدأت اي صدر الجملة باسم صريح او مؤول فاسمية نحو
زيد قائم وان تصوموا خير لكم والعبرة في الصدر بركني الاسناد المسند والمسند اليه دون غيرها
وان اثر لفظا ومعنى نحو فلعلك منطلق وما زيد قائما وهل هو صائم وان زيدا قائم اسمية
اذ لا عبرة بالحروف او بدأت بفعل متصرف او جامد تام او ناقص ففعلية كقام زيد وعسى ان
يقوم وكان قائما وان تقم اقم وقد او هل وما قام زيد اذ لا عبرة بالحرف كما مر والمعتبر الترتيب
الاصلي فنعم الرجل زيد اسمية لو جعل جملة واحدة وكيف تكفرون واياك نعبد واي ايات الله
تنكرون وفريقا هدى جمل فعلية وكذا نحو والانعام خلقها والليل اذا يغشى وهل ازيدا ضربته

وياعبد الله

وما عبد الله هو وان احد من المشركين استجارك لان ذلك كله بتقدير الفعل مضمرا او المقدم كالمذكور والجمل الظرفية كزيد في الدار او عندك مترددة بينهما فان قدر فيهما الفعل ففعلية او الاسم فاسمية واما نحو أفي الله شك وأعندك بكر فان قدر مرفوعه فاعلا للظرف او الجار والمجرور كلا الاستقرار المحذوف فظرفية قاله في مغني اللبيب وان قدر مبتدأ مخبرا عنه بهما فاسمية ثم الجملة مطلقا ان وقعت خبرا فتسمى جملة صغرى او كان خبر المبتدأ فيها جملة مطلقا فتسمى جملة كبرى نحو زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام ابوه وابوه قائم جملة صغرى والجميع اي مجموع الصغرى والمبتدأ جملة كبرى وقد تكون جملة واحدة صغرى وكبرى معا باعتبارين كما في زيد ابوه غلامه منطلق فابوه غلامه منطلق كبرى بالنسبة الى غلامه منطلق لان الخبر فيها جملة وصغرى بالنسبة الى الجميع لوقوعها خبرا عن زيد وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم فالنسبة بينهما عموم من وجه لتصادقهما في ابوه غلامه منطلق من زيد ابوه غلامه منطلق وصدق الكبرى فقط في الجميع والصغرى فقط في غلامه منطلق منه ولا تنحصر الكبرى في الاسمية كما توهم بعض بل تكون فعلية ايضا كظننت زيدا يقوم ابوه وطفق بشر يكتب وكان بكر يقول كذا ثم الكبرى ان وافقت صغراها في كونهما اسميتين او فعليتين فذات جهة كزيد ابوه قائم وظننته يقوم ابوه والا فذات جهتين فاما اسمية فعلية العجز كزيد قام ابوه او فعلية اسمية العجز كظننت زيدا ابوه قائم تتمة قال ابو حيان اصل الجمل ان لا يكون لها محل من الاعراب اذ المعرب بالاصالة هو المفرد وانما تعرب الجمل لتأولها به ووقوعها موقعه والاصل فيها عدم ذلك والجمل التي لها محل من الاعراب اتفاقا سبع في المشهور وهي الجملة الخبرية الواقعة خبرا او الحالية الواقعة حالا او المفعولية والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل والجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع ايضا المستانفة والمعترضة و التفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة لما لا محل له من الاعراب تفصيل مما له محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتداء او لاحد

الحروف والافعال النواسخ للمبتدأ والخبر ومحلها الرفع في باب المبتدأ وان المشددة ولا النافية
للجنس او النصب في باب كان وكاد وما ولا المشبهتين بليس وافعال القلوب ولا بد فيها من ضمير للمخبر
عنه مطابق له في التذكير والافراد وفروعهما اذ الجملة من حيث هي جملة كلام مستقل فاذا جعلت
جزءا من اخرى فلا بد من رابط لها بالجزء الآخر لئلا يتوهم استقلالها وانقطاعها عما قبلها
كزيد قام او ضربته او ابوه قائم او مقدر نحو السمن رطلان بدرهم اي رطلان منه وقراءة
ابن عامر وكل وعد الله الحسنى اي وعده ويجوز حذفه مجرورا او منصوبا اتفاقا ومنع الشيخ
وابن مالك وابو حيان في المرفوع لانه عمدة وان جاز حذفه من الصلة لانها اشد ارتباطا
بالموصول من الخبر وجوز بعضهم حذفه مبتدأ كقوله تعالى ان هذان لساحران عند من قدر لهما
ساحران الا في صور لا تحتاج الى الضمير وذلك اذا اشتملت جملة الخبر على المبتدأ لفظا ومعنى
نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين او معنى فقط بغير الضمير باشتمالها
على جنس شامل له اي للمبتدأ كما في باب نعم كزيد نعم الرجل فان الرجل لكونه جنسا شاملا للمبتدأ
وغيره اغنى جملة الخبر عن الضمير ولا يقاس عليه فلا يقال زيد مات الناس لعدم السماع او على
اشارة اليه اي المبتدأ كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير اذا جعل ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا
والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار او كانت جملة الخبر نفس المبتدأ
معنى كما في ضمير الشان نحو قل هو الله احد على وجه او كانت معطوفة او معطوفا عليها الجملة
اخرى ذات ضمير بفاء السببية كزيد يطير الذباب فيغضب وقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان فاء السببية تنزل الجملتين منزلة جملة واحدة فيكون الخبر
مجموعهما فيكفيهما ضمير واحد او بما اشتملت على ال النائبة عن الضمير عند الكوفية وقوم
بصريين نحو واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى اي ماواه
حذف الضمير وعوض عنه ال وقيل تقديره هي الماوى له بحذف العائد فائدة اختلف في
وقوع الجملة الانشائية خبرا فمنعه قوم مطلقا وعللوه بان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب و

الانشاء

الأنشاء ليس كذلك وهو وهم اذ الكلام في خبر المبتدأ واصله الافراد واحتمال الصدق
والكذب من صفات الكلام والخبر الذي يقابل الانشاء وقيل يمنع الا بتأويل لان المبتدأ
انما وضع لينسب اليه حال من احواله لا بمعنى ان الخبر يجب ان يكون من احواله القائمة به حتى
ينتقض بما هو حال المتعلق كزيد قائم ابوه بل بمعنى ان الخبر يجب كونه ملحوظا من حيث انه حال
للمبتدأ وبينه لا كاضرب في زيد اضرب به ليس من احوال زيد الا بتأويل وقوم محققون منهم الشيخ
ابن هشام وابن مالك في التسهيل على جوازه بلا تأويل الثانية مما له محل الجملة الحالية ومحلها
النصب على الحال وشرطها ان تكون خبرية لا انشائية وحكى ابن هشام اجماعهم عليه وصرح
التفتازاني والسيد الشريف بجواز وقوع الانشائية حالا بتأويل قال التفتازاني في
المطول في قوله مترعه قد زعاعن فرع جذب الليالي ابطئي او اسرعي ان قوله ابطئي او
اسرعي حال من الليالي بتقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر وان تكون غير مصدرة بحرف الا
ستقبال فيمتنع مررت بزيد سيقوم او لن يقوم وعللوه بتنافي الحال والاستقبال وفيه بحث
مشهور اذ الاستقبال انما ينافي زمان الحال الحاضر وهو زمان التكلم لا الحال بمعنى مبين
الهيئة والحال هنا بالمعنى الثاني دون الاول وهو غير مختص بزمان التكلم بل بحسب عامله فيكون
ماضيا ومستقبلا وحالا كجاء امس راكبا وسيجيء غدا صائما ويجيء الآن مغضبا وسيأتي
الجواب وتحقيق الحق فيه في بحث قد من حد بحث المفردات وانما يمتنع نحو مررت بزيد سيقوم
او لن يقوم لعدم مقارنة زمان الحال وعاملها لكن قياس قولهم في الحال المقدرة جوازه بتقدير
الجملة حالا مقدرة اي مررت به حالا كونه مقدرا ان سيقوم او لن يقوم كما نبه عليه بعض المحققين
ولا بد لها من رابط يربطها بذي الحال المار فالجملة الحالية الاسمية تكون بالواو الحالية و
الضمير عائد على ذي الحال معا كقوله تعالى ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او باحدهما فقط
نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وتمنع الواو
فيها معطوفة بعاطف غيرها نحو فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لا يقال او وهم كراهة اجتماع

عاطفين ظاهراً او مؤكدة بمضمون جملة نحو هو الحق لا ريب فيه اذ الواو بين المؤكد والمؤكد
في صورة عطف الشيء على نفسه والفعلية ان كانت مبدوة بمضارع مثبت حالاً كونه
بدون قد فيها الضمير وحده نحو جاء زيد يسرع قالوا لانه بمعنى مسرعاً ويمتنع فيه الواو واما
نحو قمت واصك وجهه فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وقيل الواو للعطف لا للحال التي
قمت وصككت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية او حالاً لكونها [illegible] اي
مع قد فتكون ح بالضمير مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم والا تكن
الجملة الحالية الفعلية مبدوة بمضارع مثبت بل بمضارع منفي او بالماضي مطلقا فهي كالجملة
الاسمية في كونها بالواو والضمير معاً او باحدهما لكن على تفصيل تركه حذراً عن التطويل وهو
ان مضارع المنفي بالضمير فقط نحو ومالنا لا نؤمن بالله اي ما نصنع غير مؤمنين او مع الواو
نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون وكذا الماضي لفظاً او معنى نحو انى يكون لي غلام
وقد بلغني الكبر وجاءكم حصرت صدورهم وانى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر فانقلبوا بنعمة
من الله وفضل لم يمسسهم سوء وتمام البيان في الشرح ولا بد في الماضي المثبت من قد ولو
تقديراً كما مر وباقي وجهه وتحقيقه في بحث قد من حديقة المفردات فان تلا الا او تلاه
او غلب ترك الواو ووجب على الخلاف نحو ما لقيته الا اكرمني ولا كرمته ذهب او مكث قال
نعم ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون فائدة قال ابن هشام في المغني مما يشكل قولهم
في جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة
فاعل او مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي
كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائماً سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن
عمرون هي مأولة بقولك مبكراً ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت
وقوع جملة انتهى وكذا جاء زيد وبشر يكتب او قد خرج او وما خرج بكر الثالثة مما له محل
الجملة الواقعة مفعولا ومحلها النصب ولها انواع ان تقع محكية بالقول اي بما هو لفظ القول

لانه

لانّ آلة الحكاية فالباء للآلية والتركيب نظير قولك هو مكتوب بالقلم وقال البدر الدّمامينى
معنى حكاية الجملة بالقول ان يحكى معها القول لانّ الجملة اذا حكى بها القول فقد حكيت هى
نفسها مع مصاحبة القول انتهى فالباء للمعية قيل والمحكى عنده القول وفيه ما فيه قلت بل الجملة
نفسها كالقول المحكى بمعنى المقول والذى معها هو لفظ القول فلا غبار عليه نحو قوله تعـ عن عيسى
قال انّى عبد الله فجملة انّ ومعموليها محكية بقال بدليل كسر همزة ان مع وقوعها حشوا والاصل
فى حكاية الجمل مراعاة اصلها بكمالها وقد يراعى الحال كما اذا قال زيد انا منطلق فتقول فى غيبته
قال زيد هو منطلق ومنه قوله تعـ عن الكفّار فحقّ علينا قول ربّنا انّا لذائقون اذ اصله انّكم
لذائقون عذابى عدلوا عنه الى التكلم لانّهم حال الحكاية يتكلمون عن انفسهم وان كانوا
مخاطبين باصل المحكى ويحتمل حذف المقول لظهوره فيكون انّا لذائقون من كلامهم فانّه
استيناف وتعليل لحق كقوله فلا يحزنك قولهم انّا نعلم ما يسرّون وما يعلنون اذ انّا نعلم من
كلامه تعـ لا من كلامهم ويبان تقع مفعولا ثانيا لباب ظنّ كظننتك تاكل كامرّ ومفعولا
ثالثا لباب اعلم كاعلمتك كبشك قرنه منكسر ولا تقع مفعولا اوّلا للاوّل ولا ثانيا للثانى
لانّهما فى الاصل مبتدأ ان والمبتدأ لا تقع جملة ويجوز ان تقع معلّقا عنها العامل فتكون فى
موضع المفعولين ان كان العامل متعدّيا لاثنين نحو لنعلم اىّ الحزبين احصى فلينظر ايّها
ازكى طعاما وفى موضع مفعول ان تعدّى لواحد كعرفت من انت واختلف فى سمع المتعلّقة باسم عين
نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل تعدّى لاثنين ثانيهما جملة وقيل لواحد والجملة حال امّا المتعلّقة بمسموع
فمتعدّية لواحد اتفاقا نحو ليسمعون الصيحة وسمعت قولك والدليل على نصب المعلّق عليه المحلّ الظهور
فى توابعها كعرفت من انت واخاك وعلمت لزيد قائم وبكرا قاعدا نصّ عليه ابن مالك وابن النحاس
وابن الخشاب وغيرهم وقد تنوب الجملة المفعول بها عن الفاعل فمحلّها الرفع ويختصّ ذلك بباب
القول فلا تنوب عن فاعل غيره نحو يقال او قيل زيد عالم فجملة زيد عالم فى محلّ رفع بنيابة الفاعل
لانها قبل حذفه كانت مفعولا بها وهو متعيّن للنيابة قال فى مغنى اللبيب تبعا للمص وقال ابن

بابشاذ

بابيناه في شرح الجمل اذا قلنا ان قيل زيد منطلق في موضع الجملة رفع لانها مفسرة لقول مقدر
اي قيل قول هو زيد منطلق وقال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب الفاعل مصدر
الفعل اضمر لان الجملة بعده تفسره اي اذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا وقال ابن عصفور البصريون
يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المضمر والصواب ما قالوا لما بيناه
في الشرح الرابعة مما له محل الجملة المضاف اليها ومحلها الجر ولا بد من خبريتها وهي تقع بعد ظرف
الزمان نحو والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها وكذا الجملة الاسمية
قليل في واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ وجملة الشرط بعد اذا كما يأتي واصل الاسماء الزمانية
المضافة الى الجمل اذ واذا فلا يضاف لها سواهما الا اذا ساواهما في الابهام كوقت وحين وزمن
او قاربهما فيه وان اختص بوجه كيوم وليلة وعشية وغداة وفي المحدود كاسبوع وشهر وعام
وسنة خلاف والمنع قول من عدا المغاربة والجمع غير محدود وقال الشاعر ليالي اقتاد الصبي ويقودني
ولم يسمع اضافة المثنى الى الجمل كيومين ووقتين وتقع ايضا بعد حيث ولا تضاف الى الجمل من
ظروف المكان سواها فانها لابهامها بوقوعها على كل جهة تحتاج الى تخصيصها باضافة بجملة
ما اختص بوجه كقدام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ويجب اضافة حيث الى جملة كما مر
وقوله حيث لي العمائم لا يقاس عليه والاكثر استعمالا اضافتها الى الفعلية ومن ثم ترجح النصب
بعده في نحو جلست حيث زيدا ضربته ولا حاجة في الجملة المضاف اليها الى عائد على المضاف بل
لا يجوز كما في الارتشاف فان وجد نون المضاف ونعت بالجملة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه بالاضافة والضمير نادر لا يقاس الخامسة
مما له محل الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم حالة كونها مقرونة بالفاء بعد ان الشرطية واخواتها
مطلقا اسمية كانت ام خبرية كانت ام لا او اسمية مقرونة باذا الفجائية بعد ان ومحلها الجزم
اذ ليس في صدرها على التقدير بين مفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فلا بد من كون الجملة محل
الجزم المحلي نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة فلا هادي في محل جزم جوابا لمن

الشرطية

الشرطية ولذا قرئ بجزم يذرهم عطفا على محل الجملة والفاء المقدرة كالمذكورة كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها ونحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون
جزم محلا جوابا لان واما نحو ان قام قم المجزوم لفظا وقت المجزوم محلا في نحو ان تقم اقم وان قمت
قمت فالجزم اي في نحوهما للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا الشرط ومن هنا بان الفرق
بين فعلي الشرط والجزاء وجملتيهما ولاح فساد ايراد الدماميني على الحكم الجمهور بان الذي يظهر لي
ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لا وسواء كانت جوابا للشرط
جازم او غير جازم قال لان الجملة انما يكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها
والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط تدخل على جملتين
دالا على كونية اللزوم او السببية بينهما فجملة الجزاء لا اعراب لها لا لفظا وهو ظاهر ولا محلا
اذ لم يقع موقع المفرد وجعل الجزم في يذرهم بشرط مقدر دل عليه ما قبله اي وان يضللوا
يذرهم قلت وجوابه ان حرف الشرط وان وضع للدلالة على لزوم مضمون الجملة او سببية لمضمون
اخرى لكن وعمله وهو الجزم انما يكون في فعلين من مفردات تينك الجملتين ففي نحو ان يقم زيد يقم
بكر ضاد ان الاول فعل الشرط والثاني فعل الجزاء والاول مع مرفوعه جملة الشرط والثاني كذلك
جملة الجزاء فاذا قلت ان يقم زيد فبكر قائم او فقد قام بكر او فليقم بكر او اذا بكر يقوم فالجملة بعد
الفاء واذا قائمة مقام مفرد وهو المضارع المجزوم على الجزاء بمعنى انها وقعت موقعا لو حل
فيه مضارع انجزم جوابا للشرط والتحقيق ان حرف الشرط اثران لفظي هو جزم الفعلين لفظا
حقيقة او حكما كالجزم المحلي كما في المثال ومعنوي هو الدلالة على السببية او اللزوم بين مضموني
جملتي الشرط والجزاء فالجملة الواقعة جوابا لشرط جازم لها جهتان معنوية هي تعلق اللزوم او [illegible]
بها والجملة بهذه الجهة واقعة موقعها واخرى لفظية هي وقوع لفظها موقعا لو وقع فيه مفرد اي
فعل مضارع كان مجزوما بالشرط الجازم وهي محكوم على محلها بالجزم بهذه الجهة لا باولى وتوقع
موقع المفرد باعتبار الاينافي كونها في محل الجملة باعتبار اخر السادسة مما له محل الجملة التابعة

للمفرد ومحلها بحسبه اي بحسب اعراب ذلك المفرد من رفع او نصب او جر او جزم نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب نعتا ليوما ونحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن
فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير ونحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع
فيه ولا خلة فجملة لا بيع فيه في محل رفع نعتا ليوم ونحو ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه مجرورة المحل نعتا
ليوم ونحو قولك ان يقم زيد فبكر قائم وبشر حاضر فجملة بشر حاضر في محل جزم عطفا على بكر قائم
وللنعت بالجمل شروط آ تنكير المنعوت لفظا كما مر او معنى كالمعرف بال الجنسية في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني وب باشتمالها على ضمير عائد اليه ولو تقديرا نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا بتقديره فيه وج خبريتها فلا يق مررت برجل اضربه اذ المقصود من وصف المنكر ايضاحه و
بيانا والجمل الانشائية لا ايضاح بها الا ترى انك لو وصفت رجلا مثلا بقولك اضربه او
لا تشتمه او هل ضربته لم تفد تخصيصه ولا توضيحه السابعة مما له محل الجملة التابعة لجملة لها محل
من الاعراب وفي التابعة محلها بحسبها اي بحسب المتبوعية اي محلها نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف
على الجملة الصغرى وهي قام ومحلها رفع بالخبرية فكذا المعطوفة وقيد به لانها لو عطفت على الكبرى
لم يكن لها محل وان جعلت حالية لم تكن تابعة وتقع التابعة بدلا بشرط كونها اوفى من المتبوعة
بتادية المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فجملة
لا تقيمن بدل الاشتمال من ارحل لما بينهما من اللزوم وكون لا تقيمن اصرح في المقصود وهو
اظهار كراهة اقامة المخاطب كذا قاله البيانيون ويحتمل التوكيد لاتحاد المقصود هذا ما عليه الجمهور
من انحصار ماله محل من الجمل في السبع وقيل تسع والباقيتان احديهما الجملة المستثناة كقوله تع
لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه خبره
ودخلته الفاء لمعنى الشرط في المبتدا والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع والثانية الجملة
المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم اذا جعل سواء خبرا لما بعده ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه ولنا فيهما كلام ذكرناه في الشرح تفصيل اخر الاولى مما لا محل له من الاعراب الجملة المستانفة

وهي اقسام المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء الحديث غير مسبوق بكلام اخر او المسبوق به
المنقطعة عما قبلها لفظا ومعنى مع الجمل ايات الكتاب بعد الاستعاذة او لفظا فقط نحو ولا يحزنك قولهم
ان العزة لله جميعا فجملة ان ومعموليها مستأنفة منقطعة عما قبلها لفظا لانها غير معطوفة عليه
ولا معمولة له ولذا وجب كسر همزة ان لا معنى لانها تعليل لما قبلها او معنى فقط كقوله اولم يروا
كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستأنفة منقطعة عما قبلها معنى اذ الهمزة للتقرير
واعادة الخلق لم يظهر بعد فكيف يقصد تقريرهم برؤيتها ومثل المذكور من الجمل المنقطعة عما قبلها
جملة العامل الملغى من بخلاف بدئه لا لفظا لوجود العاطف وكذلك العامل لتأخره عن معموله
كزيد قائم اظن فجملة اظن مع فوعه مستأنفة منقطعة عما قبلها لبيان انه نشأ من الظن
لا اليقين اما الجملة العامل الملغى لتوسطه بين معموليه كزيد اظن قائم فهي ايضا جملة لا محل لها
من الاعراب لكنها معترضة لا مستأنفة واما العامل غير الملغى في اظن زيدا قائما فهو مع
معموليه جملة واحدة لا جملتان ومن قبيل القسم الاول من المستأنفة هذا هو الاستيناف
النحوي واما البياني فما كان جوابا عن سؤال مقدر كقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام
اذ جملة قال جواب لسؤال تقديره فماذا قال لهم ولذا لم تعطف على الاولى كما لا يعطف على
سؤال جوابه الثانية مما لا محل له الجملة المعترضة وهي المتوسطة بين شيئين من شأنهما
الاتصال وعدم توسط اجنبي بينهما والغرض من توسيطها تقوية الكلام او تحسينه وقيل
يشترط تناسبها للجملة المقصودة وعدم كونها معمولة لشيء من اجزائها وتقع المعترضة غالبا
بين طرفي نسبة كما بين الفعل ومعموله فاعله او مفعوله كقوله وقد ادركتني والحوادث جمة
اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل وقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا
والشمال وبين المبتدا وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه
نوايح ومنه الاعتراض بجملة العامل الملغى لتوسطه وبجملة الا   ختصاص نحو معاشر
الانبياء لا نورث وبين ما اصله المبتداء والخبر كقوله ان سلمى والله يكلؤها ضنت بشيء

ماكان يزورها وبين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا فقوله و
ابيك جملة قسمية معترضة بين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة كجاء الذي فضله و
ابيك بارع وبين القسم وجوابه نحو وربي وهو المقتدر لاكرمنك وبين الموصوف والصفة
وقد اجتمعا في قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم اعترضت
جملة لو تعلمون بين عظيم وموصوفه وجملة انه لقسم الاية بين القسم وجوابه وتقع ايضا بين
الشرط وجوابه كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين الجار ومجروره نحو هذا
غلام والله زيد اشتراه بوالله الف درهم وقد تشتبه المعترضة بالحالية فتعرف بكونها انشائية
كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان او مصدرة بالفاء او حرف استقبال
كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا وقوله وما ادري وسوف اخال ادري
اقوم آل حصن ام نساء الثالثة مما لا محل له الجملة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لما تليه عرفها
به ابن هشام في المغني قال وقولي الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشان فانها
كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال وفي الاصل وعن الجملة
المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي وهذا القيد اهملوه
ولا بد منه انتهى والفضلة خلاف العمدة يعني ما يتم به الكلام والمراد اذ الغرض من المفسرة ايضاح
المفسر وبيانه لا غير فلا تكون عمدة قطعا وان مفسرها عمدة وخرج بها مفسرة ضمير الشان
لانها خبر وعمدة وكذا مفسرة باب الاشتغال اذا كان لها محل كزيد ضربته فان ضربته مرفوع
المحل بالخبرية ومن زعم ان خروجهما بالتجرد كونهما ذاتي محل من الاعراب ففسر الفضلة بالفضلة
في الاعراب التي لا محل له منه فقد ركب متن عشواء وخبط خبط عمياء واراد كشفها عن متلوها
كما هو المتبادر فلا نقض بالصلة والخبرية والحالة المبينات لوصفه وحاله لا حقيقته وذاته
ثم المفسرة اما مع حرف تفسير كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وقوله تعالى فاوحينا اليه
ان اصنع الفلك او لا نحو قوله ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له

كن

كن فيكون فجملة خلقه تفسيرية مثل آدم اي شأنه الغريب الخارج عن المعتاد وهو التولد بين
ابوين والاحتياج ثم اي الشأن ان المفسرة لا محل لها من الاعراب مط وعليه الجمهور وقيل القائل
الشلوبين انها بحسب ما تفسره فان كان له محل كان لها والا فلا فمحلها في نحو انا كل شيء
خلقناه بقدر نصب بان وفي نحو زيد رايته رفع بخبرية المبتدا. ولا محل لها في نحو زيدا رايته
بنصب زيد قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والتاكيد جملة انتهى فان قلت قد اثبت المص وقوع البدل جملة كما مر في قوله اقول
له ارحل لا تقيمن عندنا فيلزمه قول الشلوبين فكيف يختار خلافه قلت فيه تنبيه وتدبر ره
على ان المفسرة لا تقع بدلا عن المفسر لمنافاة البدلية للتفسير اذ البدل مقصود بذاته فيسقط
المبدل منه والمفسر مقصود تبعا لا بذاته وهو يقرر مفسره ويحققه ويبينه فلا يسقط وظهر
بهذا الكلام كلام ابن هشام فلو اكتفى بالبيان لم يكن عليه ملام واما جملة باب الاشتغال
فقد يكون لها محل لكن لا تسمى مفسرة اصطلاحا فالكلام في غيرها الرابعة مما لا محل له جملة
صلة الموصول مط اما الاسمي فلانه المستحق للاعراب والمعنى المقتضي له دون صلته لانها
من قيوده وتتمته ولظهوره فيه في نحو ليقم ايهم افضل ودنا ايهم جاء وامرر بايهم شئت و
اما اعراب صلة ال فمستعار من ال كما مر في بحث الموصول فالاعراب له وحده واما الحرفي فه
مع صلته بتقدير مصدر مفرد فمحله من الاعراب لهما معا لا لها وحدها لانها لا ينقدر
بالمفرد الا بموصول حرفي ولا له وحده لانه حرف فلا اعراب له ويشترط في صلة الموصول
الاسمي كونها جملة خبرية عند الاكثر لانها كالنعت معنى ولا ينعت بغير الخبرية وجوز
الكسائي وصله بامر او نهي نحو الذي اضربه او لا تضربه زيد والمازني وصله بالدعاء ان كان
بلفظ خبر نحو الذي رحمه الله زيد وهشام بالمصدرة بليت ولعل او عسى كالذي ليته
قائم زيد وفي الجملة الشرطية والتعجبية والقسمية نحو الذي ان قام قمت وما احسنه او
اقسم بالله لقد قام زيد قولان وظاهر المص ويشترط ايض كونها معلومة للمخاطب لتفيد

بعرف

تعريف موصوفها وقد يتوسل بإبهامها الى تهويله او تعظيمه نحو فغشيهم من اليم ما
غشيهم واوحى الى عبده ما اوحى ومشتملة على ضمير مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما
كجاء الذي قام ابوه والتي ذهب اخوها واللائي انطلقن هذا اذا طابق لفظ الموصول معناه
فيما ذكر فان اختلفا جاز رعاية ايهما شئت وربما لفظ اكثر كمنهم من يستمع ومنهم من يستمعون اليك
ولذا جاز في عائد موصول الخبر به او موصوفه عن حاضر الحضور لمعناه والغيبة للفظه لان
الاسماء الظواهر كلها غيب نحو انت الذي او الرجل الذي جاء او جئت بالفتح وانا الذي او
الرجل الذي جاء او جئت بالضم فائدة لا يحذف العائد المرفوع فاعلا او نائبا عنه او خبرا
كالذي قام او قوتل هو والذي لفاضل هو زيد وان كان مبتدا فان اخبر عنه بمفرد جاز
حذفه كقوله تعالى هو الذي في السماء اله اي هو اله ما لم يقع معطوفا او معطوفا عليه او بعد
الا او انما او حرف نفي نحو الذي هو وزيدا او زيد وهو ذاهبان والذي ما عندك الا هو
او انما عندك هو او ما هو قائم فلا يحذف مخبرا عنه بجملة او ظرف كالذي هو يقوم او في
الدار او عندك اذ لو حذف صلح الباقي لان يكون صلة كاملة فلا يعلم احذف شيء ام لا بخلاف
الخبر المفرد ويجوز حذف المنصوب ان اتصل بفعل او وصف غير صلة ال نحو نعلم ما يسرون و
قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به اي يسرونه وموليكه فان انفصل او اتصل بغيرهما لم
يحذف كالذي اياه اعبد او انه فاضل زيد ويجوز حذف المجرور بالاضافة ان كان المضاف
وصفا غير ماض نحو فاقض ما انت قاض اي قاضيه وبالحرف ان كان الموصول او موصوفه مجرورا
بمثل ذلك الحرف معنى وعاملا نحو يشرب مما تشربون ومن الشراب الذي تشربون اي
منه الخامسة مما لا محل له الجملة المجاب بها القسم فعله كاقسم بالله لافعلن ام لا نحو والقرآن
الحكيم انك لمن المرسلين واما مجموع الجملة القسمية اعني القسم وجوابه فقد يكون له محل كقال
زيد والله او اقسم بالله لافعلن ومتى اجتمع في كلامهم شرط وقسم ولو تقديرا اكتفي
بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر سواء كان المتقدم هو الشرط نحو ان جاء زيد والله

اكرمه

اكرمه فحذف جواب القسم وجوبا لدلالة جواب الشرط عليه ام القسم الملفوظ نحو والله
ان جئتني لاكرمنك او المقدر كقوله تعالى لئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وجوز الفراء وابن مالك
قيل والكوفيون الاكتفاء بجواب الشرط وان تاخر لقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون وهو ظاهر المصنف قالوا البيت ضرورة او
اللام زائدة لا موطئة الا اذا تقدمهما اي الشرط والقسم ما يفتقر الى الخبر كالمبتدأ او لو منسوخا
فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا تقدم او تاخر تفضيلا للشرط لشدة الاعتناء
به حيث يختل المقصود لسقوطه على القسم لانه لمجرد التاكيد نحو زيد او ان زيدا والله ان يقم
اقم وزيد ان يقم والله اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف وهل
حذفه واجب او راجح ظاهر المصنف الاول وعليه ابن مالك في التسهيل وابن حاجب في الكافية
وقال ابن عصفور بالثاني فجوز العكس مرجوحا كزيد ان يقم والله لاقومن فائدة ان وقع
قسم بعد ما يفتقر الى خبر او صلة بنيت على ايهما شئت فان ذكرت الخبر او الصلة حذفت جواب
القسم لدلالة المذكور عليه نحو زيد او ان زيدا والله ليقومن وجاء الذي والله ليصومن
ومنع ثعلب من وقوع الجملة القسمية خبرا ولا وجه له السادسة مما لا محل له الجملة المجاب
بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك وكيف تجلس
اجلس وفي حكمها المجاب اي الجملة التي اجيب بها شرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية
ية فلا محل لهذه ايضا نحو ان يقم اقم لان فعل الجواب مجزوم لفظا فلا محل للمحل ونحو ان قمت
قمت اذ محل الجزم للفعل وحده لا للجملة فان اقترنت بالفاء او اذا كان المحل للجملة كما مر
السابعة مما لا محل له الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته
فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على ما لا محل له وكذا جاءني زيد واكرمته بالواو وفي
بعض النسخ جاءني الذي زارني واكرمته بالعطف على الصلة اذا لم تقدر الواو للحال
والا كانت الجملة حالا بتقدير قد فمحلها النصب قال الدماميني في شرح المغني اطلاق

التابعة

التابعة على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل لان التابع هو ثان باعراب سابقه
من جهة واحدة فلا بد له ولمتبوعه من اعراب ولو تقديرا او محلا فالتابعة والجواب بان المراد التابعة
اللغوية لا العرفية مع انه خروج عن لسان اهل الفن لا يجدي في قولهم في مثل قوله تعالى واتقوا
الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين ان الجملة الثانية لا محل لها لانها بدل من
الصلة وفي نحو جاء زيد وذهب بكر ان الثانية معطوفة على مستانفة فلا محل لها وقال
بعض الاعلام الاولى ان يقال اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة خاتمة للحديقة
الرابعة في ذكر احكام ما يشبه الجملة من الجار والمجرور والظرف مطلقا اذا وقع احدهما بعد
المعرفة المحضة الخالية عن شائبة التنكير فحال منها كرايت زيدا او هذا او من شئت او
الرجل في بيتك او معك وكذا نحو يا ايها الرجل في الغرفة او عند الامير عند من اثبت مجيء
الحال من المنادى او بعد النكرة المحضة غير المخصصة فصفة لها كرايت طيرا على غصن او
فوقه او بعد غير المحضة من المعرفة او النكرة فيحتمل لهما للحال والصفة كاعجبني الثمر في الشجر او
فوقه لان المعرف باللام الجنسية في حكم المنكر معنى وكرايت ثمرا يانعا على شجر او فوقه اذ النكرة
الموصوفة بحكم المعرفة وبالجملة لغير المحضة جهتان تنكير وشبه تعريف او تعريف وشبه تنكير فيحتملهما
بعد الحال لتعريفه او شبهه والصفة لتنكيره او شبهه ولا بد من تعلقهما اي الجار والمجرور و
الظرف بالفعل او شبهه او بمعناهما او بما فيه رائحة من حدث او ما فيه معناه نحو انعمت عليهم
غير المغضوب عليهم وما لك وزيدا في مالك اي ما تصنع وهو حاتم في قومه اي جواد ومنه
قوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي وجبان في الحروب انما وجب ذلك لان حرف الجر
وضع لايصال معنى الى مجروره فلا بد من حدث يصل الى مجروره بواسطته ولا نعني بعامل الجار
ومتعلقه سوى لفظ دال على ذلك الحدث ولما كان الظرف مقدرا بحرف الجر كان بحكمه في
ذلك فان لم يذكر معهما ما يصلح لان يتعلقا به وجب تقديره بحسب القرائن قال تعالى والى ثمود
اخاهم اي ارسلنا الى ثمود بقرينة ذكر المرسل والمرسل اليهم وان لم يذكر لفظ الارسال

واخاه

واجاز ابن الحاجب تعلق الجار بحرف النفي في نحو ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن
لمكافاته اذ المعنى انتفى اكرامي المسيء لتاديبه واهانتي المحسن لمكافاته فلو تعلق بالفعل فسد
المعنى وقال ابن هشام هو كلام بديع لكن جمهور النحاة يمنعون التعلق بالحرف فيجب عندهم
تقدير فعل يدل عليه الحرف فان قلت قد جعل التعلق للجار وقوم للمجرور وآخرون لهما
وظاهر المصنف كذلك فالتوفيق قلت لكل وجه اما الجار فلما عرفت واما المجرور فلانه معمول
متعلق بواسطة الجار لان المجرور لا يكون معمولا فلو قيل عامل الجار كذا كان تسامحا وتنزيلا له
منزلة الجزء من مجروره الذي هو المعمول حقيقة فيتعلق به الجار تعلق التعدية والايصال
والمجرور تعلق المعمولية ومن جعله لهما اراد الامرين ثم استثنى من القاعدة ما لا تعدية فيه
وهو الجار الزائد مطلقا لانه لمجرد التوكيد ولعل في عقيل لانه للترجي فقط ولولا عند سيبويه
في لولاه ولولاي ولولاك لانه لمحض الامتناع ورب لانه للتكثير او التقليل فلا التعلق
فيجب حذف المتعلق بالفتح اي المتعلق به على الحذف والايصال او بالكسر على ان التعلق
من الطرفين اذا كان احدهما اي الجار والمجرور او الظرف صفة كصيب من السماء وشكر
عند البلاء او صلة كما في السموات ومن عنده او خبرا نحو الحمد لله والعلم عند الله وان العزة
لله وان لدينا انكالا او حالا نحو فخرج على قومه في زينته وانك اليوم لدينا مكين امين
او رافعا الظاهر نحو افي الله شك وهل عندك شيء او كان الجار واو القسم او تاؤه نحو و
القران الحكيم تالله لاكيدن اصنامكم اذ لا يذكر فعل القسم معهما او حذف متعلقه في مثل
كقولك للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست او على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه
ولا خلاف في ان المقدر فعل في بابي الصلة والقسم اذ لا يكونان الا جملتين وبحسب المفسر
في باب الاشتغال فعل في ايوم الجمعة صمت فيه وصفة في ايوم الجمعة انت صائم فيه واختلفا
في البواقي الا ان المختار عند قوم تقدير الفعل لانه الاصل في العمل وعند آخرين
تقدير الوصف لتقليل المقدر ولان الاصل افراد الحال والنعت والخبر وقال ابن هشام

الحق

الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف والجار والمجرور فالمحذوف فعل كان ام
وصفا مفردا لا جملة قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره احدهما بل هو بحسب المعنى فيقدر
اقسم في القسم ومثل المفسر في باب الاشتغال وبحسب المقصود في البواقي فائدة الظرف اما
مستقر وهو ما متعلقه عام واجب الحذف لوقوعه صفة او صلة او حالا او خبرا سمي به
لاستقرار ضمير متعلقه فيه فهو مستقر فيه على الحذف والايصال وقيل هو ما حذف متعلقه
وجوبا لدلالته عليه عاما كان او خاصا سمي به لاستقرار معنى فيه واما لغو وهو بخلافه

عامله

اذا كان احدهما الجار والمجرور او الظرف كذلك صفة او صلة او خبرا او حالا كما مر او اعتمد
على نفي بحرف او فعل او على استفهام بحرف او اسم اي وقع بعد نفي او استفهام جاز ان يقع
يرفع الفاعل مضمرا او ظاهرا نحو جاء رجل بيده او معه صقر والذي في الدار او عندك ابوه او
زيد في البيت او عندي اخوه وجاء بشر على كتفه او معه سيف وما او ليس في السوق او
عندك احد وافي الله شك وهل عندك احد وفي مرفوعهما الظاهر اقوال فقيل يترجح
كونه مبتدأ مخبرا عنه بهما لضعفهما عن العمل في الظاهر وقيل الراجح فاعليته اذ الاصل عدم
التقديم والتاخير وقيل يتعين كونه فاعلا وعلى الفاعلية عامله عاملهما المقدر عند قوم
وهما عند المحققين لنيابتهما عن الفعل وهو مختار المص وكل من قال بحذف المتعلق وحده
ونقل ضميره اليهما اذ الضمير لا يستكن الا في عامله ولم يشذ عنهم احد سوى ابن مالك حيث
ناقض باختياره الاول قوله بذلك فائدة حكم الجمل بعد المعارف والنكرات حكم الظرف
فالجملة الخبرية غير الصلة والخبر والمحكية بالقول حال بعد معرفة محضة نحو لا تمنن تستكثر
فيمن رفع تستكثر اي مستكثرا او نعت بعد نكرة محضة كقوله تع رجل مؤمن يكتم ايمانه اي
كاتم لايمانه ومحتملة لهما بعد غير المحضة كمثل الحمار يحمل اسفارا او هذا ذكر مبارك انزلناه فان
تعريف الحمار جنسي والذكر نكرة موصوفة فان كانت الجملة انشائية كهذا عبدي او عبد بعتكه
اذ قصد به انشاء البيع تستأنفه اذ الانشاء لا يقع نعتا ولا حالا وان كانت خبرا لكنه

او يجعل

او جملة قام او محكية تقول كقال زيد او جملة احمد الله او صلة كجاء من ذهب لم متصلح لها

الحديقة الخامسة في المفردات التي يكثر استعمالها وتشتد الحاجة اليها من الظروف والحروف

وبعض الاسماء والافعال التي تقرب منها او جملة يكثر استعمالها ذكره المص هنا اربع وعشرين

كلمة ذكرها على ترتيب حروف الهجاء آ الهمزة وهي حرف ترد لنداء القريب المتوسط وهذا لا

قائل به ظاهرا نعم نقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط ورده في المغني بانه خرق لاجماعهم

على انها للقريب وجعل ابن هشام وابن الصائغ النداء بها قليل ولم يات في القران نداء بغير

يا وفي الهمع ما ذكره من قلتها مردود فقد وقفت على اكثر من ثلثمائة شاهد وافردتها

بالتاليف وللمضارعة بفتح الراء مصدر ضارعه اي علامة للمضارع للمتكلم وحده كاقوم

وهي اربعة احرف يجمعها انيت وللتسوية مضمون الجملتين وهي الهمزة الداخلة على جملة

واصح مع تلك الهمزة في محل المصدر نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء عليهم

الانذار وتركه وقد يقع تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل اذ لا سابك لفظا ولا تقديرا فيلزم

شذوذ هذا التركيب كما صرح به في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع مع انه لا شذوذ في

هنا فيجاب بان سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يعد شاذا لو لم يطرد في

باب اما مع اطراده فلا كسبك الجملة الاولى في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب

تشرب بان مقدرة والجملة المضاف اليها في نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم حذرا من عطف

الاسم على الفعل في الاول والاضافة الى الفعل في الثاني والاولى ان يجاب بان الشذوذ هو

مخالفة القياس فلا يستلزم الضعف والندور ولا ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال وكان هذا

مراد المجيب الاول فالمراد بالشذوذ واذا اندفع قبحه بكثرة استعماله فاندفاعه باطراده في

باب اولى لانه ينافي الاطراد كما هو ظاهر لفظه وللاستفهام وهو عند الجمهور ان

يطلب المتكلم لنفسه علم مجهول وفهم اياه باعلام مخاطبه وتحصيله تصورا كان المطلوب

ام تصديقا ولذلك اشترطوا كون المطلوب غير حاصل للمتكلم عند الطلب لاستحالة

تحصيل

تحصيل الحاصل وممن اطبقوا على استحالته على الله تعالى وان ما ورد منه في كلامه او كلام غيره
العالم بالمطلوب عند طلبه فهو مصروف الى الحاصل معنى آخر غير الاستفهام من تقرير او توبيخ او نحوهما
وقيل الاستفهام طلب حصول فهم شيء وعلمه في ذهن ما اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان الا
ستغفار طلب المغفرة سواء كان للمتكلم الطالب ام غيره فالمطلوب باستفهامنا اما فهم نفسك
وهو ظاهر او فهم غيرك بان اردت ان يجيب المخاطب ليسمع ذلك الغير جوابا فيعلم به مجهوله فقوله ليس الا
ستفهاما منه تعالى على حقيقته ليس على اطلاقه وانما يستحيل انه لو كان مصروفا الى متكلم واما اذا كان
لغيره ممن يجهل فلا يستحيل فقوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله استفهام
حقيقي طلب به اقرار عيسى ع في مشهد القيامة منه بانه لم يقل ذلك ليفهمه النصارى وليستقر عندهم وعند
سائر الخلق كذب ما ادعاه وبراءته مما ابتدعوه واقول الحق هو الاول اذ ليس الكلام في لفظ
الاستفهام حتى يقاس على الاستغفار بل في حقيقته ادواته ومعناها الوضعي ولا شك ان المتبادر
منها عند الاطلاق وعدم القرائن هو ان المتكلم جاهل بالمستفهم عنه طالب من مخاطبه افهامه
اياه حتى لا يفهم غير ذلك ولا يعدل السامع الى ما سواه الا بقرائن جلية وبواعث مقالية
او حالية وهذا هو الحقيقة واما غيره من تقرير كما في الآية او انكار ابطالي نحو الدالبنات او
توبيخي نحو اتعبدون ما تنحتون او كيف فعل ربك باصحاب الفيل او استبطاء كقوله متى نصر الله

تعجب نحو ما

وقولك اذهبت لمن امرته بالذهاب وعلمت عدمه او تسوية كما مر فمجاز مفتقر الى القرينة كما في
الآية ثم الهمزة اصل ادوات الباب فيطلب بها اما التصور اي ادراك غير النسبة الحكمية او
التصديق بها ايجابا او نفيا وعلى الاول يؤتى بام معادلة لها فيطلب بها تعيين احد الامرين
اللذين يوضع احدهما بعد الهمزة والآخر بعد ام مع حصول تصديق اجمالي بالنسبة الحكمية و
تصور الامرين طرفيها كان فالمطلوب بالحقيقة هو تصور المحكوم عليه مثلا على التعيين
اي التصور التفصيلي وتعيين احد المنسوبين وفصله عن الآخر للحكم به او عليه لا نفس التصور
نحو ازيد في الدار ام عمرو لطلب المسند اليه وافي الدار زيد ام في السوق لطلب تصور المسند

وعلى

على الثاني ام منقطعة معادلة لها ام لها فيطلب بها نفس حكم الجملة نحو اقام زيد وازيد قائم او قائم
زيد وانما لم يمثل المص له لسهولة اخذه من مثالي التصور بترك ام وما بعدها وقد يطلب بها
تصور غير المسند والمسند اليه من المفعول له والحال والتميز والظرف كما وانما اقتصر عليهما لانهما
العمدتان والضابط ان المستفهم عنه هو ما يليها نحو ازيدا ضربت ام بكرا اراكبا جئت ام ماشيا
اقليلا آمر ام لسانا افي المسجد صليت ام في البيت بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق كما
نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وسيأتي الكلام عليها وبقية ادوات الاستفهام مختصة بطلب التصور
فمتى لطلب تصور الزمان واين لطلب تصور المكان الى غير ذلك مما مر في باب الاخبار على ان
بالفتح والتخفيف ترد اسمية وحرفية اي اسما وحرفا فالاسمية ضمير المخاطب كان في انت بفتح التاء او
كسرها وانتما وانتم وانتن اذا ما بعدها وهو ما يتصل التاء حرف خطاب اتفاقا يفتح للمذكر ويكسر
للمؤنث ويوصل بنون حرفي لجمعها او بميم لجمعه وبميم والف لمثناهما فالضمير هو ان لا غير هذا قول
الجمهور وقال الفراء الضمير مجموع ان وما بعدها وقيل هو التاء المتصرفة وان عماد لها وعمدوها بزيادة حيث
ارادوا انفصالها ولم يكن مستقلة بنفسها لفظا كما هو قول ابن كيسان والكوفية في اياك واخواته
من ان الضمير هو الكاف المتصرفة وما قبلها عماد لها وقال الشيخ رضي الله عنه ما ارى هذا القول الا
من الصواب في الموضعين فنقل الاتفاق سهو اتفق منه وتبع فيه صاحب الوافي وغفل عن
غيره وقيل لا يفيد نا وبله باتفاق البصريين بخلاف ابن كيسان منهم ولعله لم يعتد بخلافه وكذا ان
في انا هو الضمير وحده عندهم لكن بالالف وقفا لبيان الحركة ويؤيده نقل قطرب عن بعض العرب
وقفهم على النون بالسكون وانا مجموعه الضمير عند الكوفية واختاره ابن مالك وايده باثبات الالف
وصلا في لغة واقتصر المص على ضمير المخاطب على التمثيل او الحصر واختار قول الكوفية في ضمير المتكلم
والحرفية ترد على اربعة اوجه ناصبة للمضارع كما مر في حديقة الافعال ومخففة من ان الثقيلة
المشددة ولا تعمل عند سيبويه والكوفيين وتعمل على اصلها عند غيرهم واسمها ضمير شان محذوف
عند الاكثر وخبرها جملة اما اسمية مجردة كقوله وآخر دعويهم ان الحمد لله او مقرونة بلا نحو ان لا

اليه الا هو او فعلية فان كان فعلها جامدا او دعاء لم تقرن بشئ نحو ان ليس للانسان الا ما
سعى والخامسة ان غضب الله عليها والا قرن بنفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وان لن
نجمع عظامه وان لم يره احد او بلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
او حرف تنفيس نحو علم ان سيكون وبندر خلوها عن ذلك كله كقوله لمن اراد ان يتم الرضاعة
فيمن رفع يتم ومفسرة بمنزلة اى الا انها تدخل على الجملة لا غير نحو اوحينا اليه ان اصنع الفلك
وكتبت اليه ان ما انت وزيدا اى تدخل على المفردات وشرطها التوسط بين جملتين اولهما
بمعنى القول دون لفظه كما قيل ونحوه كما عليه قوم وعدم دخول جار عليها ولو زائدا فان دخل
كانت مصدرية لا زائدة كما زعم ابو حيان اذ الجار لا يدخل الا على اسم صريح او متأول به وزائدة
فتفيد التوكيد كغيره من الزوائد وتقع غالبا بعد لما الايجابية نحو لما ان جاء البشير القاه على
وجهه وبين لو وفعل القسم المذكور او المقدر نحو والله اقسم بان لو جئت لاكرمتك فائدة
فائدة الحرف الزائد معنوية هي توكيد معنى الكلام ولا يفيد غيره ولفظية هي تزيين اللفظ وتحسينه
لكونه معه افصح او استقامة وزن او سجع ويمتنع خلوه عن ذلك كله والا لعد عبثا وهو قبيح لا
سيما في كلام سبحانه ومن هنا جاز كون الزائد لا زما كال في الآن على المشهور وان في خبر
عسى على قول وانما يسمى مع ذلك زائدا لا تاصل المعنى المراد لا يختل بتركه مع انه لم يفد ما وضع
له فكانه لم يفد شيئا بخلاف الفاظ التوكيد لبقائها على ما وضعت له فالفرق ان التوكيد وضع
فيها وعارض في غيرها ان بالكسر والتخفيف ترد على اربعة اوجه شرطية كما مر في باب الافعال و
نافية نحو ان الكافرون الا في غرور وان اردنا الا الحسنى وان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا
غرورا قيل ان دخلت على اسم لزمت بعدها الا كما مر او لما المشددة بمعناها كقراءة ان كل نفس
لما عليها حافظ بتخفيف ان وتشديد لما اى ما كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله ان عندكم
من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون واعمالها كليس لغة واهمالها اكثر نحو
ان قائم او قائما بتقدير ان انا كما مر في الحديقة الثانية ومخففة من المثقلة فتدخل الجملتين

فانهما

فان تلتها اسمية اهملت غالبا لزوال اختصاصها بالاسم نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون
في قراءة لما بالتخفيف فما زائدة وجميع بمعنى مجموع اى ان كل الجميع لدينا ومن قرأها بتشديدها
جعل ان نافية ولما بمعنى الا وجاز اعمالها كاصلها كقراءة وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولما
خلافا للكوفيين وان تلتها فعلية وجب الاهمال والغالب كون الفعل ماضيا ناسخا او مضارعا نحو
وان كادوا ليفتنونك وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك واذا اهملت لزمت في خبرها اللام وتسمى
فارقة لفرقها بينها وبين النافية والرابع من اوجه ان هذه ان تقع زائدة اشار اليها المص بتغيير
الاسلوب لتكميل الفائدة وتحصيل عدة بقوله ومتى اجتمعت ان وما الحرفيتان فالمتاخرة منهما
زائدة كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه فان زائدة وما نافية وكقوله نعم ولما تخافن ولما ان
فان اصله ان ما فما زائدة وان شرطية وأنّ بالفتح والتشديد وهي حرف تاكيد وتحقيق من
الحروف المشبهة بالفعل تنصب اسما وترفع خبرا كما مر وموصول حرفي تاول مع معموليها بمصدر
مشتق من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ونحوه من المصادر العامة ان كان جامدا فالاول
نحو بلغني انك منطلق اى انطلاقك وانك في الدار اى استقرارك فيها والثاني نحو بلغني ان
هذا زيد اى كونه زيدا او زيديته مع ثبوت الخبر اما مع نفيه فيقدر لفظ عدم مضاف الى المصدر
نحو بلغني انك لم تقم اى عدم قيامك وانه ليس زيدا اى عدم كونه زيدا او عدم زيديته وإنّ بالكسر
والتشديد وهي حرف تاكيد وتحقيق كاختها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر ونصبهما اى نصبها
للاسم والخبر كليهما لغة لبعض العرب كقوله ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين
خريفا وفي الارتشاف المشهور رفع اخبار هذه الحروف يعني ان واخواتها وذهب ابن سلام و
جماعة من المتاخرين الى جواز نصبها والكسائي الى جوازه في ليت وكذا في نقل عن الفراء وعنده
ايضا في ليت وكان ولعل وزعم ابن سلام انها لغة رؤبة وقومه وحكى عن تميم انهم ينصبون بلعل
وسمع ذلك في خبر ان وكان ولعل وكثر ذلك في خبر ليت حتى عمل عليه المولدون قال ابن
المعتز مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتنا اياك طوباك ولم يحفظ في خبر ان ولا خبر لكن

تميم ويعلم منه ان هذه اللغة غير مختصة عند هشيمها بان ثم المص رفع اخبار هذه الباب و
نكار هذه اللغة وتاويل شواهدها بتقدير الخبر وجعل المنصوب حالا او مفعولا اي تلقاهم او تجدهم
اسدا وبان القعر في الحديث مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف له اي بلوغ
قعر جهنم في سبعين خريفا وقد تنصب ان ضمير شان مقدر هو اسمها فالجملة بعدها خبرها ففي
الحديث ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وحمل عليه كل موضع رفع بعدها الاسم
ومنع ابن هشام حذف ضمير الشان حيث اتي به لغرض تقوية الكلام وتفخيم المرام فيناقضه الحذف
الا اسم ان المخففة من الثقيلة فاجاز حذفه تبعا لحذف نونها اذ بني الكلام هنا من اول الامر
على الحذف والتخفيف والمص جوازه مطلقا قال الشيخ رضي لبقاء تفسيره في هو الجملة ولانه ليس
مقصد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد وقيل لا يختص ذلك بان بل يعم اخواتها ايضا
وقد ترد حرف جواب كنعم لتصديق المخبر واعلام المستفهم ووعد الطالب اثبته سيبويه و
الجمهور وهو الحق وقال ابن مالك الشواهد قاطعة به كقوله قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي
ما ان تزال منوطة برجائي وقول ابن الزبير ان وراكبها لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك
اي نعم ولعن راكبها ايضا وجعل المبرد من ذلك اي من باب ان الجوابية قوله تعالى ان هذان
لساحران كما مرت اليه الاشارة في باب اسماء الاشارة فهذان عنده مبتدا وساحران خبره
ورد باوجه الاول ان ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل لم يثبت فلا ينزل عليه التنزيل وفيه ان الحق ثبوته
والقلة لا تخل بالفصاحة الثاني انهم اتفقوا على امتناع دخول اللام الابتدائية المؤكدة في خبر
المبتدا كما يلزم هنا وانما امتنع لان لام التوكيد لها الصدر وادخالها على الخبر المفرع ابطال
لصدارتها وانما جاز دخولها على خبر ان اضطرارا حيث امتنع دخولها على ان واسمها المتقدم
على خبرها لامتناع اجتماع اداتي التوكيد ولذلك وجب تقديم ما يتم خبرها على اسمها في نحو
ان في ذلك لعبرة حذرا من ايلاء اللام لها والجواب بانها زائدة لا ابتدائية او داخلة على
مبتدا مقدر اي لهما ساحران ضعيف لان زيادتها في خبر المبتدا خاصة بالشعر والجمع بين

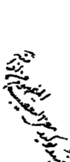
لا

لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين واجيب بانها مؤكدة دخلت خبر المبتدا او بعد
ان الجوابية لمشابهتها ان المشبهة بالفعل لفظا كما زيدت ان في قوله ورج الفتى للخير ما ان
رايته بعد ماء المصدرية لشبهها لفظا بماء النافية ح ما حكي عن ابي علي الفارسي واستحسنه
الدماميني من ان ان في الاية دخلت على كلام مستانف ليس جوابا عن خبر او طلب وقال
الشمني هي جواب لاخبار بعضهم بعضا او لاستخبار بعضهم عند اسرارهم النجوى ويؤيده قول
صا الكشاف الظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران
فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما وتثبيطا للناس عن اتباعهما
واذ وهي اسم ثم ظرفا للماضي لا غير عند الجمهور وقال قوم قد تخرج من المضي الى الاستقبال
بدليل قوله تع يومئذ تحدث اخبارها والحق انه من باب ونفخ في الصور تنزيل المستقبل المحقق
الوقوع منزلة ما وقع وتجب اضافتها الى جملة اسمية او فعلية مذكورة او مقدرة معوض عنها
التنوين وقد تخرج عن الظرفية مضافا اليها اسم زمان يصح الاستغناء عنه باذ نحو حينئذ
ويومئذ تقول جاء زيد فاكرمته حينئذ اي حين اذ جاء ولو قلت اذ جاء صح ايضا واسم زمان
لا تغني اذ عنه لدلالته على امر زايد على حقيقة الزمن نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
فان اذ لا تغني عن لفظ بعد من حيث افادته التاخر فمحل اذ ح الجر بالاضافة لا النصب على الظرفية
ولا تتعدى الحالين عند الجمهور وهو ظاهر المص وقيل قد تقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم
واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم واول الجمهور الاول بانه ظرف لمفعول محذوف
اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا فكثركم والثاني بانه ظرف لمضاف مقدر اي اذكر
قصة مريم وترد اذ للمفاجاة بعد بينا وبينما اصلهما بين قطعت عن الاضافة بما الكافة
في الاول والف الاطلاق في الثاني نحو بينما او بينا انا جالس اذ دخل الامير وانكر قوم منهم
الحريري وقوعه بعد بينا وبينما وقال ابن مالك ترك اذ بعد بينا وبينما اقيس وقال الشيخ رضي
رح كان الاصمعي لا يستفصح الا ترك اذ واذا في جوابهما لكثرة مجيئه بدونهما والكثرة لا تدل

ح

على انّ القليل غير فصيح بل على انّ الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين ع وهو من الفصحاء
بحيث هو بينا هو يستقيلها في حيوته اذ عقدها لآخر بعد وفاته انتهى وهل هي اذ حينئذ
اى حين اذ وردت للمفاجاة بعد بينما وبينا ظرف زمان او مكان او حرف للمفاجاة او زائدة
فيه خلاف فمن ادعى انها زائدة كان المتذكر فيعمل الفعل بعدها في بين وهو بيّن او ظرفا او حرف
فالعامل بين فعل محذوف يفسره ما بعد اذ واذ حرفا لا عامل له وظرفا عامله الفعل بعده ان قلنا
بانّه مقطوعة عن الاضافة اليه والّا فلا يعمل الفعل ح في اذ ولا في بين اذ المضاف اليه لا
يعمل في المضاف ولا فيما قبله فعاملها محذوف او عامل بين ما يليها لانّها مكفوفة عن الاضافة
اليه واذ بدل منها وقيل بين خبر لمحذوف اى بين اوقات جلوسى دخول الامير اذ دخل حذف
المبتدأ الدال عليه ما بعد اذ عليه وقيل مبتدأ واذ خبره اى حين انا جالس حين دخل الامير و
اذ التعليلية هي الظرف يستفاد التعليل منها بمعونة القرينة عند الاكثر نحو ضربته اذ اساء
كما يفهم التعليل اذا قلت حين اساء وقيل حرف وضع للتعليل كاللام و اذا ان تكون ظرفا للمستقبل
وفيها معنى الشرط غالبا مضافا الى شرطها عند الاكثر وتنصب بجوابها عندهم لا بشرطها
لاضافتها اليه و به لا بجوابه عند منكري الاضافة وتختص بالجملة الفعلية نحو واذا تتلى عليهم و
اذا جاء نصر الله خلافا للاخفش والكوفيين لتجويزهم دخولها على اسمية خبرها فعل وامّا
نحو قوله تع اذا السماء انشقت مما احتجوا به فهو مثل قوله وان احد من المشركين استجارك
واحد وان تعين للفاعلية لمقدر عندنا لكنه عندهم محتمل لها وللابتداء فالمرفوع هناك
يصح كونه فاعلا اتفاقا ولا فرق بين المرفوع بعد ان الشرطية والمرفوع بعد اذا الشرطية
فلا بد لهم من بيان الفارق او التسوية بينهما في احتمال الفاعلية ولا فارق فيلزمهم الثاني و
مع قيام هذا الاحتمال لا حجة لهم في الاية على جواز دخول اذا على الجمل الاسمية ويحتمل ان
يكون جوابا عن سؤال مقدر على قاعدة اختصاص اذا بالفعلية لا عن احتجاج الكوفية و الا
فلا ينفع مجرد القياس على المرفوع بعد ان لانه ايضا مختلف فيه بين الفريقين كما ختلافهما

في المرفوع



في المرفوع بعد اذا بعينه فيخرجون في كل كونه مبتدأ ونحن نمنعه ومن زعم ان ذلك هو مراد
المصنف فقد اساء الظن به ثم المشهور وظاهر عبارته ان اذا لا تخرج عن الظرفية خلافا لقوم وقد
تخرج عن الاستقبال الى المضي نحو واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها نزولها بعد الرؤية و
الانفضاض وللاستمرار في الازمنة الثلثة نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم اى هذه
عادتهم المستمرة وترد اذا للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية على الاصح وبذلك يفرق عن الشرطية
ويجب دخول الفاء عليها وهي زائدة عند قوم وعاطفة للجملة التي بعدها على التي قبلها عند آخرين
وللسببية المحضة كفاء الجزاء عند الزجاج وليس في اذا هذه معنى الشرط ولا لها الصدر لانها
وضعت لتقييد حصول ما بعدها بما قبلها فجأة فلا بد من توسطها بين جملتين متقاربتين زمانا
فزمانا اذا هذه بحسب زمانيهما وما اشتهر من انها للحال والاستقبال لكان المراد به ان زمانها
حال بالنسبة الى الجملة المتقدمة عليها لان الجملتين لا بد من مقارنتهما في جزء من الزمان
فهي للحكاية الحال ابدا وليس المراد ان زمانها حال التكلم لانها تكون للحال الماضية نحو اخرج يده
فاذا هي بيضاء والمستقبلة نحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والمستمرة
نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون والخلاف فيها كالخلاف في اختها اذ هل
هي حرف او ظرف زمان او مكان ويظهر فائدته في نحو خرجت فاذا الاسد بالباب فلا يصح كون اذا
خبرا عما بعدها على الاولين اذ لا يخبر بحرف مطلقا ولا بزمان عن جثة الا بتقدير مضاف
اي فاذا حضور اسد او لقاؤه وتصح على الثالث اي فبالحضرة الاسد اي بمكان الحضور فان
قلت فاذا القتال صحت خبريتها على الاقوال خلافا للاخفش والكوفيين فائدة تقول خرجت
فاذا زيد جالس بالرفع على الخبرية فاذا نصبت او جالسا بالنصب على الحال فالخبر اذا كانت
مكانا او الا فمقدر اي كائن جالسا فان قلت الجالس امتنع نصبه لامتناع حالية المعرفة وكذا
نحو ظننت زيدا فاذا هو بكر وهذا ما انكره سيبويه على الكسائي حين ساله بمجلس يحيى البرمكي
وزير الرشيد العباسي عن قول العرب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو

هي او اياها فانكر سيبويه النصب واجازه الكسائي وشهد له من حضر من العرب فقيل انهم ارشوا
على ذلك وقيل علموا منزلة الكسائي من الرشيد فصدقوه خوفا وطمعا وقيل انما قالوا القول
قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم بان ينطقوا به فان السنتهم
لا تطيعهم وقد ذكروا له وجوها متكلفة اشبهها قول ابن مالك ان اياها مفعول به لمقدر
اي فاذا هو يساويها حذف الفعل فانفصل الضمير نظيره قراءة علي عليه السلام لئن اكله الذئب
ونحن عصبة اي نوجد ونرى عصبة وفيه لغز من قال وقد نرى مبتدا خبره بالرفع والنصب
لهما الان وقد استرايض بما اجازه بعض المتاخرين في قول ابن قتيبة انما الطمع بياض في الشفتين
واكثر ما يعتري ذلك السودان من رفع السودان على الخبرية فما موصولة اي اكثر ما يعتريه ذلك
السود ونصبه على المفعولية وهو ح يغني عن الخبر وما مصدرية ثم ام ترد للعطف على ضربين متصلة
ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبط ما بعدها بما قبلها فلا يستغنى باحدهما عن الاخر ولذا سميت
متصلة وتسمى المعادلة لمعادلتها للهمزة حيث تقع بعد همزة التسوية والاستفهام حقيقيا كان ام غيره
فام مع الاولى بين جملتين متاولتين بمفردين تفيد مساواتهما فالكلام خبر ولا يستدعي
جوابا ومع الثانية بين مفردين غالبا فيطلب تعيين احدهما للحكم المعلوم للمتكلم به او عليه و
قد تقع بين جملتين غير متاولتين لطلب تعيين المسند او المسند اليه او غيرهما من جملة مفردات
الجملتين فالهمزة لطلب التصور ايضا نحو ازيد عندك ام عندك بكر لتصور المسند اليه وازيد قائم
ام هو نائم لتصور المسند قال تعالى أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون وهو استفهام تقريري عن
المسند اليه فالكلام انشاء وجوابه التعيين لا نعم او لا ويجوز العطف باو ايضا بعد همزة التسوية
المجردة وقد كسوا على قتادة وقعدت عند الشيخ رضي وعزاه بعضهم الى سيبويه ومنعه الفارسي
وابن هشام ويجوز اتفاقا بعد همزة الاستفهام فتصير لطلب التصديق والجواب ح نعم او لا
تقول ازيد في الدار او بكر والمعنى هل احدهما فيها والمنقطعة هي الداخلة على جملة غير مرتبطة
بما قبلها معنى ويلزمها الاضراب كبل الاضرابية اما مع استفهام حقيقي نحو انها لابل ام شاء.



اى بل اهى شاة اوانكارى نحو ام له البنات ولكم البنون اى بل اله البنات او مجردة عنهما نحو ام هل
تستوى الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون اذ الاستفهام لا يدخل الاستفهام الا لتوكيد ولا :
لغيره وتقع ام هذه بعد خبر محض او همزة انكارية او استفهام بغير الهمزة كقوله تعـ تنزيل الكتاب لا
ريب فيه ام يقولون افتراه الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها هل يستوى الاعمى و
البصير ام هل تستوى الظلمات والنور والمنقطعة عاطفة عند ابن جنى وابن هشام وهو مخا
المصروف ابتداء عند الجمهور وترد حرف تعريف ايضا كال وهى لغة طى وحمير وهو كدرهم اسم
الى قبيلة باليمن وفى الحديث ليس من ام بر ام صيام فى ام سفر اما بالفتح والتشديد وقد تبدل
ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف فهو حرف خلافا لمن جعلها اسما الظاهر تفسير سيبويه
لها بمهما وفيها معنى تفصيل غالبا فلذا وجب تكريرها نحو اما السفينة الاية وقد تحذف الثانية
كقوله وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه
واما الذين كفروا فكيت وكيت وفيها معنى الشرط ايضا لزوم الفاء بعدها كما مر فانها
ليست عاطفة لدخولها على الخبر ولا زائدة لامتناع الاستغناء عنها فتعين كونها جوابية
ولزومها دليل لزوم معنى الشرط لها قال سيبويه اما زيد فذاهب معناه مهما يكن من شىء فزيد
ذاهب قال الشيخ رضى ليس مراده ان اما بمعنى مهما وكيف واما حرف ومهما اسم قصد الى
معنى البحث واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما يكن من شىء فزيد قائم اى ان يقع شىء
فى الدنيا يقع قيام زيد قلت ولذلك قيل فيها توكيد ايضا اذ فيها تعليق الحكم على وقوع شىء
ومما هو واقع قطعا فلا بد من وقوع الحكم قال الزمخشرى فائدة اما فى الكلام ان تعطيه فضل
توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب
وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب والتزم حذف شرطها وهو يكن وعوض بينهما بين
اما والفاعل عن فعلها وهو الشرط المحذوف وجوبا جزء مما فى حيز اما اى بعدها وفيه
فى فصل ذلك الجزء اقوال ثلثة انه معمول الشرط المحذوف سواء امتنع اعمال ما بعد الفاء فيه

لامتناع

لامتناع تقديم معموله عليه نحو اما زيدا فاني ضارب لامتناع تقديم معمول خبر ان عليها
ام لا نحو اما زيدا فانا ضارب زيد اي مهما تذكر زيدا فان نصبت ذلك الجزء قدرت الفعل
مجهولا او لازما نحو اما زيد فذاهب اي مهما يحصل ايذكر زيد مرة بانه لو كان كذا لجاز نصبه
باطراد وليس كذلك بل هو لغة خبيثة قليلة كما نص عليه سيبويه بانه جزء الجزاء الواقع بعد الفاء
قدم عليها حذرا من ايلاء فاء الجزاء لاداة الشرط وهو لفظا مبتدأ لما بعد الفاء نحو اما زيد فمنطلق
اصله فزيد منطلق او معموله سواء جاز تقديم معموله عليه نحو اما غدا فاني ذاهب ام لا نحو اما
زيد فاني ضارب لان اما خاصة تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه اذ يجب ان يليها ما قصد تفصيله
مبتدأ كان او مفعولا او ظرفا او غيرها ليعلم من اول الامر جنس ما قصد تفصيله من غير التباس
ج انه جزء الجزاء ان لم يكن بعد الفاء مانع من تقديم معموله عليه نحو واما اليتيم فلا تقهر واما
زيد فذاهب والا فهو معمول الشرط المحذوف ونحو اما غدا فاني جالس واما زيدا فاني ضارب
واما الفاء فليس مانعا في هذا الباب وان منع في غيره من عمل ما بعده فيما قبله قال سيبويه
بدون اما والفاء يعمل معهما نحو اما السائل فلا تنهر لصحة السائل لا تنهر وما لا فلا نحو اما
زيدا فاني ضارب لامتناع زيدا اني ضارب وقد تفارق اما معنى التفصيل فترد للاستئناف
كاما الواقعة في اوائل خطب الكتب كقوله اما بعد فهذه الفوائد الصمدية واما بالكسر والتشديد
وفتحها لغة وقد تبدل ميمها الاولى ياء في اللغتين ويجب تكريرها ولا خلاف في ان الاولى غير
عاطفة لوقوعها بين العامل ومعموله كزر اما زيدا واما بكرا او البدل ومتبوعه كقوله تعالى حتى اذا
راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة والثانية حرف عطف على المشهور ورد بدخول
الواو العاطفة غالبا عليها اذ لا يدخل عاطف على عاطف ولذا اجمعوا على ان لا الثانية في
نحو لا حول ولا قوة غير عاطفة واجاب ابن الحاجب بان المجموع حرف واحد للعطف ولا يبعد ان
يكون صورة حرف جزءا من آخر كما مع ايا وقيل عطفت اما اسما على اسم والواو اما على اما وهو
غريب وقيل الواو زائدة لتوكيد العطف وحكى ابن عصفور الاجماع على ان الثانية ايضا غير

عاطفة

عاطفة كالاولى وقال وانما عدوها من حروف العطف لمصاحبتها للواو وكان المص تركها في
باب العطف ونسب هذا القول بكونها عاطفة الى الشهرة ثم ههنا الدوين اما للتفصيل
في الفاعل كجاء اما زيد واما بكر والمفعول كرايت اما زيدا واما اباه والظرف كجاء اما اليوم
واما امس والحال نحو قوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا واجاز الكوفيون كون
اما في الاية هي ان الشرطية وما الزائدة باضمار كان اي ان كان شاكرا وان كان كفورا كقوله
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وللابهام على السامع وابقائه على الشك من غير الشك للمتكلم
كقوله تعالى وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم وللشك من المتكلم اذا لم
يعلم احد الامرين على التعيين وللتخيير بينهما كخذ اما المبيع او ثمنه اي ايهما شئت لا كليهما
وللاباحة كجالس اما الحسن او ابن سيرين اي لا غيرهما فيجوز الجمع بطريق الاولى بخلاف
التخيير وذكروا هذه المعاني الاربعة لاو الاخيرين لصيغة الامر ايضا ومثلوا الكل بمثل ما ذكرنا
من الامثلة والتحقيق ان شيئا منهما لم يوضع لشيء من ذلك فاما واو لتفريق احد الشيئين او الاشياء
ولذا صيغة الامر لطلب الفعل مع المنع من تركه وتلك المعاني انما يستفاد بالقراين وكذلك تراهم لما اخطاوا
قولهم بدلالة الكلام عليها بالوضع لا بالقراين لم يهتدوا الى تعيين اللفظ الدال عليها سبيلا فزعموا
تارة انه لفظ الامر واخرى انه اما او او ولا نص من المص على دعوى الوضع وان كان ظاهره في ذلك واما
اي الاولى لازمة قبل اللفظ المعطوف عليه اي الذي عطف عليه ما بعد اما الثانية بها كما مر و
تركها نادر لا يقاس عليه خلافا للفراء فيجيز زيد يقوم واما يقعد قياسا على او ولا ينفك الثانية
(نحو قام اما زيد واما عمرو — اي اما)
عن الواو غالبا كما مر ومن غيره قوله لا تفسدوا آباءكم ايمانكم بفتح الهمزة وابدال الميم الاولى ياء
يا اي بالفتح والتشديد ترد على اوجه اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بدليل الجزم و
الفاء الجزائية واسم استفهام ليسئل به عن تميز شيء عن مشاركه فيما اضيف اليه اي نحو اي
الرجلين قام فيعلم المتكلم ان القائم رجل من رجلين ويطلب ما يميزه عن صاحبه المشارك له
في الرجلية عنده ولذلك قال المنطقيون يجب الجواب عن اي شيء هو في ذاته بالفصل وعن

اى

اى شئ هو فى عرضه بالخاصة لاختصاص التمييز الذاتى بالاول والعرضى بالثانى وهذا اصطلاح
منهم ومقتضى اللغة ان يجاب بما يميزه عند السائل ذاتيا كان او عرضيا عن مشاركه فيما اضيف
اليه اى فلا يصح الجواب بنفس المضاف اليه او بما عم منه كانسان فى المثال وتقع المنكر مذكور غالبا
دالة على معنى الكمال فى موصوفها وتضاف الى مثل الموصوف نحو مررت برجل اى رجل كامل
فى الرجولية قال ابن مالك والى مرادفه كمررت برجل اى امرء ولم يجزه غيره لعدم السماع قيل
فيها معنى التعجب ايضا كان الموصوف لما خرج بكماله عن حده وداناه لم يتعجب منه المتكلم خفاء سببه فيجب
ان يستفهم عنه وعبارتهم فى تفسيرها تدل على انها استفهامية لكن لا استفهام الا بجامع الوصف
فالوجه ان تحمل على انها استفهامية فى الاصل اريد بها الان ان الموصوف من شانه ان يستفهم عنه
ووصلة لنداء ذى اللام يؤتى بها بين ال واداة النداء كراهة اجتماع اداتى التعريف فللمنادى
ظاهرا هو اى وحقيقة هو ذو اللام واى وصلة اليه ولهذا قيل والتنبيه على ذلك التزموا انها تتبع
بها وقيل هو عوض عن المضاف اليه وقيل اصله يا اى هذا الرجل فحذف اسم الاشارة فاتصلت ها
باى وموصولة بمعنى الذى وهذه هى والافصح عدم التصرف فيها كايهم اين وايهما وبعض العرب
يقول ايهم للواحد وايتهن للواحدة واياهم وايتاهن للمثناهما وايوهم واياتهن لجمعها وانكر ثعلب
كونها موصولة وفى الارتشاف انه محجوج بثبوتها فى لسان العرب وكلها يعرب من الموصولات سواها
فقيل تعرب مطلقا وقال سيبويه اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا بنيت على الضم كقوله
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وقوله فسلم على ايهم افضل وقد تعرب حينئذ ايضا فقد روى فى الاية
بالنصب وفى البيت بالجر ويجب استقبال عاملها ان كان فعلا نحو اكرم او سأكرم ايا اكرمك اى
الذى اكرمك خلافا للبصريين قيل سئل الكسائى لم لا يجوز اعجبنى ايهم قام فقال اى كذا خلقت
وزاد الاخفش مجيئها نكرة موصوفة كمررت باى معجب لك اى بشئ معجب وقال ابن هشام انه غير
مسموع ب بل وهى حرف عطف تعطف مفردا على مفرد وتفيد بعد الاثبات خبرا كان
او امرا صرف الحكم المذكور عن المعطوف عليه الى المعطوف وجعل الاول كالمسكوت عنه كاضرب

اوضربت

لم اضرب زيدا بل بكرا كانه اراد ان يقول بكرا فسبق لسانه الى زيد فغلط فتداركه ببل ولذا قيل
بدل الغلط قبيح لا يقع من فصيح وانما الاحسن تداركه بعطف البدل على المبدل ببل وتفيد بعد
النفي او النهي تقرير حكم الاول هو المعطوف عليه واثبات ضده ضد ذلك الحكم للثاني هو
المعطوف عند الاكثر كما رايت او لا تهن زيدا بل بكرا اي بل رايته او اهنه او نقل حكمه اي الاول
اليه اي الثاني عند بعض وهو المبرد فترديد المصنف للاشارة الى الخلاف وفيه قول ثالث هو انه
بعد الاثبات لتدارك الغلط وبعد النفي والنهي محتمل وتقرير حكم الاول واثبات ضده للثاني كما في
اللباب ولا يبعد حمل كلام المصنف عليه فيصح ليس زيد قائما بل قاعدا على الاحتمال الاول اي ليس قاعدا
بل قاعد على الثاني وان تلتها جملة فهو لا ضراب عما قبلها لابطاله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد وقوله ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق او لمجرد الانتقال من غرض الى
ابطال كقوله تعالى قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ولدينا كتاب ينطق
بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وبل ح حرف ابتداء لا عطف على الصحيح وقد تزاد عليه لا بعد
الاثبات لتاكيد الاضراب نحو وجهه قمر لا بل شمس وبعد النفي والنهي لتقريرهما نحو ما قام زيد
لا بل بكر ويقع لا بل نابل ولابن قال في الارتشاف نحو حاشا وترد للاستثناء كما مر حال كونه
حرفا جارا فيجر المستثنى او فعلا جامدا غير متصرف بمعنى جاوز وجانب فتنصبه بالمفعولية و
فاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا اتفاقا الا من عند الفراء وهي عنده فعل لا فاعل له والنصب بعدها بالحمل
على الا وهو ضعيف وهل الضمير عائد الى مصدر مضارع مشابه لما قبلها من فعل او شبهه كجاء
القوم حاشا زيدا اي جانب المجيء زيدا او الى اسم فاعل منه اي جانب الجائي او المجاوز زيدا او
الى بعض مفهوم ضمنا منه اي مما قبلها اي جانب بعض القوم زيدا فلم يكن بعضهم فيه خلاف وجاء
في كل فعل استثنائي والاخير قول سيبويه واكثر البصريين وقال ابن مالك لا يطرد في قول غيرهم
في القوم اخوتك وهؤلاء قومك حاشا زيدا اذ ليس قبلها فعل او شبهه فلا بد لهم من المصير
الى قول سيبويه ولو سلم فلا ينفي قولهم فيما وجد فيه فعل او شبهه والظاهر انهم انما ذكروها على

وانما لم يذكر [illegible] وعدم التصرف

التمثيل

التمثيل والا فيكفي كل ما افهم معنى المصدر واسم الفاعل والمفعول فعلا او شبهه كان ام غيرها
فلهم ان يقولوا ان المعنى في المثال الاول نجا الاخ بمعنى اسم الفاعل وان لم يكن به او الاخوة في
الثاني جانب الاشارة اليه او الاشارة او يعتبر الكون ونحوه فيهما وترد ايضا للتنزيه فتفيد
نزاهة مدخولها عما ذكر فيه من سوء نحو حاشا لزيد اذا ذكر فيه سوء وقد يقال حاشا الله
لتنزيه الله تعالى لكن على جهة التعجب والانكار على ذكر السوء فيمن تنزه عنه على حد سبحان الله
ومعاذ الله ولا اله الا الله ونحوها في هذا المعنى كقوله تعالى عن النسوة في يوسف قلن حاش
لله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اي منزه عما قالت فيه امراة العزيز زليخا وحاشا التنزيهية
هل هي اسم بمعنى براءة او تنزيها منصوب على المصدر الواقع موقع عامله المحذوف او فعل بمعنى
برات او نزهت او اسم فعل بمعنى ابرا او انزه فيه خلاف والاول اصح ومختار ابي حيان وابن
هشام بدليل تنوينها في حاشا لله في قراءة ابي السمال نحو حمدا له واضافتها في قراءة ابن
ابن مسعود حاش الله كسبحان الله وليست حرفا جارا كما زعم ابن عطية لانها لا تجر في غير
الاستثناء ولدخولها على اللام الجارة في قراءة السبعة حاش لله اذ الجار لا يدخل على الجار ولتنوينها
في قراءة غيرهم واما تركه في قراءتهم مع عدم الاضافة فعلى بنائها للشبه بحاشا الحرفية وبقي
ان بنائها هو الحامل على القول بانها فعل او اسم فعل وورد باعرابها في بعض اللغات يد
حتى وهي حرف ترد على اوجه ثلثة عاطفة لمفرد على مثله وهي العاطفة لجزء من شئ على ذلك
الشئ ولا بد من كون الجزء اقوى او اضعف من سائر الاجزاء في الحكم الواقع عليها في الكلام
مترتبا على سائر الاجزاء بمهلة ذهنية بان يكون الحكم مبتدئا من الاضعف الى الاقوى منتهيا
الى مدخولها كمات الناس حتى الانبياء او بالعكس كقدم الحاج حتى المشاة فما بعدها غاية
الاجزاء قوة او ضعفا ذهنا وخارجا معا وحكمه متاخر عن حكمها في الذهن بمهلة ذهنية
لان بناء الحكم مع حتى هذه على الترقي فيندرج العقل في الحكم بثبوت الاضعف فالاقوى
الى ان ينتهي الى الانبيا او بقدوم الاقوى فالاضعف الى ان ينتهي الى المشاة فالحكم على

ذهنية

مدخول حتى مأخوذ هنا بعد الحكم عن ساير الاجزاء سواء كان الواقع في الخارج ايضا كذلك بان يتاخر قدوم المشاة عن قدوم الركبان مثلا في الخارج ام لا ولا تعطف الجمل بحتى على الصحيح وان عطف على مجرور بعد لو ظاهر اعيد الجار وجوبا او استحسانا لئلا تلتبس بالجارة ان احتملتها كاعتكفت في الشهر حتى في اخره وجاز كون ما بعدها خارجا عما قبلها اذا كان كالجزء منه نحو اعجبني الغلام حتى حديثه لان حديثه كجزئه دون حتى اخوه وتختص العاطفة كالجارة بالظاهر فلا تعطف ضميرا عند بعض محققي مغني اللبيب ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره ونسبه اليه في الاوضح ايضا فلا يجوز قام الناس حتى انا او انت وترد حرف ابتداء واستيناف فتدخل على الجمل المستانفة اسمية كانت كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ام فعلية فعلها مضارع كقراءة نافع حتى يقول الرسول برفع يقول او ماض نحو حتى عفوا مثبتة كما مر ام منفية كمرض زيد حتى لا يرجونه ولا محل للجمل بعدها خلافا للزجاج زعمها في محل جر بحتى ورد بقولهم مرض حتى انهم لا يرجونه بكسر ان اذ لو كانت جارة لفتحت نحو لان وبان وغيرهما مع ان حرف الجر انما يدخل على مفرد او بتاويله واهل كوفة ينكرون العطف بحتى فجعلوها في نحو جاء القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ابتدائية باضمار عامل لما بعدها اي حتى جاء ابوك ورايت اباك وفي الارتشاف رواه سيبويه وابو عمرو وغيرهما من العرب لكنه لغة ضعيفة وفي الاوسط انه غير معروف وفي المغني والاوضح انه قليل وترد جارة بمنزلة الى كما مر في حروف الجر فتختص بالظاهر فلا يقال حتاه وحتاك وحتاي خلافا للمبرد و الكوفية قياسا على حتاك في بيت حمل على الضرورة ويجوز كون ما بعدها اخر اجزاء ما قبلها كاكلت السمكة حتى راسها وخارجا عنه متصلا باخر اجزائه كقوله تعالى هي حتى مطلع الفجر و تفترق عن العاطفة بجواز ذكر ذي الاجزاء قبله كما مر وعدمه كنمت حتى الصباح اي نمت الليل بخلاف العاطفة لوجوب ذكر ذي اجزاء قبلها ليكون معطوفا عليه وهي جارة اصالة عند البصرية ونيابة عن الى عند الفراء كنيابة الواو عن رب قال وربما اظهروا الى بعدها

كقوله ام

كقولهم جاء الخبر حتى الينا فجمعوا بينهما على الغاء احدهما قلت فيه دليل على اختصاص حتى
الجارة بالظاهر حتى توسلوا ابالى حين ارادوا ادخالها على ضمير المتكلم ترجيحا لدخول الجار
على دخول حتى على الضمير ونلخص مما مر ان حتى يرفع الاسم بعدها وينصب ويخفض والذى
والذى هو عملها الخفض فقط وقال الزمخشري ملغزا فيها اخبرني عن حرف يتعب الحركات بما
بعده ولا يعمل منها الا الجر وحده والجارة هذه قد ينصب بعدها المضارع بان مضمرة اضمارا
جايزا فهى والفعل بتاويل مصدر مجرور بحتى كاسلمت حتى ادخل الجنة كما مر في حديقة الافعال حتى
ونصب الفعل بان لا بها اى بحتى خلافا للكوفيين جعلوها الناصبة بالا بان ورد بان حتى قد ثبت
جرها للاسم وما يعمل فيه لا يعمل في الفعل وبالعكس وجاز اظهار ان بعدها نحو لاسيرن حتى
ان ادخل الجنة وحتى هذه اما بمعنى الى كقوله تع لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
او كى التعليلية كقوله لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا او الاستثنائية كقول
من قال ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل اى الا ان تجود لانه ليس
غاية ولا معلولا لما قبله ظاهرا ايها الفاء وترد رابطة لازمة للجواب الممتنع جعله شرطا
وحصر هذا الجواب او الربط في ستة مواضع ذكرت في بقية حديقة الافعال وترد ايضا لربط شبه
الجواب بشبه الشرط وهي الداخلة على خبر مبتدا او متضمن لمعنى الشرط منسوخا كان او غيره
وذلك اذا كان المبتدا اسما موصولا بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما نحو الذى
ياتيني او في الدار فله درهم فيفهم بالفاء ان المراد ترتب لزوم اعطاء الدرهم على الاتيان
مثلا كترتب الجزاء على شرطه لا مجرد الاخبار بان الآتي يعطاه ونحو كل رجل ياتيني او في
الدار فله درهم او موصوفا بالموصول باحدهما كقوله ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
وهذه الفاء غير لازمة وقرئ بحذفها واثباتها قوله تع وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت
ايديكم وترد عاطفة فتفيد الترتيب وتاخر المعطوف عن المعطوف عليه حكما والتعقيب
اى وقوع حكم ما بعدها عقيب حكم ما قبلها بلا مهلة عرفية وتراخ عادى سواء لم تكن

بينهما

بينهما مهلة لصدق كقوله فقالوا اسأل لما قال سلام ام كانت لكن لا بحيث تعد مهلة عرفية
للتعاطفين عادة كتزوجت هند فولدت اذا لم تكن بينهما الا مدة الحمل ودخلت البصرة
فبغداد اذا لم يقم بالبصرة ولا بينهما ونقض الاول بقوله اهلكناها فجاءها باسنا ونحو نادى
نوح ربه فقال رب والثاني بقوله اخرج المرعى فجعله غثاء احوى واجيب عن الاول بان
المعنى اردنا اهلاكها وعن الثاني بان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء وبان الفاء نائب عن
ثم كما قد تنوب ثم عنها كما ياتي وقد يجاب عن الاول بان الفاء قد تعطف المفصل على المجمل و
يسمى تفصيلية ايذانا بان حق التفصيل من حيث هو تفصيل ترتبه على الاجمال وتأخره عنه
او لتأخره عنه في الذكر نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه وقدميه واشار اليه
المص بقوله بنوعيه اي تفيد الترتيب بقسميه فالحقيقي ويسمى معنويا ايضا نحو قام زيد فعمرو و
الذكري اي تأخر ما بعدها عن ما قبلها في الذكر او استحقاقه التأخر لكونه تفصيلا لما قبلها نحو و
نادى نوح ربه فقال رب اذ ليس المراد تأخر القول عن النداء بل القول بيان وتفصيل للنداء
فلا ترتيب حقيقة الا ان حق الترتيب الذكري تأخر المفصل عن المجمل فيؤتى بالفاء ايذانا
بذلك وقد تفيد الفاء العاطفة ترتب لاحقها في الوجود على سابقها اي كونه متفرعا عليه
مسببا عنه فتسمى فاء السببية نحو اساء زيد فضربته واحسن بكر فاكرمته وهذه لا تقتضي
عدم المهلة لقوله تعالى انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لما بين نزول الماء واخضرار
الارض بسببه من مهلة طويلة وجعلها ابن هشام للتعقيب من باب تزوجت هند فولدت
ونسب القول بانها سببية الى غيره قيل ولافادتها الترتيب بلا مهلة استعملت للسببية و
رابطة للجزاء بشرطه لترتب المسبب على سببه والجزاء على شرطه من غير تخلف وقد تختص
الفاء اي حين اذا افادت السببية بان تسمى باسم النتيجة وهي في عرف المنطق ما يلزم قولا اخر لذاته
وذلك القول الاخر هو القياس المنطقي المركب من مقدمتين اولهما الصغرى والاخر الكبرى
نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث يدخل عليها فاء السببية لانها فرع حاصل عن

القياس

القياس مسبب عنه ولذلك تسمى فاء التفريع ايضا وقد تبنى فاء السببية عن محذوف وقد يدل
عليه ما قبلها فتسمى فصيحة عند بعض لافصاحها عن السبب المحذوف واخبارها عنه
نحو قوله فاضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فانفجرت نظيره في
بيتك ان زرته يوقد ويرد على وجهين اسما وحرفا فالاسمية قسمان اسم فعل بمعنى يكفي فيرفع
فاعلا او ينصب مفعولا ويبنى على السكون وتلحقه نون الوقاية مع الياء نحو قدني زيدا او قدني
درهم اي يكفيه او يكفيني او ظرف بمعنى حسب مبنيا على الضم وقد هذه تجب اضافتها وتبنى
على السكون وقدني بالنون حفظا للسكون وقد تعرب بعضهم وقليل نحو قدك درهم نحو حسبك
او قدي بغير نون كحسبي درهم والحرفية تختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد عن الجوازم
والنواصب وحروف التنفيس وهي حرف تقليل ابدا وتفيد تقليل مدخولها اذا استعملت مع
المضارع كقد اكتب بمنزلة ربما معه واثبت بعضهم افادتها التحقيق معه لقوله تعالى قد يعلم
الله وقد نرى تقلب وجهك لان علمه تعالى ورؤيته للاشياء مما لا ينقطع ولا يزول فلا معنى
لتقليلهما والمحققون على انها فيهما للتقليل ايضا الا انه نوعان تقليل وقوع الفعل في نفسه
كقد يصدق الكذوب لقلة صدق الكذوب وتقليل متعلقه كما في الايتين فقلة وقوع علمه تعالى و
رؤيته كناية عن قلة وقوع معلومه ومرئيه لا سيما الذان يوجدا ولم يتعلق علم الله ورؤيته
بهما فالمعنى قد يعلم الله المعوقين لوقوع التعويق وقد لا يعلمهم لعدم وقوعه وقد نرى
تقلب وجهك وذلك كلما وقع منك تقلب وقد لا نراه لعدم وقوعه اذ لا يلزم وجود شيء لا
يعلمه او لا يراه وبعبارة اخرى انما يلزم ان يكون رؤية التقلب اقل من رؤية عدمه لا من عدم
رؤيته وبينهما بون بعيد فلا يلزم عدم رؤيته في الاكثر بل رؤيته عدمه ولا محذور فيه و
هي حرف تحقيق مع الماضي غالبا فلا تفيد غيره الا انها تدخل على ماض متوقع كقول المؤذن
قد قامت الصلوة اذ الجماعة كانوا منتظرين لذلك قبل اخباره وهذا مراد من جعلها للتوقع
والا فهو بمعنى انتظار الوقوع حال التكلم ينافي المضي اذ الانتظار لما قد وقع قبل وقد تقرب

الماضي

[illegible]

اي الماضي من الحال تقول قمت فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قمت اختص بالقرب
من حال التكلم ولذا لا تدخل ما للحال كليس وعسى قال الشيخ رضي رة لا بد في قد من معنى التحقيق
ثم ينضم اليه في بعض المواضع مع الماضي التقريب من الحال مع التوقع بان يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن توقع ركوب الامير قد ركب اي وقع ما كنت تتوقعه قبيل
كلامي ومنه قد قامت الصلوة ففيه ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون
للتحقيق والتقريب فقط كقولك قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وقد تدخل على المضارع فينضم
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يجيء معه للتحقيق فقط مجردا عن
التقليل كقوله تع وقد نرى تقلب وجهك هذا تلخيص كلامه ولا باس به الا ان ظاهر الاكثر
ان التحقيق غير لازم لها الا مع الماضي فانها معه تفيده قطعا غالبا ومع التقريب في غير الغالب
وان معناها الاصلي مع المضارع التقليل كما هو ظاهر المصنف فان ثبت ان معناها الاصلي هو
التحقيق مط مع الماضي او المضارع وان التقليل والتقريب طاريان بالقراين كما هو ظاهر الشيخ
لا حاجة الى ما تكلفه المحققون في الاثنين اذ المعنى الحقيقي وهو التحقيق متحقق ولا قرينة على
الزايد بل على عدمه فالواو ومن ثم اي من اجل تقريبها الماضي من الحال التزمت كلمة قد على صيغة
المجهول في الجملة الفعلية المصدرة به بالماضي لان الحال ينافي الماضي فلا بد من قد لتجعله   لحاليته
قريبا من الحال ليصح وقوع الجملة حالا هكذا علل الاكثرون وجوب قد في الجملة الحالية الماضوية
وفيه بحث مشهور وظاهر هو ان المضي انما ينافي الحال بمعنى زمان التكلم لا كون الجملة حالا
بمعنى كونها فضلة مبينة للحالة والهيئة والفعل الماضي ليس حالا الا بالمعنى الاول بل بمعنى
الثاني فلا يضر مضيه لعدم منافاته للمعنى الثاني فرضت فلا ينفع لفظ قد لانه انما يجعل
المضي قريبا من المعنى الاول المنفي ههنا فلا دخل له في تصحيح الحالية بالمعنى الثاني وتقريب الماضي
من الحال بهذا المعنى بل ربما يبعده عنه نحو جاء زيد في العام الماضي وقد ركب فرسه لان
الحال يقترن بعامله زمانا وهو ههنا متقدم على حال التكلم نسبة فكلما قرب عن حال التكلم

فكلما

فكأنها بعد عن زمان عامله ومنشاء وهمهم اشتراك الحال بين المعنيين واشتباه احدهما بالآخر
ولم يزيدوا في الاعتذار على ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول من ان غاية ما يمكن ان
يقال انهم استكرهوا تصدير الجملة الحالية لما فانه مع الحال في الجملة ولو بعضا من فضل لما تفيد
الجر استحسنا لفظيا قال وكثيرا ما يفيد فعل واقع في حال التكلم بماض واقع قبله بمدة طويلة
لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت
صحابة موسى بعد آياته التسع وقال المحقق الشريف قد النحاة في المقام الى ذلك التوجيه المستشنع
وجعلوه غاية ما يمكن ان يوجه به كلام القوم وهذا الوجه وان كان منقولا من كلام الرضي
لكنه غير مرضي قال والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص بالازمنة فهم منها
استقبالها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد ولا بالقياس الى زمان التكلم في
معانيها الحقيقية وليس في ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة في مباحث حتى بكون الفعل مستقبلا
نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد
قربه من زمان المجيء ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء
لكنه قارنه واما اذا قلت جاءني زيد يركب دل على كون الركوب في حال المجيء وح
يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال
اذ لو صدرتها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها انتهى وقد مر في بحث الجملة الحالية
من حديقة الجمل جريان هذا الاشكال في اشتراط تجريدها عن حرف الاستقبال وقد عرفت
هنا انه انما يندفع بهذا المقال فتأمل تتضح لك حقيقة الحال يز قط ترد على وجهين
اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يحلى بالفاء وهي فصيحة منبئة عن شرط مقدر نحو قام زيد
فقط بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة اي فاذا حكمت بقيامه فانته عن الحكم بالقيام
ولا تجزه عن غيره وظرفا لاستغراق الزمان الماضي حال كونه منفيا نحو ما فعلته او لم افعله

قط اي في شيء من الازمنة الماضية وفيها اي في الثانية خمس لغات فتح القاف مع ضم الطاء
مشددة وهي الفصحى او مع مخففة او مع سكونها وضمها مع التشديد او التخفيف ولا تجامع
فعلا مستقبلا لفظا ومعنى وقولها العامة لا افعله قط لحن وهو مشتق من قططته اي قطعته
فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال
وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الان وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان
وكانت الضمة تشبيها بالغايات وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه
في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها واسكانها قال في مغني اللبيب وزاد فيها وجهين اخرين
كونها ظرفا بمعنى حسب فهو بفتح القاف وسكون الطاء مخففة نحو قط زيد او قطي او قطك
درهم كما نحو حسب زيد وحسبي وحسبك كما مر فقد ايضا الا انهما بنيا لوضعهما على حرفين في
معربة وكونها اسم فعل بمعنى يكفي فنحو قطني بنون الوقاية ويجوز الحاقها في الاول حفظا للسكون
كما في من وعن نحو كم وهي اسم وضع كناية عن المقدار ترد على وجهين خبرية واستفهامية
ويشتركان في البناء على السكون لوضعهما على حرفين والافتقار الى مميز لرفع الابهام
عن الذات المقدرة بالمقدار المفهوم منها وفي لزوم الصدر سواء كانا مبتدأين ام مفعولين نحو
كم رجل او رجلا عندك او رأيت فلا يعمل ما قبلهما فيما بعدهما ونحو وجهها عنه في قول بعضهم ملكت
كم عبيد كما حكاه الاخفش انما هو على لغة ردية مردودة وتختص الخبرية بجرها التمييز معها بمن
مقدرة لا بالاضافة فلا ينصب مفردا كان او مجموعا نحو كم رجل وكم رجال اكرمت وتختص
الاستفهامية بنصبه نحو كم رجلا عندك اجازه سيبويه والشيخ وابن هشام وغيرهم من المحققين
جره بشرط دخول حرف جر على كم فانه يجوز فيه النصب وهو الكثير والجر قليلا نحو بكم درهم او درهما
بعت ومنه مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبني وعلل بان التمييز هو والمميز متحدان معنى فالجار
الداخل عليها كانه دخل على تمييزها ايضا وفي جره قول ثالث بالجواز مط وثالث بالمنع كذلك و
تختص الاستفهامية ايضا بلزوم افراده اي افراد تمييزها فلا يجمع ولا يثنى واما نحو قولهم كم لك غلمانا

فقال او المميز فيه محذوف تقديره كم نفسا لك حالكونهم غلمانا اي مملوكين فغلاما حال
وعامله الظرف لما فيه من معنى الفعل ولا يجوز كم غلمانا لك لامتناع تقدم الحال على عاملها المعنوي
اي ما عمل فيه بتضمنه معنى الفعل او شبهه نحو كيف وهي اسم ترد على وجهين شرطية غير عاملة
عند الاكثر وعاملة فتجزم الفعلين الشرط والجواب عند الكوفيين ويرونه قياسا وقال الخليل
مخرج كيف مخرج المجازات في نحو كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذي في كلمات الشرط
الا انه لم يسمع الجزم بها في سعة وفي اللباب قد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف
وهو صريح في نفي سماعه في سعة ونقل الخليل اخرى بالتعويل لا لان الشهادة على الاثبات
مقدمة على الشهادة على النفي واستفهامية يطلب بها تصور حال الشيء وترد على
اوجه فتقع خبرا للمبتدا او لكان واخواته في نحو كيف زيد وكيف كنت او اصبحت ومفعولا
ثانيا في نحو كيف ظننت زيدا وثالثا في نحو كيف اعلمته فرسك وهما ايضا خبران في الاصل
وحالا في نحو كيف جاء زيد اي على اي حال واذا ابدلت منها قلت كيف زيد اصحيح ام
سقيم وكيف جاء زيد اراكبا ام ماشيا وقال ابن هشام تأتي مفعولا مطلقا ايضا نحو كيف
فعل ربك اذ المعنى اي فعل فعل ربك وقد اشبعنا المقال في بيان بيانها للهيئة والحال
في مبحث الحال وقال السيرافي والاخفش انها اسم غير ظرف وعليه المحققون فمحلها الرفع
مع المبتدا والنصب مع غيره وعن سيبويه انها ظرف فمحلها عنده نصب دائما وقال ابن
مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا لكنها لما تفسر بقولك على
اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور
يطلق عليها اسم الظرف مجازا واستحسنه ابن هشام وايده بالاجماع على ابدال المرفوع منه
في نحو كيف انت اصحيح ام سقيم اذ لا يبدل مرفوع من منصوب وعلى هذا فلا نزاع معنى في انها
مرفوع المحل مع المبتدا لو ترد شرطية فتقتضي امتناع شرطها لامتناع جوابها او
استلزامه اي استلزام وجود شرطها لجوابها اي لوجوده كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا
الله

الله لفسدتا اى يستلزم كون الهة غير الله فيهما فسادهما او يمتنع الاول لامتناع الثانى ضرورة ان
امتناع اللازم ملزوم لامتناع الملزوم والحاصل ان لو تدل على امتناع الشرط لامتناع الجزاء
بمعنى انه لم يقع الشرط فى الزمان الماضى فلم يقع بعدم وقوع الجزاء فى ذلك الزمان وتدل على الشرطية و
عقد السببية والمسببية بين جملتى الشرط والجزاء كما فى جميع ادوات الشرط الا ان لو تقيد الشرط
بالزمان الماضى وتقييد غيرها بالمستقبل تقول ان جئتنى فيما سيجئ من الزمان اكرمتك فيه فاذا
انقضى زمان المجئ ولم يجئ قلت لو جئتنى اكرمتك اى لو جئتنى فى الزمن الماضى اكرمتك فيه وهذا
معنى قولهم الشرط بان سابق على الشرط بلو ومن ثم تختص لو من بين ادوات الشرط بالماضى
اى بفعل ماض معنى كما مر ولو كان ماضيا مؤولا لا لفظا نحو لو لم تكرمنى اهنتك لان المعنى لو
تركت اكرامى فيما مضى اهنتك وترد بمعنى ان الشرطية عاقدة للسببية والمسببية بين جملتيهما
فى المستقبل وليست هذه ايضا جازمة وان تضمنت معنى ان خلافا لبعضهم نحو لو تزورنى
ادركتك وبمعنى ليت فى التمنى نحو لو ان لنا كرة اى ليت لنا رجعة الى الدنيا فلا تقتضى جوابا او مصدرية
تأول مع مدخولها بمصدره وقد مضت مشروحة فى الموصول الحرفى كالولا وهى حرف ترد
شرطية لربط امتناع جوابه بوجود شرطه وعقد السببية والمسببية بينهما فى الزمن الماضى نحو
لولا على لهلك عمر اى لم يهلك عمر بسبب علمه هلاك وجود على وتختص بالجمل الاسمية فما بعدها
مرفوع بالابتداء والخبر تثبيته وقد تدخل على الفعلية الواقعة صلة بحرف مصدرى كقوله تعالى لولا ان
كان من المسبحين للبث اى لولا كونه منهم ويغلب بل يجب معها حذف الخبر ان كان الخبر كونا
مطلقا اى بمعناه كالكون والحصول والوجود وانما التزم حذفه معها لانها تدل على امتناع
جوابها فهى قرينة على الخبر والجواب ساد مسده فقد التزموا حذف الخبر مع القرينة وما سد مسده
كما مر وترد حرف تحضيض ايضا فتكون للتوبيخ على ترك الفعل والتنديم فتختص بالماضى لفظا او معنى
وللتحضيض والترغيب فتختص ح كغيرها من حروف العرض والتحضيض بالمضارع ولو كان مضارعا
تأويلا تقول لولا ضربت زيدا للتنديم المخاطب عن ضرب زيد وتوبيخه عليه اى لم ضربته ولولا

نصّ به لحث المخاطب وترغيبه في ضربه وعنده لولا انزل للعرض ويشتركان في الطلب ويفترقان
بان الطلب فيه ازعاج والطف منه في التحضيض وهذه الحروف لها الصدر واصله الفعل بها ولو تقديرا
كما مر في باب الاستعمال كما كتب لما وهي حرف نفي جازم للمضارع وقد مضت عند ذكر جوابها ايضا ومفيد لربط
مضمون جملة بوجود مضمون اخرى ربط الجزاء بالشرط فيفيد وجود الثاني عند وجود الاول ولذا
قيل حرف وجود لوجود وقيل وجوب لوجوب لافادتها توقف الثانية بوقت وجود الاولى سميت توقيتية
نحو لما جئت جئت وهل هي حرف للتوقيت او ظرف بمعنى حين كما قاله ابن السراج والفارسي وجماعة او بمعنى
اذ كما قاله ابن مالك فيه خلاف ويقع جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة بالفاء
واذا الفجائية عند ابن مالك لقوله تعالى فلما نجيهم الى البر فمنهم مقتصد وظالم وقوله فلما نجيهم
الى البر اذا هم يشركون وفعلا مضارعا عند ابن عصفور لقوله فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته
البشرى يجادلنا قيل انه مأول بجادلنا والجواب قوله جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف
اي اقبل يجادلنا وفي الاية الاولى محذوف اي انقسموا قسمين وقد تزاد ان بعد لما هذه نحو فلما
ان جاء البشير وترد حرف استثناء في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي ليس كل نفس الا عليها
حافظ وتدخل لما هذه على الجملة الاسمية كما مر وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله
لما فعلت اي ما اسئلك الا فعلك قاله في مغني اللبيب هذان القسمان من لما لا يعملان وترد
ايضا نافية جازمة للمضارع كلم كما مر في بحث الجوازم ولم ولما تشتركان في الجزم وقلب المضارع
ماضيا وتفترقان في خمسة امور تقدمت اربعة منها وخامسها قول ابن هشام ان منفي
لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في لم تقول لم يكن زيد في الماضي مسافرا ويمتنع
لما يكن قلت ليس هذا وجها اخر غير الامور الاربعة المتقدمة بل هو عين ما تقدم من اعتبار
استمرار النفي بلما الى الحال وامتناع انقطاعه بخلاف النفي بلم لان النفي اذا وجب استمراره
الى الحال واتصاله به لا بد من كونه قريبا من الحال ومن هنا جاز لم يكن زيد في العام
الماضي مسافرا ثم سافر ولا يجوز في لما لعدم اتصال النفي بالحال فانا نريد بقربه من الحال

الت فهو ... الا ان بعضهم ... نحو ... صحيح ... ربما ... من ... بالماضي
حتى ... الحال ... لاستمرار المعنى وان كان يقرب ... من ان تحدث التلفظ وتعلقه بجملة فاشتراطه غير ...
نحو عصى ابليس ربه ولما يندم ولذلك منعه ابن مالك قال بل ذلك غالب لا شرط واجب ونقله ابن
هشام وسكت عليه وهو يؤذن بميله اليه ، ما تأتي اسمية وحرفية فالاسمية ترد موصولة وقد مضت
في باب الموصول ونكرة بمعنى شيء او شخص موصوفة بما بعدها نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وصفة
لنكرة فتفيد بابهامها التعظيم او التحقير نحو لامر ما اي لامر عظيم جدع انفه اي قطعه وشرطية زمانية
كقوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم وحاصل المعنى استقيموا لهم في مدة استقامتهم لكم
وغير زمانية نحو وما بكم من نعمة فمن الله وما تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهامية نحو ماذا صنعت
وما تلك بيمينك وما خطبكم والحرفية ترد مشبهة بليس وقد مرت في نواسخ المبتدأ ومصدرية
كما مر في الموصول الحرفي وهي ما تؤول مع ما بعدها بالمصدر فان كانت بتأويل المدة سميت زمانية نحو
اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة دوام جالسا وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء
ما لم تمسوهن اي مدة عدم المس والاسمية مصدرية غير زمانية نحو ما احسن ما فعلت اي ما
احسن فعلك وقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون اي بكونهم كاذبين وقد تقع زائدة و
هي نوعان صلة اي غير كافة كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم وكافة اما عن الرفع ولا تلحق
الا ثلاثة افعال قل وكثر وطال لمشابهتها لرب في التقليل او التكثير ولا بد من ان يليها جملة فعلية
نحو قلما يركب الامير او عنده وعن النصب وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما زيد قائم او قام زيد
او عن الجر كالمتصلة ببعض حروف الجر والظرف كربما نحو ربما يود وبين نحو بينما انا جالس اذ دخل
الامير كما مر وقد تزاد عوضا عن محذوف كقولهم اما انت منطلقا انطلقت بكسر همزة اما او فتحها
فان اصله على الاول ان كنت منطلقا انطلقت حذفوا كان فانفصل الضمير فصار ان انت فزادت
ما وقلبت نون ان الشرطية ميما وادغمت فيها وعلى الثاني لان كنت منطلقا انطلقت حذفوا
لام الجر من ان الناصبة المصدرية على القياس اي انطلقت لكونك منطلقا ثم فعل هنا ما فعل